البصائر

المجلد ١٠ ـ العدد ٢ رمضان ١٤٢٧هـ / أكتوبر ٢٠٠٦م

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. نزار الريس

مساعد رئيس التحرير

د. خالد الجبر

الأعضاء

أ.د. توفيق الحسيني

أ.د. أمل الفرحان

أ.د. تيسير أبو عرجه

أ.د محمود عطا حسين

د. ياسر الرجّال

أمينة السر

السيدة هنادة المومني

المراسلات باسم رئيس التحرير

مجلة البصائر

جامعة البترا

ص .ب (٩٦١٣٤٣)

عمّان (١١١٩٦) ـ الأردن

الاشتراك السنوي في المجلة

١ـ الأردن :

أ ـ للأفراد (٥) خمسة دنانير أردنية

ب ـ للمؤسسات (١٠) عشرة دنانير أردنية

٢ـ الخارج :

أ ـ للأفراد (١٠) عشرة دولارات أميركية

ب ـ للمؤسسات (٢٠) عشرون دولاراً أميركياً

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذه المجلة أو أي بحث فيها أو تخزينهما في نطاق استعادة المعلومات أو نقلهما بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من رئيس التحرير .

All rights reserved. This Journal or any part of it, may not be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any means without prior permission, in writing, from the Editor-in-Chief.

التصميم والإخراج الفني والطباعة

شركة المدينة لأعمال المطابع

هاتف 5411339 . تلفاكس 5411040

ص.ب 841075 عمان 11184 الأردن

قواعد النشر والتوثيق في المجلة

١. أن لا يزيد البحث عن (٢٥) صفحة؛ (٧٥٠٠) سبعة آلاف وخمسمائة كلمة.

٢. أن لا يكون سبق نشره، أو أرسل إلى مجلة أخرى، وأن يرفق الباحث إقراراً خطياً بذلك.

٣. أن يراعى في البحث ما يلي:

- الأخذ بالأصول العلمية إحاطة، واستقصاء، وخطوات بحث، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
- كتابة البحث بلغة سليمة، والعناية بما يلحق به من خصوصيات الضبط، أو الرسم، أو الأشكال.
- يزود الباحث هيئة التحرير **بثلاث نسخ** من بحثه مطبوعةً بخط (**Traditional Arabic 18**) على جهاز الحاسوب، ويرفق معها القرص المرن الذي يحتوي على المادة المطبوعة بعد إجراء التصويبات، وكذلك بعنوان بريده الإلكتروني إن وجد.
- يُرْفَقُ بالبحث ملخص في حدود (٢٠٠) كلمة باللغة التي كتب بها، وآخر باللغة الثانية التي تعنى بها المجلة.
- تدوين التعليقات والحواشي والمصادر والمراجع في آخر البحث (العربية والإنجليزية).

٤. يُحكِّمُ البُحوثَ أساتذةٌ مختصون في الجامعات ومراكز البحوث والدّراسات.

٥. يبلغ الباحث بنتيجة التحكيم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ وصول البحث للمجلة، وبموعد نشره إنْ أجازَه المحكّمون، وأُجريت التّعديلات التي يطلبونَ إجراءها.

٦. يزود الباحث بنسخة واحدة من العدد الذي نشر فيه بحثه، وبعشرين فصلة (مستلة) من بحثه.

٧. أن يلتزم الباحث بأصول التوثيق المعتمدة في المجلة على هذا النّحو:

- تدوين الإحالات المرجعية في نهاية البحث مسلسلة بأرقام تبدأ من الرقم (١) داخل قوسين، ولا تُعْتَمد أيّةُ طريقة أُخرى فيها مهما تكُن مادَّةُ البحث؛ وتشمل عندما ترد أول مرة التّوثيقَ الموصوفَ أدناه كاملاً.
- ترتيب المعلومات الببلوغرافية إن كان المرجع كتاباً على النحو الآتي: المؤلف بدءًا بالاسم الأول فالعائلة أو الشهرة، ويليه فاصلة، اسم الكتاب بارزا بالحرف الأسود متبوعاً بفاصلة، اسم المترجم أو المحقق إن وجد متبوعًا بفاصلة، معلومات النشر محصورة بين قوسين، (مكان النشر متبوعاً بنقطتين: الناشر متبوعاً بفاصلة، سنة النشر)، ويلي القوس الأخير فاصلة يتبعها رقم الصفحة؛ هكذا: محمّد بن سلاّم الجُمَحي، **طبقات فُحول الشُّعراء**، ط٢، تحقيق محمود محمد شاكر، (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٧٤)، ١ ص٣٠٦.
- ترتيب المعلومات الببلوغرافيّة إن كان المرجع مجلّة على النّحو الآتي: المؤلف بدءًا بالاسم الأول فالعائلة أو الشهرة، ويليه فاصلة، عنوان البحث بين علامتي تنصيص متبوعا بفاصلة، اسم المجلّة بارزا بالحرف الأسود، عدد المجلّة متبوعا بتاريخها ففاصلة، رقم الصفحة، ثمّ نقطة؛ هكذا: عبد المعطي ارشيد، "محدّدات أسعار الأسهم في بورصة عمّان"، **مجلّة البصائر**، م٨ ع٢ أكتوبر ٢٠٠٤، ص٢٠٢.
- إذا تكرر ذكر المرجع في حاشيتين متتاليتين دون أن يكون بينهما فاصل، توثق الحاشية بذكر: **المرجع (المصدر) نفسه**، أو (**نفسه**) بالحرف الأسود متبوعاً بفاصلة، فرقم الصفحة. أما إذا كانت الصفحة نفسها من المصدر نفسه، فيذكر **الموقع نفسه** بالحرف الأسود.
- وإذا تكرر ذكر المرجع في غير حاشية، وكان يفصل بين كل حاشية وأخرى مرجع آخر أو أكثر، توثق الحاشية بذكر اسم المؤلف متبوعاً بفاصلة، فعبارة **المرجع المذكور** بالحرف الأسود، ففاصلة، فرقم الصفحة.

٨. الأفكار الواردة في البحوث المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

٩. يخْضَعُ ترتيبُ البُحوثِ في المجلّة لاعتبارات فنّيّة حَسْبُ.

المحتويات

بحوث باللغة العربية

- الاستيعاب الإثني والاستعراب في التاريخ العربي - الإسلامي
  د. عصام سخنيني ١١
- ملامح رومنطيقية في السرد النسوي
  د. رزان إبراهيم ٤٥
- الأحكام التي يطلقها طلبة كلية العلوم التربوية الجامعية (الأنروا) في عمان خرّيجو العام الدراسي ٢٠٠٤ على برنامج التربية العملية
  د. محمد بكر نوفل، د. ميشيل عطا الله ٦٧
- أثر نظم المعلومات الإدارية على استراتيجية المنشأة
  دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية
  د. فايز جمعة النجار، د. عبد الستار محمد العلي ١٢٥
- العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن
  دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٣)
  د. ثائر قدومي ١٩١

بحوث باللغة الإنجليزية

- أساليب التوضيح والتصريح في الترجمة من العربية إلى الإنجليزية
  وليد عثمان ٧

* الترتيب يخضع لاعتبارات فنية حسب.

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٧٠٣ / ٢٠٠٠ د

رقم التصنيف الدولي
ISBN١٦٠٥ - ٩٥٢٢

بحوث باللغة العربية

الاستيعاب الإثني والاستعراب

في التاريخ العربي ــ الإسلامي

د. عصام سخنيني

جامعة البترا الخاصة ــ عمان

ملخَّص البحث:

يمكن القول بأن التعددية الأقوامية كانت إحدى خصائص المجتمع الإسلامي القديم الرئيسية. ومع هذا فإن اندماج مجموعة إثنية في إطار مجموعة أخرى مختلفة عنها لم يكن أمرا غير مالوف على امتداد التاريخ الإسلامي. وقد لوحظت هذه الحالة أكثر ما تكون في المنطقة العربية حيث اتخذت عملية الاندماج خصائص الاستيعاب الإثني. فنتيجة لوجود عوامل ثقافية وجغرافية معينة استوعبت هذه المنطقة مجموعات سكانية مختلفة ذات أصول غير عربية واحتوتها وصبغتها بالتالي بالصبغة العربية. وهذا التحول نحو الاصطباغ بالصبغة العربية هو ما يعرف في التاريخ بمصطلح الاستعراب.

ويتجه البحث الحالي نحو دراسة هذه الظاهرة التاريخية، متتبعا أصولها، ومتفحصا العوامل التي صنعتها، ومحللا محتوياتها.

Ethnic Assimilation and Arabization In the Islamic History

Issam Sakhnini, Ph.D.
University of Petra - Amman

Abstract

Ethnic pluralism could be said to have been one of the main traits of the Islamic society in the middle ages. Yet, the merger of one ethnic community with one another was not an unfamiliar phenomenon all over the Islamic history. This was more remarkable in the Arab region where the merger process took the shape of assimilation. This region, by the force of specific cultural and geographical determinants, has assimilated various groups and individuals stemming from non-Arab origins and absorbed them so that they became to be identified as Arabs. This process is known in history as *Isti'rab* (translated into English as Arabization). The present research work deals with this historical phenomenon, tracing its origins, scrutinizing the factors which made it possible and analyzing its contents.

مقدمة

تُعدُّ التعددية سمة بارزة من سمات المجتمع الإسلامي القديم الذي انضوت في إطاره إثنيات مختلفة، كما استظلت بظله أديان ومذهبيات متنوعة. غير أن التعددية الإثنية ــ وهي ما نحن معنيون بها هنا ــ لم تكن قط جدرا غير ذات مسام تمنع الانسياح فيما بين أطرافها، بل نجدها تتفاعل في كيمياء عجيبة تتشكل منها في النهاية كتلة تكاد تتجانس في مركّب واحد. فما يمكن وصفه بالاستيعاب الإثني، بمعنى دمج الإثنيات المختلفة في نسيج المجتمع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، كان إحدى الظواهر التاريخية المهمة التي رافقت نشوء المجتمع الإسلامي القديم وتطوره. وربما تجلت هذه الظاهرة أكثر ما تكون في الفضاء العربي[1] من العالم الإسلامي القديم. ففي هذا الفضاء تفاعلت عدة عوامل ــ سنعرض لها في هذا البحث ــ كانت تصنع بتشابكها وتقاطعاتها حالة اجتماعية تزول منها الفوارق ما بين الإثنيات المختلفة، وتستوعب جميعا في بوتقة واحدة، صنعتها في الحالة التي نتفحصها عملية ما يعرف بـــ"الاستعراب". ويمكن تعريف هذا المصطلح (الاستعراب) بأنه دخول غير العرب، جماعات أو أفرادا، في العرب واكتساب لغتهم والانتماء إليهم ثقافيا واجتماعيا بحيث يغدو التعريف بهم هو ما يعرف به العرب إن أريد إظهار تماثلهم البيني، أو تمايزهم عن الأقوام الأخرى.

تكوين الفضاء العربي

يمتد الفضاء العربي إلى الغرب وإلى الجنوب من تخوم تمتد على خط يبدأ من نقطة إلى الشرق مباشرة من مصب شط العرب في الخليج العربي ويتجه شمالا مبتعدا بمسافات متفاوتة عن مجرى نهر دجلة، إلى الشرق منه، إلى أن يصل عند نقطة في شمال شرق الموصل ومن هناك يتجه غربا إلى أن يلتقي بساحل البحر الأبيض المتوسط عند الإسكندرونة. وكانت "الجغرافيا" العربية لهذا الفضاء قد ابتدأ تشكلها في عصور تاريخية قديمة بنواة هي جزيرة العرب ثم بامتدادات إلى الشمال منها ــ إلى هلالها الخصيب. وقد يطوح بنا البحث بعيدا إن ذهبنا إلى استقصاء الجذور التاريخية لعربية هذا الفضاء. فإذا كان هناك تسليم بأن الجزيرة العربية هي موطن العرب الأول، فإن المعطيات التاريخية الراهنة لا تمنحنا اليقين الكامل بشأن الزمن الذي استوطنت فيه أقوام، لأول مرة، منطقة الهلال الخصيب، وعرّفت نفسها، أو عرفها معاصروها بأنها أقوام عربية[٢]. غير أن لدينا وثيقة ثمينة تعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد تدل على أن في بلاد الشام، آنذاك، من كانوا يعرفون بالعرب. تلك الوثيقة هي النص الذي سجل فيه الملك الآشوري شلمنصر الثالث (٨٥٨-٨٢٤ ق.م) خبر تغلبه على تحالف للأمراء السوريين في المعركة المعروفة باسم قرقرة (على العاصي) سنة ٨٥٤ ق.م إذ يرد في هذا النص (المعروف باسم نص المسلة السوداء) أسماء هؤلاء الأمراء ومنهم "جنديبو من العربية" الذي كان يقود في هذا التحالف ألفا

من راكبي الجمال[٣]. كذلك لدينا وثيقة ثمينة أخرى تعود إلى القرن نفسه تشير إلى وجود عربي ــ بهذ الصفة ــ في بلاد الشام. إذ نقرأ في الألواح التي وصف فيها الملك الآشوري سرجون الثاني تغلبه على مملكة السامرة وتدميرها سنة ٧٢١ ق.م، أنه تغلب على القبائل العربية (ومنها ثمود) وقتل كثيرا من رجالها، وانه أسكن الناجين منهم في السامرة[٤]. وقد رصد المؤرخون وجودا عربيا ملموسا في بلاد الشام وشبه جزيرة سيناء في القرنين التاسع والثامن قبل الميلاد حيث ازدهر من خلالهم نشاط تجاري ملموس[٥].

إن هذه الدلائل لا تعني بالضرورة أن القرن التاسع قبل الميلاد كان بداية الوجود العربي في منطقة الهلال الخصيب، وعلى الأخص في منطقة بلاد الشام، بل هي تدل على وجود وثائق منقوشة على الحجر، اكتشفت حتى الآن، تشير إلى ذلك الوجود في ذلك الزمن. وقد تتكشف وثائق أخرى في المستقبل تعود بالوجود العربي في هذه المنطقة إلى تاريخ أسبق. غير أن ما هو مؤكد أن الصبغة العربية لهذا الفضاء كانت تتعمق مع مرور الزمن حتى كادت منطقة الهلال الخصيب بأجمعها في العهد البيزنطي تصبح عربية بلا شائبة[٦]. وقد جاءت الفتوح الإسلامية لتحسم نهائيا عربية المنطقة عندما استقرت فيها أعداد كبيرة من القبائل العربية جاءت على شكل "هجرات" مع تلك الفتوح[٧]. وقد سبقت عربية منطقة الهلال الخصيب زمنيا عربية مصر والشمال الأفريقي عامة إذ لا نلحظ وجودا عربيا مميزا هناك إلا بعد الفتوح الإسلامية التي لم تحمل معها المقاتلين العرب وحدهم بل رافقت هؤلاء وتبعتهم هجرات سكانية من الجزيرة العربية استقرت في المنطقة[٨]، ومع الزمن أخذت تشكل الجغرافية العربية لهذا الإقليم.

إن خط الحدود الشرقي هذا الذي أشرنا إليه والذي يشمل إلى الغرب منه الفضاء العربي يكاد يتطابق تقريبا مع الحدود الشرقية للعراق الحالي، وذلك واضح في كتابات البلدانيين العرب الأقدمين الذين يستنتج من مصطلح "ديار العرب" عندهم، كما ورد ذلك عند ابن حوقل، أن المعني به هو أقاليم الجزيرة العربية والشام والعراق حتى عبادان، على مقربة من مصب شط العرب في الخليج العربي[٩]. كذلك يدخل في إطار مصطلح "جزيرة العرب" عند ياقوت الجزيرة العربية نفسها والشام ومعظم بلاد الرافدين[١٠]. كما يدل تعبير "بلاد العرب" عند المسعودي على اليمن وتهامة والحجاز واليمامة والعروض والبحرين والشحر وحضرموت وعمان "وبرها الذي يلي العراق وبرها الذي يلي الشام"[١١]. أما ما وراء هذا الحد في الشرق فلا يقع ضمن تخوم الفضاء العربي وذلك واضح في استحداث تعبيرين شاعا في بعض مراحل التاريخ العربي الإسلامي أحدهما "عراق العرب" والآخر "عراق العجم" الذي أطلق على "إقليم الجبال" (في إيران حاليا) والذي يقع بين إقليم العراق والمفازة الكبرى[١٢].

وقد أصبحت هذه المنطقة تتمتع بهذه الصفة العربية بفعل التحولات الديموغرافية التي حدثت فيها والتي جعلت العرب فيها أغلبية سكانية ما جعلهم يمنحون المنطقة جغرافيتها العربية[١٣]. وبالإضافة إلى فعل الديموغرافيا قامت اللغة بدور حاسم آخر في صنع هذه الجغرافيا العربية. فالخط "الجغرافي اللغوي"، إن جاز التعبير، خط لا تخطئه العين في التاريخ الإسلامي. فإلى الغرب من هذا الخط الذي يحد العراق شرقا كانت العربية هي اللغة التي احتكرت الثقافة والأدب والإدارة ووسيلة التخاطب، أما إلى الشرق من هذا الخط فقد استمرت اللغات المحلية القديمة وسيلة للتخاطب. حتى أن هناك من الدلائل (التي تعود إلى بدايات القرن الثاني الهجري) ما يشير إلى أن العرب النازلين

في خراسان[١٤] اتقنوا الفارسية واتخذوها أداة للتخاطب[١٥]. وفي أواسط القرن الرابع الهجري تشكى الشاعر أبو الطيب المتنبي من غياب اللغة العربية غيابا تاما عن ألسنة الناس في منتجع شعب بوان القريب من شيراز، وكان قد زاره، وذلك في قوله:

مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنـــزلة الربيع من الزمان
ولكن الفـــــتى العـــربي فيها غريب الوجه واليد واللسان[١٦]

وقد تطورت هذه اللغات المحلية مع الزمن، خاصة الفارسية منها، لتصبح هي، وليست العربية، أداة التعبيرعن الثقافة، أدبا وعلما وكتابة في التاريخ[١٧]، ليترسخ بذلك الحد الفاصل ما بين الفضاء العربي والأقاليم "الأعجمية" لغة وثقافة وديموغرافيا.

الاستعراب

وفي هذا الفضاء العربي تجسدت حالة الاستيعاب الإثني أكثر ما تكون متميزة هنا بأنها كانت تتخذ منحى الاستعراب. فـــ "العروبة"[١٨] كانت هي البوتقة التي انصهرت فيها الأقوام المختلفة التي عاشت ضمن حدود هذا الفضاء، أكان المقصود بهذا المصطلح الهوية الدالة على الجنس المعروف باسم العرب، أم كان للدلالة على النواتج التي كانت تسفر عنها عملية "استعراب" الأفراد والجماعات و"تعريبهم" والتي كانت متصلة العرى على مدى تاريخ طويل.

ولا يمكن تجاهل دور الإسلام في هذه العملية من حيث كونه الدافع الأساسي لانتشار العرب خارج جزيرتهم وهم يحملون رسالته، وأيضا من حيث تعزيزه لمكانة اللغة العربية في المناطق التي انتشر فيها. وبالإضافة إلى ذلك يلاحظ نشوء فهم نظر إلى الإسلام على أنه "دين عربي"، بلغة قرآنه العربية

ونبيه العربي ومادته الأولى التي كانت من العرب، حتى عُد المسلمون ــ في بعض جوانب هذا الفهم ــ عربا وإن كانوا من غير العرب. وقد احتفظت مصادرنا بعدد من الدلالات تشير إلى هذا الفهم للربط ما بين العروبة والإسلام. ففي زمن الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك، في مثال أول، قرر واليه على خراسان، أشرس بن عبد الله، سنة ١١٠ هـ/ ٧٢٨م أن يسقط الخراج عمن أسلم من الأعاجم، وكان ذلك يعني دخول أعداد كبيرة من غير المسلمين في الإسلام طمعا بإعفائهم من هذه الضريبة، فجاءه دهاقين بخارى (وهم الزعماء المحليون الموكل إليهم جباية الخراج) فقالوا له "ممن نأخذ الخراج وقد صار الناس كلهم عربا"[١٩]، وفي مثال ثان سأل الخليفة العباسي الثاني أبو جعفر المنصور رباحَ بنَ أبي عمارة، وكان مولى للخليفة الأموي هشام بن عبد الملك: "أعربي أم مولى؟"، فقال "إن كانت العربية لسانا فقد نطقنا به، وإن كانت دينا فقد دخلنا فيه"[٢٠]. وكتب البيروني (توفي سنة ٤٤٣هـ/ ١٠٥١م) يقول: "ديننا والدولة عربيان وتوأمان، يرف على أحدهما القوة الإلهية، وعلى الاخر اليد السماوية"[٢١]. وفي هذه الأمثلة إشارات واضحة إلى فهم كان سائدا يربط الإسلام بالعربية.

غير أن ما تنبغي ملاحظته أن الإسلام انتشر بين أقوام عديدة خارج الفضاء العربي الذي حددناه، ومع هذا ظلت تلك الأقوام خارج إطار الاندماج في العروبة بالمعاني التي أشرنا إليها، فاستمرت تحتفظ بمكوناتها القومية ولغاتها وتقاليدها، وإن استخدمت العربية لغة في ممارساتها الدينية. وهكذا نرانا نميل إلى إبراز قوى تأثير أخرى كان لها الدور الفاعل في عملية الاستيعاب الإثني كما تجلت في الفضاء العربي. ومن هذه القوى كانت اثنتان هما الأكثر فاعلية: اللغة العربية والمكان الجغرافي. ونبدأ باللغة.

كانت اللغة العربية هي البوابة الرئيسية المفضية إلى عملية التعريب. فالأقوام غير العربية التي كانت تنتمي إلى الفضاء العربي بأصولها، أو تلك التي قدمته من خارجه، جماعات وأفرادا، كانت تدخل العربية من باب لغتها. فاللغة العربية مع التقدم في الزمن الإسلامي لم تعد هي لغة الجنس العربي وحده بل أصبحت أيضا لغة كل تلك الأقوام التي كان لا بد لها من اعتناق تلك اللغة لكي تجد لها فسحة في نسيج المجتمع، إذ هي كانت ــ في وقت واحد ومعا ــ لغة الدين والثقافة والعلم والإدارة والسياسة والتواصل الإنساني. وبهذا كان للغة، بهذه الوظائف جميعا، سلطتها التي لا تقاوم على الأفراد والجماعات التي تقودهم، طوعا أو قسرا، للدخول في عملية الاستعراب واصطباغهم بالصبغة العربية.

غير أن هذا الذي ذهبنا إليه لا يعني أن كل من اتخذ العربية، من غير العرب، لغة له أصبح تلقائيا وبشكل فوري عربيا. فقد احتفظ أفراد، وأقوام أيضا، من غير العرب بوعي لأصولهم الأجناسية المغايرة للأصل العربي وتمسكوا بإظهارها. فقد روي أن المهدي، الخليفة العباسي الثالث، سأل الشاعر بشار بن برد "فيمن تعتد يا بشار؟ فقال بشار: أما اللسان والرأي [لعله الزي] فعربيان، وأما الأصل فعجمي"[٢٢]. وبالتأكيد لا تمثل حالة بشار حالة منعزلة. فقد كانت عملية الاستعراب عن طريق اللغة تواجه بمعوقات مختلفة (سوف نشير إليها في ثنايا هذا البحث) كانت تحول دون الأقوام غير العربية واكتسابها الصبغة العربية. إلا أن ما ينبغي تأكيده في المقابل أنه مع تباعد الشقة الزمنية ما بين واقع تلك الأقوام بلسانها العربي الذي اكتسبته اكتسابا وأصبح "ملكة" لديها، ولغاتها السابقة الدالة على أصولها الإثنية كانت الهوية الإثنية بما هي معبر عنها

باللغة، تبهت بالتدريج لمصلحة صبغة عربية جديدة إلى أن تنسى تلك الهوية نهائيا، ليصبح الاندماج كاملا في نسيج المجتمع المصبوغ بالثقافة العربية.

ونستطرد هنا قليلا فنذكر أننا ندرك صعوبة البحث في موضوع "الهوية" وتعقده. فإذا كان الأصل في المصطلح أنه يدل على التماثل والتمايز معا، بمعنى أن يتماثل أفراد المجموعة المراد التعرّف على هويتها، ويتمايزون في الوقت نفسه عن المجموعات الأخرى، فإن هناك عدة أسئلة تثار حول معنى التماثل والتمايز، من مثل: هل يكفي الأصل العرقي ليكون أساسا للتماثل ومدخلا للتمايز؟ أم هل هي الثقافة بمعناها العريض بكل مفرداتها التي تشمل الفكر والدين والعادات والتقاليد واللغة هي التي يقوم على اساسها التماثل والتمايز؟ أم يكون المدخل لفهمهما هو النظر في التجارب المشتركة التي يتوارثها الأبناء عن الأسلاف والتي توحّد فهم المجموعة لذاتها وتمايزها عن الآخرين الذين توارثوا تجارب مختلفة؟ أم التمايز كان بسبب نظرة الآخرين إلى المجموعة المعينة والتعامل معها على أنها مجموعة منفصلة لها خصائصها المختلفة عن خصائصهم وسمات هي غير سماتهم، فأفردوا لها هوية قائمة بذاتها؟ ثم ماذا عن وظيفة الانتماء إلى المكان في تشكيل مجموعات سكانية منفصلة جغرافيا تنشأ فيها هويات مختلفة باختلاف تخوم المكان وتعرّف ذاتها وفقا لانتماءاتها المكانية؟

في التاريخ الإسلامي نجد ميلا لحل لتلك الإشكاليات التي تثيرها مسألة الهوية قائما على إبلاء الثقافة، بمفهومها العريض الذي أشرنا إليه، أهمية خاصة في موضوعتي التماثل والتمايز بالإضافة إلى عامل المكان. فالجاحظ يجعل هذه العوامل مجتمعة أساسا تنبني عليه "المشاكلة"، بمعنى التماثل، فيكتب: "العرب كلهم شيء واحد، لأن الدار والجزيرة واحدة، والأخلاق والشيم واحدة، وبينهم من التصاهر والتشابك والاتفاق في الأخلاق وفي الأعراق من جهة الخؤولة

والمرددة والعمومة المشتبكة، ثم المناسبة التي بنيت على غريزة التربة وطباع الهواء والماء، فهم في ذلك شيء واحد في الطبيعة واللغة والهمة والشمائل والمراعي والراية والصناعة والشهوة... والمشاكلة من جهة الاتفاق في الطبيعة والعادة ربما كانت أبلغ وأوغل من المشاكلة من جهة الرحم، نعم حتى تراها أغلب عليه من أخيه لأمه وأبيه، وربما كان أشبه به خلقا وخلقا، وأدبا ومذهبا"[٢٣].

واللغة من بين مفردات هذا المفهوم العريض ــ وهي ما نحن بصددها ــ كان لها خصوصيتها في إظهار هوية مميزة هي "الهوية العربية". ذلك أننا نجد في التراث العربي ــ الإسلامي قواعد تأسيسية يقوم عليها فهم العلاقة ما بين اللغة وتعريب الأجناس من غير العرب، أي إضفاء الهوية العربية عليهم. من ذلك حديث منسوب للنبي (ص) يجعل اللسان العربي أساسا لهذه الهوية. وقد ورد هذا الحديث في سياق الرد على أحد المنافقين، وقد انتقص من شأن سلمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال الحبشي لكونهم من غير العرب، فقال (ص) "أيها الناس! إن الرب واحد، والأب واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي"[٢٤].

ومن هذه القواعد التأسيسية إقرار الثقافة العربية القديمة بإمكانية استعراب من هو ليس عربيا بفعل تحوله من لغته الأجنبية إلى اللسان العربي. ومثل هذا الإقرار واضح في الاتفاق الذي كان قائما بين علماء الأنساب العرب على تصنيف العرب ضمن ثلاثة أصناف: عرب بائدة وهم "العرب الأول الذين ذهبت عنا تفاصيل أخبارهم لتقادم عهدهم، وهم عاد وثمود وجرهم الأولى... [وقد] بادوا ودرست أخبارهم، ... والعرب العاربة وهم عرب اليمن من ولد قحطان... والعرب المستعربة وهم ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام"[٢٥].

والفعل اللغوي في استعراب العرب المستعربة واضح في تفسير هذا المصطلح: فـ "العاربة هم العرب الأوَل الذين فهّمهم الله اللغة العربية ابتداء فتكلموا بها"، أما المستعربة فإن اختلف علماء الأنساب ما بين قصرهم على إسماعيل ونسله، وتوسيع نطاقهم ليشمل المصطلح بني قحطان عموما، فإن الأساس اللغوي في استعرابها واحد: "المستعربة بنو قحطان بن عابر ... وبنو إسماعيل عليه السلام، لأن لغة عابر وإسماعيل كانت سريانية أو عبرانية، فتعلم بنو قحطان العربية من العاربة ممن كان في زمنهم كعاد ونحوهم، وتعلم إسماعيل العربية من جرهم من بني قحطان النازلين على إسماعيل وأمه بمكة، وذهب آخرون... إلى أن بني قحطان هم العاربة وأن المستعربة هم بنو إسماعيل فقط"[٢٦].

واستنادا إلى هذه القاعدة التأسيسية اتُخذ النبي إسماعيل (ع)، نموذجا لإظهار اللغة العربية أساسا في التحول إلى العرب، بالإضافة إلى تأثيرات ثقافية اخرى متصلة بالعادات والتقاليد التي اكتسبها إسماعيل من العرب. فقد "جُعل إسماعيل، وهو ابن أعجميين، عربيا لأن الله تعالى فتق لسانه بالعربية المبينة على غير التلقين والترتيب، ثم فطره على الفصاحة العجيبة على غير النشوء والتمرين... ثم حباه طبائعهم [أي العرب] ومنحه من أخلاقهم وشمائلهم، وطبعه على كرمهم وأنفتهم وهممهم، على أكرمها وأسناها وأشرفها وأعلاها"[٢٧].

إن العامل الثقافي، حيث اللغة مكون رئيسي فيه، في عملية الاستعراب كان يماشيه عامل المكان الذي يكاد يوازيه أهمية في هذه العملية. فقد نشأ في التاريخ الإسلامي، وابتداء مع انتهاء موجة الفتوحات الإسلامية الأولى، واقع مادي صلب هو وجود "منطقة عربية"، كانت تخومها الشرقية هي الخط الذي أشرنا إليه قبل. ولم يكن ذلك بغير ما أثر على مسألة الانتماء. فالانتماء إلى الجغرافيا العربية كان يشكل أساسا للاتجاه نحو الانتماء إلى الهوية العربية،

بحيث أخذ الأفراد والأقوام من غير الأصول العربية، المقيمون أصلا في هذا الفضاء العربي والقادمون إليه من خارجه، يصطبغون بصبغة المكان العربية ويحملون هويته.

ولا نزعم أن ذلك تم على شكل طفرة. فأبناء الجيل الأول من غير العرب، وربما أبناء أجيال قليلة أخرى لحقتهم، ظلوا يحتفظون بانتمائهم إلى أصولهم الأجناسية القديمة التي نشأوا منها، مزاوجين بينها وبين انتمائهم للإسلام الذي اعتنقوه. غير أنا نرى أن عوامل ثلاثة فعلت فعلها في تغيير نمط الانتماء: الأول اتساع شقة الزمن التي تفصل بينهم في مواطنهم في الفضاء العربي وبين أصولهم الإثنية، والثاني اللغة العربية التي أخذوا بها وسيلة للتعبير الثقافي والتواصل الإنساني، وهي قد أنستهم لغاتهم القديمة، والثالث فعل المكان الذي اتخذوه موطنا لهم والذي طمس من وعيهم أي ذكرى تربطهم بمكانهم الأصلي. وبتضافر هذه العوامل مجتمعة تتعزز الأطروحة التي ذهبنا إليها عن هذا التحول الذي يحدث من الانتماء إلى الجغرافيا العربية إلى الانتماء إلى الهوية العربية.

نماذج

يلاحظ الأستاذ الدوري "أن التعريب لم ينجح كليا إلا في بلاد يتكلم جل أهلها، أو مجموعة كبيرة منهم على الأقل، لغة تشبه العربية في نحوها ولحدٍّ ما في مفرداتها"[٢٨]. والمثال الذي يتخذه هنا هو حالة النبط، من سكان السواد الأصليين، وقد كانوا يتكلمون الآرامية وهي قريبة من العربية، فكان أن انتشرت العربية بينهم بالتدريج للقرابة بين لغتهم وبين اللغة العربية. غير أنه إلى جانب ذلك نجد نماذج عدة كانت عملية الاستعراب تتخذ فيها مسارات تجاوزت تلك الحالة المشار إليها. وفي هذا الصدد نملك نصا ثمينا يعود إلى أواسط القرن الرابع الهجري يبين بوضوح تأثير اكتساب اللغة العربية في تحول "الأعاجم"

نحو العروبة. فقد أوضح محمد بن أحمد الأزهري (ت. ٣٧٠هـ/ ٩٨١م)، وهو أحد الأئمة في اللغة والأدب وقد ترك مجموعة من المصنفات في علوم اللغة العربية[٢٩]، أن: "المستعربة عندي قوم من العجم دخلوا في العرب فتكلموا بلسانهم وحكوا هيئاتهم وليسوا صرحاء فيهم"[٣٠]. وفي ضوء هذا النص يفهم دخول أقوام عديدة من غير العرب "في العرب"، وفق تعبير الأزهري، وانقطاع صلتهم بأصولهم الأقوامية السابقة. فالترك الذين جلبهم الخليفة العباسي المعتصم (حكم من ٢١٨ إلى ٢٢٧هـ/ ٨٣٣ إلى ٨٤٢م) من أواسط آسيا ليشكل منهم القوة الرئيسية في جيشه، ووصل عددهم إلى بضعة عشر ألف شخص[٣١]، إن كانوا قد احتفظوا بخصائصهم القومية القديمة مدة من الزمن هي التي كان فيها قادة الترك يهيمنون على مقدرات الخلافة العباسية في العصر الثاني من عصورها المعروف باسم عصر الفوضى العسكرية، فهم بلا شك ذابوا في نسيج المجتمع العربي بعد ذلك عندما فقدوا الامتيازات التي كان يتمتعون بها في ذلك العصر وضمرت سطوتهم حتى التلاشي، وأصبحوا "مواطنين عاديين" ــ إن جاز لنا أن نستعير هذا المصطلح الحديث ونطبيقه على تلك الحالة ــ يعدون بالتأكيد بمئات الألوف بفعل التزايد الطبيعي، وتنطبق عليهم قواعد التعريب بمكوناتها كافة. كذلك نجد أن سلاجقة الشام والجزيرة، وهم أيضا من أصل تركي، وقد شكلوا إمارات شبه مستقلة في هذين الإقليمين عرفت في التاريخ الإسلامي باسم الأتابكيات، ظلوا يحتفظون بهويتهم القومية ويعرفون في التاريخ بهذه الهوية التركية ما دامت سلطتهم السياسية كانت قائمة، إلا أنهم مع تقادم الزمن وفور انحلال هذه الأتابكيات يغيب ذكرهم من سجلات التاريخ كجماعة ذات هوية متميزة ما يدل دلالة قاطعة على ذوبانهم في هوية المنطقة العربية التي اتخذوها موطنا لهم بعد موطنهم القديم في وسط آسيا. والأفارقة السود في السودان أصبحوا عربا بلغتهم وانتمائهم الجغرافي إلى المكان العربي ولم يعد

يذكّر بأصولهم الأفريقية السوداء إلا لون بشرتهم... والأمثلة في هذا المجال عديدة.

وعلى صعيد الأفراد، لا يمكن عد الفارابي فيلسوفا تركيا لمجرد انتسابه، بأصله، إلى مدينة فاراب (في بلاد الترك وراء نهر سيحون)، ولا أبي حنيفة فقيها أفغانيا لأن جده الأعلى من كابل، ولا ابن الرومي شاعرا روميا لأن أصله في بلاد الروم، ولا الطبري مؤرخا فارسيا لولادته في طبرستان (هي المنطقة الجبلية المعروفة الآن باسم إلْبُرْز جنوب بحر قزوين)، بل هم على التوالي فيلسوف عربي، وفقيه عربي، وشاعر عربي، ومؤرخ عربي، وهم جميعا استعربوا بثقافتهم العربية ولغتهم العربية وانتمائهم إلى الجغرافيا العربية.

ونجد في بعض أوعية الثقافة العربية القديمة حالات مثيرة للانتباه كان يتم فيها إسباغ صفة العروبة على شخصيات سياسية بارزة من غير العرب، في تفكير ربما يكون رغائبيا بأن يكون هؤلاء عربا أصلاء. مثل هذا ما نقرأه في شعر لمحمد بن نصر القيسراني يمدح فيه نور الدين محمود بن عماد الدين زنكي، وهو من أصول تركية وقد ملك الشام ومد سلطته إلى مصر وكانت له وقائع انتصر في كثير منها على الفرنج (الصليبيين)، يقول فيه:

تدارك ملة العربي ذبا إلى أن عده منه معد[٣٢]

ومعد هو جد عربي قديم.

كذلك نقرأ للشاعر المهذب أبي علي الحسن بن علي ابن الأثير قصيدة يمدح فيها الصالح طلائع بن رزيك (٤٩٥-٥٥١هـ/ ١١٠٢-١١٦١م)، الذي ولي الوزارة في القاهرة للخليفة الفاطمي الفائز، كما تولاها شطرا من خلافة العاضد (آخر الخلفاء الفاطميين)، ويحضه فيها على تخليص الشام من الفرنج، وقد جاء فيها:

فالشام ملكك قد ورثت بـــــلاده عن قومك الماضين من غسان

وإذا شككت بأنها أوطانـــــــهم قدما فسل عن حارث الجولان

أو رمت أن تتلو محاسن ذكرهم فاسند روايتها إلى حســـــان[٣٣]

وللتوضيح، فإن طلائع بن رزيك كان من أصل أرمني مسيحي، وقد نظر الشاعر إلى جانب منه واحد هو الأصل المسيحي، فأرجعه بذلك إلى الغساسنة العرب، الذين كان لهم ملك في بلاد الشام الجنوبية قبل الإسلام وكانت المسيحية قد انتشرت فيهم، فجعل الشاعرُ الوزيرَ الفاطمي "وريثا عربيا" لتلك الإمارة العربية.

وما هو ذو صلة بهذا أن بعض الشخصيات السياسية من غير العرب حاولت تأصيل نفسها في العروبة بأن توجد لنفسها نسبا عربيا. ومن هؤلاء ابو مسلم الخراساني، أحد أبرز قادة الثورة التي أطاحت الخلافة الأموية ونصبت العباسيين خلفاء، فقد ادعى نسبا عباسيا، وزعم أنه من ذرية سليط بن عبد الله ابن عباس[٣٤]. ومنهم أيضا عضد الدولة أقوى أمراء البويهيين (توفي ببغداد سنة ٣٧٢هـ/ ٩٨٣م)، فقد كلف الصابي بكتابة "أخبار الدولة البويهية" وأصر عليه أن يضع لآل بويه نسبا عربيا، فوافق الصابي لينقذ نفسه من الموت، ولكنه مع ذلك نسب البويهيين إلى قبيلة مغمورة من العرب هي بنو ضبة[٣٥]. وعضد الدولة كان شاعرا بالعربية، وقد ترك آثارا أيضا من النثر العربي[٣٦]. كذلك أوجد الملك الأيوبي المعظم شرف الدين عيسى (٥٧٦-٦٢٤هـ/ ١١٨٠-١٢٢٧م) سلطان الشام نسبا عربيا له (وهو من أصل كردي) يعود به إلى مضر بن نزار بن معد ابن عدنان[٣٧]. وكان شرف الدين عيسى عالما بالفقه والعربية وترك ديوان شعر وعددا من المصنفات في الفقه الحنفي[٣٨]. ومن هؤلاء كذلك أمراء تلمسان من

الزيانيين (في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي) وهم من البربر وقد ادعوا لهم نسبا يعود بهم إلى القاسم بن إدريس (من نسل علي بن أبي طالب)[٣٩].

وإلى جانب الأفراد، مالت الثقافة العربية القديمة إلى إسباغ صفة العروبة على بعض الأقوام غير العربية. فالأكراد مثلا كانوا ــ في عرف هذه الثقافة ــ من أصول عربية. فهذا هو المسعودي، بعد أن يستعرض جميع الآراء التي بحثت في أصل الأكراد، يتوصل إلى حكم بأن "الأشهر بين الناس، والأصح من أنسابهم [أي الأكراد] أنهم من ولد ربيعة بن نزار" كما أن بعضهم من مضر ابن نزار[٤٠]. ولا يختلف الأمر في حال البربر فهم أيضا ــ في عرف الثقافة نفسها ــ ذوو أصول عربية، إذ يستعرض اليعقوبي الأقوال المختلفة في أصل البربر ويورد أكثر الأقوال شيوعا وهي التي تعود بهم إلى أصل عربي. فـ"قد ذكر قوم من البربر والأفارقة أنهم من ولد بربر بن عيلان بن نزار، وقال آخرون إنهم من جذام ولخم، وكانت مساكنهم فلسطين، فأخرجهم بعض الملوك، ولما صاروا إلى مصر منعتهم ملوك مصر النزول، فعبروا النيل ثم غرّبوا فانتشروا في البلاد، وقال آخرون إنهم من اليمن نفاهم بعض الملوك من بلد اليمن إلى أقاصي المغرب، وكل قوم ينصرون رواياتهم"[٤١]. وفي مثل هذا الذي كتبه المؤرخان ما يدل على ميل في الثقافة العربية القديمة إلى إسباغ الهوية العربية على جميع الأقوام التي كانت تقيم في الفضاء العربي.

استثناءات

إن عملية الاستعراب هذه التي حاولنا أن نلقي بعض ضوء على جوانب منها لم تكن دائما خالصة بغير شوائب. فقد استعصت بعض الإثنيات على التعريب، وهي إن كانت قد اندمجت في نسيج المجتمع دينيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، فقد ظلت تحافظ على هوياتها القومية كما يعبر عنها بلغاتها الخاصة بها، وبقيت تعيش في إطار هذا المجتمع الكبير كمجموعات متميزة قوميا، أو أجناسيا. بعض هذه المجموعات كانت ضئيلة العدد نسبيا واتخذت وضع "الأقليات الإثنية" في أرجاء مختلفة من الفضاء العربي. إلا أن بعض هذه المجموعات كانت كبيرة العدد، ونجدها في الأغلب في المناطق التي كانت على أطراف الفضاء العربي. والمثلان الواضحان على ذلك الأكراد في شمال العراق وبعض مناطق إقليم الجزيرة، والبربر في الشمال الأفريقي. فعلى الرغم من تلك الآراء كالتي أشرنا إليها وقد ادعت لهم أصولا عربية إلا أنه لا يمكن من ناحية علمية إثبات ذلك، إذ المجموعتان من عرقين مختلفين عن الجنس العربي. وقد احتفظ كل من الأكراد والبربر على امتداد التاريخ الإسلامي بهويتهم الإثنية التي كان يعبر عنها أكثر ما يكون بلغاتهم التي توارثوها على تعاقب أجيالهم. وإذا كانت هذه اللغات قد قصّرت عن أن تكون آنذاك لغة ثقافة، وكانت العربية على الأغلب هي التي استخدمت في ذلك، فإن التواصل الإنساني كان يتم بتلك اللغات الخاصة بهم، وهي التي حفظت لهم تميزهم القومي[٤٢].

وإلى جانب ذلك نجد أن تعصب العرب الأقحاح إلى أصلهم العربي كان يبطئ من عملية التعريب، وكأنه كان بمثابة السياج الذي يعيق دخول الأفراد من

أصل غير عربي إلى ساحة العروبة. وقد أخذ هذا التعصب أشكالا متنوعة منها التمسك بإظهار الأنساب العربية (هي في حقيقتها أنساب قبلية) حتى ليمكن عد ما يعرف بعلم الأنساب في التراث الثقافي العربي أنه كان مقصودا به ــ في أصله وفي دواعي نشوئه ــ أن يكون وسيلة للمحافظة على التمايز العربي أجناسيا[٤٣].

ويتكامل مع العناية بالأنساب موقف العرب من الموالي (وهم المسلمون من غير العرب). ولا نريد هنا أن نفصل في هذا الموقف، بأصوله الاجتماعية ومظاهره[٤٤]، بل نركز ــ فيما يخدم موضوع البحث ــ على الظاهرة التاريخية/ الاجتماعية المعروفة بـــ"ولاء الحلف". وتختصر هذه الظاهرة بأن كثرة من غير العرب وجدت مع اعتناقها الإسلام أن البنية القبلية التي كانت سائدة في المجتمع العربي يمكن أن تشكل حاجزا دون اندماجها فيه وكسب حقوقها الكاملة. فكان أن دخلت على شكل أفراد في رابطة مع القبائل العربية تمنحهم نوعا من الحماية وتمهد لهم الطريق أمام اندماجهم في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذا المجتمع. وقد جرت العادة أن ينال الشخص المنتمي ــ بهذا النوع من الولاء ــ إلى قبيلة ما جميع حقوق القبيلة ويتحمل أيضا أوزارها، وينتسب في هذه الحالة إليها ويحمل اسمها. لكن على الرغم من ذلك كان التمييز يظل قائما ما بين عضو القبيلة الأصيل والمولى من غير أعضائها، فكان يقال للصنف الأول "خزاعي صلبية"، كمثال، وللصنف الثاني "خزاعي من مواليهم". ولم يكن ذلك بغير ما أثر سلبي على صيرورة التعريب لتبلغ مداها الكامل.

غير أن ما تنبغي ملاحظته أن هذه الظاهرة التاريخية/ الاجتماعية كانت قد اكتسبت أهميتها في زمن صدر الإسلام والعصر الأموي، إذ كانت الروابط القبلية الموروثة من زمن ما قبل الإسلام ما تزال قوية ولها دورها الكبير في

البنى الاجتماعية والسياسية. إلا أنه مع التوغل في العصور العباسية أخذت الروابط القبلية بالتحلل لمصلحة أشكال أخرى من العلاقات أفرزها، من ناحية، نمط الحياة المدينية الذي ساد حينذاك بما كان يتضمنه من تكوينات اجتماعية/ اقتصادية مستجدة تجاوزت مفهوم القبيلة كوحدة اجتماعية، كما أوجدها، من ناحية أخرى، ضمور دور العرب في الحياة السياسية الذين حل محلهم في السلطة أقوام من أصول غير عربية وهو ما أنهى دور القبيلة العربية من على المسرح السياسي لدولة الخلافة. لذلك نجد في العصر العباسي، خاصة في مطالعه، ثقافة تقوم على جعل الانتماء بالولاء يماثل الانتماء بالدم، بحيث وصلت هذه الثقافة إلى غايتها بإقرار مبدأ الانتماء إلى العروبة على أساس الولاء. وقد أسست هذه الثقافة "شرعيا" على حديث منسوب للنبي (ص) يقول فيه "مولى القوم منهم"[٤٥]، كما جاء الحديث في لفظ آخر مشابه: "إن مولى القوم من أنفسهم"[٤٦]. وقد أورد الجاحظ، تعليقا على الحديث، آراء من يقولون بانتماء الأعاجم إلى العربية بلحمة الولاء ذهبت إلى أن "المولى بولاية قد صار عربيا... وقد جعل الله المولى بعد أن كان عجميا عربيا بولائه"[٤٧].

غير أن هذه الثقافة لم تكن بغير ما اعتراض. فهذا ابن قتيبة، وهو كان من أصل فارسي، يرفض مقولة أن يكون اللسان العربي أساسا للانتماء إلى العرب، فهو يقول: "لو كان كل من تعلم لسانا غير لسان قومه، ونطق به خارجا من نسبهم، لوجب أن يكون كل من نطق بالعربية من العجم عربيا"[٤٨]، وهو ما لا يراه ابن قتيبة كذلك. وهذا الاعتراض من جانب ابن قتيبة كان يقوم في أساسه على توجهه نحو الدفاع عن العرب في وجه الشعوبية فكان أن ميزهم من سائر الأقوام لفضائلهم الخاصة بهم والتي فرد لها صفحات عديدة من كتابه الذي بين به "فضل العرب".

إلا أن الاتجاه نحو رفض التعريب، خاصة الذي يقوم على أساس اللغة، تمثل بصورة أكثر جلاء في حركة الشعوبية التي إن كانت في مضمونها تؤكد الاعتزاز بالأصل الأعجمي، خاصة الفارسي منه، وتفاخر بهذا الأصل وتمجد تراثه، وتحط من شأن العرب، فإنها كما يمكن أن نراها في بعض مراميها كانت "حركة ثقافية" تذهب إلى الوقوف في وجه عملية التعريب، خاصة على أساس اللسان، وتكوين تيار فكري ضدها. وفي هذا ذهب الدوري إلى تأكيد أن الشعوبية هاجمت اللغة العربية وهم يدركون أنها وعاء الثقافة العربية، وأنها في حيويتها ومرونتها استطاعت أن تصبح لغة الثقافة بعد أن صارت لغة السياسة. فالشعوبية تريد مكافحة العربية، وتريد إظهار مزايا اللغات الأخرى، الفارسية خاصة. ويبدو أن هذا الموقف استهدف حث أصحاب تلك اللغات على العودة إليها في إنتاجهم الثقافي بعد أن اكتسحتها العربية في هذا الميدان[٤٩].

وقد واجهت هذه "الحركة" مقاومة عنيفة كان من أبرز أعلامها ابن قتيبة في كتابه الذي أشرنا إليه قبل، والجاحظ فيما كتبه خاصة في كتابه البيان والتبيين. ونرى أنها ظلت محصورة في نخبة مثقفة، ظهرت في العراق خاصة، ممن هم من أصل غير عربي[٥٠]، ولم تتمكن من أن تقدم بديلا حقيقيا لعملية الاستعراب التي كان يصنعها ويشكل صيرورتها العاملان الرئيسيان: اللغة العربية والجغرافيا العربية[٥١].

خاتمة

ظهر على امتداد التاريخ العربي ــ الإسلامي ما يمكن وصفه بـــ"القانون" الذي حكم عملية الاستيعاب الإثني في الفضاء العربي. إذ كانت ثقافة هذا الفضاء (بما فيها اللغة على الأخص) والانتماء إليه جغرافيا يشتغلان، بما يشبه الميكانيكية الجبرية، في اتجاه تكوين هوية عربية ــ أكانت تثبيتا لصفة أصيلة للجنس العربي أم كانت خلق صفة مكتسبة عُبر عنها بمصطلح الاستعراب ــ وقد استوفت معنى الهوية القائم على قاعدتيها الأساسيتين: التماثل والتمايز. وقد استند ذلك القانون، لكي يكون له فاعليته الحتمية، إلى شرطين كان ينبغي توفرهما في الأقوام غير العربية القادمة إلى الفضاء العربي من خارجه: الشرط الأول أن يكون لدى هذه الأقوام الاستعداد لتقبل مفردات ثقافة هذا الفضاء، معتقداتٍ وعاداتٍ وتقاليدَ ولغةً على وجه الخصوص، والآخر أن تقطع صلتها بمواطنها القديمة وتستبدل بالانتماء إليها آخر جديدا هو الانتماء إلى جغرافية هذا الفضاء.

ويمكن تلمس النواتج المادية لهذا القانون ليس فقط فيما عرضناه قبل عن الدخول في العروبة، بل أيضا، وبشكل معاكس، فيما كانت تلاقيه الأقوام التي لا تخضع لشروطه من نبذ وإقصاء. والمثال الأكثر وضوحا في هذا الشأن المصير الذي آل إليه الفرنجة (الصليبيون) في المشرق. فعلى الرغم من تطاول أمدهم في المنطقة نحوا من قرنين (ما بين بدء الحملة الفرنجية الأولى سنة ١٠٩٥م وسقوط آخر معاقل الفرنجة في عكا سنة ١٢٩١م) إلا أن أمرهم قد انتهى بأن طردوا منها. صحيح أن ذلك حدث بعد أن اعتدل ميزان القوى بينهم والمسلمين لغير مصلحتهم، ولكن ما هو أجدر بالنظر هو تحليل واقع الصراع بين الطرفين الذي امتد طوال تلك الحقبة الزمنية بالاسترشاد بهذا "القانون" الذي أشرنا إليه.

فقد أقام الفرنج "وجودا مستقلا" في الفضاء العربي، منعزلا عنه، وغريبا عليه بمحافظته على معتقدات وتقاليد وعادات وقيم ولغات مختلفة تماما عما يقابلها في هذا الفضاء، بينما كان انتماؤهم في الحقيقة انتماء إلى المكان الذي قدموا منه، إذ كانوا، في صورة من الصور، امتدادا عضويا لمجتمعاتهم الأوروبية التي انطلقوا منها، فهم بذلك خرجوا على قانون الفضاء العربي في الاستيعاب الإثني فكان مآلهم الطرد. ففي هذا الفضاء الذي اشرنا إلى تخومه غير مرة كان الانصهار في بوتقة العروبة متاحا لجميع الأقوام التي تتقبل شروط تكونه التاريخية والثقافية واللغوية والجغرافية، بينما لم تكن هناك فرصة لاستمرارية الحياة لأي وجود مستقل عن هذه الشروط.

الحواشي والإحالات

[١] نستخدم كلمة فضاء هنا بأحد معانيها المعجمية الذي يدل على المكان الواسع من الأرض كما جاء لدى: أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، ١٩٦٨)، مادة "فضا".

[٢] نذهب، خلافا لبعض الكتاب المحدَثين، إلى عدم القبول بـــ"النظرية" التي تقول بأن الكنعانيين عرب. فهذه الأقوام التي استوطنت بلاد الشام منذ أواسط الألف الثالثة قبل الميلاد، قادمة ــ في أكثر النظريات التاريخية شيوعا ــ من الجزيرة العربية، لم تعرّف نفسها بأنها عربية، كما لم يعرفها معاصروها بهذه الصفة. وقد دلت اللقى الأثرية المكتشفة حديثا على أن سكان المناطق التي تقع إلى الشرق من البحر المتوسط وامتدادا إلى الفرات كانوا يشيرون إليها آنذاك باسم كنعانم Ca-na-na-um . انظر في ذلك:

Maria E. Aubert, *The Phoenicians and the West* (New York: Cambridge University Press, ١٩٨٧), p. ٩.

[٣] انظر النص مترجما إلى الإنجليزية لدى:

James B. Pritchard (ed.), *The Ancient Near East: An Anthology of Texts and Pictures* (Princeton University Press, ١٩٥٨), pp. ١٨٩-١٩٠.

[٤] ترجمة النص إلى اللغة الإنجليزية لدى: المصدر نفسه، ص. ١٩٦.

[٥] رصد فراس السواح، **الحدث التوراتي والشرق الأدنى القديم: نظرية كمال الصليبي في ميزان الحقائق التاريخية والآثارية**، الطبعة الثانية (دمشق: دار علاء الدين، ١٩٩٧)، ص ص. ٢٨٩-٢٩٢ عددا من الوثائق والنصوص التاريخية التي تدل على وجود العرب، بهذا التعريف، في منطقة الهلال الخصيب. وانظر المرجع التالي عن نشاط العرب التجاري في جنوب بلاد الشام وسيناء:

Donald B. Redford, *Egypt, Canaan and Israel in Ancient Times* (Princeton University Press, ١٩٩٢), pp. ٣٤٨-٣٥١.

[٦] ظهر عدد من الدراسات الجيدة التي عرضت لتطور الوجود العربي في هذه المنطقة، وفي الشام خاصة، انظر على سبيل المثال: إحسان عباس، **تاريخ بلاد الشام من ما قبل الإسلام حتى بداية العصر الأموي ٦٠٠-٦٦١** (عمان: الجامعة الأردنية ــ لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٠)؛ فيليب حتي، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**، ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق (بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٨)، الجزء الأول؛ توفيق برو، **تاريخ العرب القديم** (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤).

[٧] انظر عن هذه "الهجرات" إلى بلاد الشام والعراق والجزيرة بعد الفتوح الإسلامية الأولى:

صالح أحمد العلي، **امتداد العرب في صدر الإسلام**، الطبعة الثانية (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣)، ص ص. ٢٣-٣٢، ٥٧-١٠٩.

[٨] رصد هذه الهجرات واستقرار القبائل العربية في مصر خاصة: نزار عبد اللطيف الحديثي، **أهل اليمن في صر الإسلام: دورهم وساتقرارهم في الأمصار** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د.ت)، ص ص. ١٦٥-١٩٠.

[٩] انظر ابن حوقل، **كتاب صورة الأرض** (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩)، ص ص. ٢٧-٢٩.

[١٠] شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، **معجم البلدان** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٧)، م. ٢، ص. ١٣٧.

[١١] أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي، **التنبيه والإشراف** (بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨١)، ص. ٨٥.

[١٢] انظر تطور هذين التعبيرين لدى: كي لسترنج، **بلدان الخلافة الشرقية**، الطبعة الثانية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد (بيروت: مؤسسة الحياة، ١٩٨٥)، ص ص. ٢٢٠-٢٢١.

[١٣] انظر عن تطور التوطن العربي في منطقة الهلال الخصيب ومصر وبلاد المغرب: عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**، ط. ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ص. ٥٧-٧٢.

[١٤] ليس هنالك يقين مطلق بشأن عدد العرب الذين نزلوا خراسان بعد الفتوحات الإسلامية، فهناك تقديرات متفاوتة في ذلك. ففي أحدها كان عددهم عند نهاية القرن الأول الهجري نحوا من مئتي ألف شخص، انظر في ذلك:

J. Wellhausen, *The Arab Kingdom and its Fall*, tr. By M.J. Weir (Calicut, ١٩٢٧), ٤٢٧.

كما ترى تقديرات أخرى أن عددهم وصل آنذاك إلى ربع مليون شخص؛ انظر:

Moshe Sharon, *Black Banners from the East: the Establishment of the 'Abbasid State-Incubation of a Revolt* (Jerusalem: The Hebrew University, ١٩٨٣), pp. ٦٥-٦٦.

وقد قدرنا في دراسة لنا سابقة، بناء على بعض المعطيات الرقمية، أن عدد العرب المقيمين في خراسان عند نهاية القرن الأول الهجري كان لا يقل عن نصف مليون شخص. انظر هذه المعطيات في: عصام سخنيني، **العباسيون فس سنوات التأسيس: تفسير جديد للثورة والشرعية ونظام الحكم** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨) ص ص. ٢٨٣-٢٨٤.

[١٥] من أمثلة هؤلاء جديع بن علي الكرماني الذي "كان سيد كل من بأرض خراسان من اليمانية"، وقد قاد تمردا على نصر بن سيار، آخر ولاة الأمويين على خراسان، وقد أورد له الدينوري حوارا بالفارسية مع أحد مواليه من الأعاجم: انظر: أبو حنيفة الدينوري، **الأخبار الطوال** (النسخة الألكترونية المحفوظة لدى: www. alwaraq. com)، ص. ١٣١.

[١٦] البيتان مطلع قصيدة قالها المتنبي يمدح بها عضد الدولة البويهي عندما زاره في شيراز سنة ٣٥٤هـ/ ٩٦٥م. انظر القصيدة وشرحها لدى: ناصيف اليازجي، **العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب** (بيروت: دار القلم، دت)، ص ص. ٥٨٩-٥٩٥.

[١٧] انظر عن تطور اللغة الفارسية وآدابها في العصور الإسلامية:

E. Yar-Shater, "Persian Literature", in: *The Cambridge History of Islam* (Cambridge: The University Press, ١٩٨٠), Vol. ٢B, pp. ٦٧١-٦٨٢.

[١٨] خلافا لما قد يُظن أحيانا ليست "العروبة" مصطلحا مستحدثا، بل هي كلمة متأصلة في التراث، وقد أوردها ــ مثلا ــ صاحب لسان العرب وقال إنها من المصادر التي لا أفعال لها، وهي تتضمن معنى كون الشخص عربيا. راجع جذر "عرب" في **لسان العرب**.

[١٩] محمد بن جرير الطبري، **تاريخ الأمم والملوك ــ تاريخ الطبري**، (دمشق: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، م. ٤، ص. ٢٩.

[٢٠] أبو العباس أحمد بن يحيى البلاذري، **أنساب الأشراف** (النسخة الألكترونية كما هي محفوظة لدى www. alwaraq.com)، ص. ٥٠٦.

[٢١] البيروني، **كتاب الصيدنة**، تحقيق عبد الحكيم محمد سعيد ورانا إحسان إلهي (كراتشي ١٩٧٣)، ص. ١٢؛ أورده الدوري، **التكوين التاريخي** إلخ، المرجع المذكور، ص. ١١٠.

[٢٢] أورده الدوري، التكوين... المرجع المذكور، ص. ٩٥.

[٢٣] الجاحظ، **البيان والتبيين**، حققه وقدم له فوزي عطوي (بيروت: دار صعب، تاريخ مقدمة المحقق ١٩٦٨)، ص. ٥٢٥.

[٢٤] انظر نص الحديث لدى: علي بن الحسين ابن عساكر، **تهذيب تاريخ دمشق الكبير**، ط. ٢، تهذيب وترتيب عبد القادر بدران (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ج. ٦، ص. ٢٢٠. وهذا الحديث من "المراسيل"، والحديث المرسل هو رواية الراوي عمن لم يعاصره أو لم يلقه. وأعلى حلقات هذا الحديث هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف وهو من التابعين وكانت وفاته سنة ٩٤هـ (وفي بعض الأقوال ١٠٤هـ) وبذلك فهو لم يلق النبي (ص)، انظر عنه: محمد بن حبان، **الثقات** (دمشق: دار الفكر، ١٩٧٥)، ج. ٥، ص. ١. وقد اختلف العلماء في قيمة الحديث المرسل فقال بعضهم ــ ومنهم الإمامان مالك وأبو حنيفة

ـــ إنه "مقبول العمل به إذا كان المرسِل ثقة"، بينما قال الشافعي وغيره من أهل الحديث "إنه لا يجب العمل به". انظر في ذلك: الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، مراجعة أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني (المدينة المنورة: المكتبة العلمية)، ص. ٣٨٤. ويعد أبو سلمة من الثقات، فقد أورده أبن حبان منهم، وقال عنه ابن سعد إنه "كان ثقة فقيها كثير الحديث"، أبو عبد الله محمد بن سعد، **الطبقات الكبرى** (بيروت: دار صادر)، ج. ٥، ص.١٥٥. وبذلك وفق ما ذهب إليه الإمامان مالك وأبو حنيفة يعد هذا الحديث الذي أرودناه في المتن صحيحا، بينما لا يعمل به وفق ما كان يرتئيه الإمام الشافعي.

[٢٥] أبو الفداء، **المختصر في أخبار البشر** (النسخة اللكترونية كما هي محفوظة لدى: www . alwaraq .com) ، ص. ٦٣.

[٢٦] القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا** (النسخة الألكترونية كما هي محفوظة لدى: www. alwaraq ,com) ، ص. ١٢٩.

[٢٧] الجاحظ، **ثلاث رسائل**، باعتناء فان فلوتن (ليدن، ١٩٠٢)، ص ص. ١٨-١٩، أورده: عبد العزيز الدوري، **الجذور التاريخية للشعوبية**، ط. ٤ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦)، ص. ٧٨.

[٢٨] الدوري، **التكوين التاريخي**... المرجع المذكور، ص. ٦٢.

[٢٩] ترجمته لدى: خير الدين الزركلي، الأعلام: **قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمتسعربين والمستشرقين**، ط. ٤ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩)، م. ٥، ص. ٣١١.

[٣٠] أورده **لسان العرب**، مادة "عرب".

[٣١] جلال الدين السيوطي، **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ص. ٣٢٥.

[٣٢] شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي [أبو شامة]، **الروضتين في أخبار الدولتين** (بيروت: دار الجيل، دت)، ج. ١، ص. ١٩.

[٣٣] المصدر نفسه، ص. ١٤٧. وحارث الجولان في البيت الثاني هو الحارث بن جبلة أشهر ملوك الغساسنة الذين اتخذوا الجابية في الجولان قاعدة لحكمهم. وحسان في البيت الثالث هو الشاعر المخضرم حسان بن ثابت الذي اشتهرت مدائحه في الغساسنة قبل الإسلام.

[٣٤] الطبري، م. ٤. ص. ٢٤٧. وعن صلة المدعو سليطا بابن عباس انظر: أحمد بن أبي يعقوب المعروف باليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي** (بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، م. ٢، ص. ٢٩٠.

[٣٥] عبد العزيز الدوري، **الجذور التاريخية للشعوبية**، ط. ٤ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص. ٧٩.

[٣٦] انظر ذلك في ترجمته لدى: أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار الثقافة، تاريخ مقدمة المحقق ١٩٦٨)، م. ٤، ص ص. ٥٠-٥٥.

[٣٧] ابن خلكان، م. ٧، ص. ١٤٠. وقد رتب هذا النسب الحسن بن غريب بن عمران الحرشي سنة ٦١٩ هـ وضمنه في مدرج قرئ على الملك المعظم عيسى، وارتقى فيه من أيوب جد الأيوبيين كما يلي: أيوب بن شاذي بن مروان بن أبي علي بن عنترة بن الحسن بن علي بن أحمد بن أبي علي بن عبد العزيز بن هدبة بن الحصين بن الحارث بن سنان بن عمرو بن مرة بن عوف بن أسامة بن بيهس بن الحارث بن عوف بن أبي حارثة بن مرة ابن نشبة بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان.

[٣٨] ترجمته الموجزة لدى: خير الدين الزركلي، م. ٥، ص ص. ١٠٧-١٠٨.

[٣٩] انظر: عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة** (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢)، ص. ٢٣٣.

[٤٠] أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، ط. ٥، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار الفكر، ١٩٧٣)، ج. ٢، ص ص. ١٢٢-١٢٣.

[٤١] اليعقوبي، م. ١، ص ص. ١٩٠-١٩١.

[٤٢] انظر عن البربر خاصة وتمايزهم العرقي ولغاتهم: ابن خلدون، ص ص. ١٦، ٥٤، ١٥٢، ٢١٢، ٢٩٠، ٥٨٨، ٦٥٩، ٧٢٠، ١٠٩١.

وعن قبائلهم في شمال أفريقيا انظر:

Abdulwahid Dhanun Taha, *The Muslim Conquest and Settlement of North Africa and Spain* (London: Routledge, ١٩٨٩), pp. ٢٢-٢٤.

[٤٣] اشتهر في الحضارة العربية الإسلامية عدد كبير ممن يعرفون بعلماء الأنساب، كما تكاثرت الكتب المصنفة في هذا الميدان، انظر على سبيل المثال مقدمة عبد الله عمر البارودي لكتاب: أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، **الأنساب**، تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي (بيروت: دار جنان، ١٩٨٨)، ج. ١، ص ص.٥-٨.

[٤٤] انظر نماذج تدل على هذا الموقف لدى: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، **كتاب العقد الفريد**، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣)، ج. ٣، ص ص. ٤٠٣-٤١٧.

[٤٥] **مسند الإمام أحمد بن حنبل** (القاهرة: مؤسسة قرطبة، دت)، ج. ٣، ص. ٤٤٨، عن: النسخة الألكترونية: **الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه** (مركز التراث

لأبحاث الحاسب الآلي، الإصدار الأول، المرحلة الأولى، ١٩٩٧).

[٤٦] **صحيح ابن حبان**، مراجعة شعيب أرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣)، ج. ٨، ص. ٨٨، عن: النسخة الألكترونية، المرجع المذكور.

[٤٧] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، "رسالة في النابتة"، في **رسائل الجاحظ**، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤)، ج. ٢، ص. ٢١.

[٤٨] عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، **فضل العرب والتنبيه على علومها**، تقديم وتحقيق وليد محمود خالص (أبو ظبي: منشورات المجمع الثقافي، ١٩٩٨)، ص. ٥٥.

[٤٩] عبد العزيز الدوري، **الجذور**... المرجع المذكور، ص. ٧١.

[٥٠] من أبرز ممثلي هذه "الحركة" الشاعران بشار بن برد وأبو نواس، وإن كان سبقهما إلى التغني بأمجاد الفرس الشاعر إسماعيل بن يسار النسائي، من العصر الأموي. كذلك كان من أشهر من كتب في "مثالب" العرب أبو عبيدة معمر بن المثنى. ومن المفارقة أن أبا عبيدة كان عالما لغويا كبيرا، وكان له فضل في تقدم علوم اللغة العربية؛ انظر ترجمته ومصنفاته لدى: ابن خلكان، م. ٥، ص ص. ٢٣٥-٢٤٣.

[٥١] نرى أن دخول بعض مفردات التراث الساساني الفارسي في بنية الحضارة العربية ــ الإسلامية، في فضائها العربي، من مثل تقاليد بلاط الحكام لم يكن نتيجة حتمية لحركة الشعوبية، بل يعود إلى ما كانت عليه هذه الحضارة من خصائص الانفتاح والاقتباس. كما ينطبق ذلك على ترجمة بعض المصنفات الفارسية القديمة إلى اللغة العربية، فقد كانت هذه جانبا من حركة الترجمة الواسعة النطاق، من لغات أجنبية مختلفة، والتي نشطت في العصر العباسي.

المصادر والمراجع

المصادر:

١- البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيى؛ **أنساب الأشراف**. النسخة الألكترونية كما هي محفوظة لدى www. alwaraq.com.

٢- الجاحظ؛ **البيان والتبيين**. حققه وقدم له فوزي عطوي، بيروت: دار صعب، تاريخ مقدمة المحقق ١٩٦٨.

٣- ـــــــــــ؛ **ثلاث رسائل**. باعتناء فان فلوتن، ليدن، ١٩٠٢.

٤- ـــــــــــ؛ **رسائل الجاحظ**. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٦٤.

٥- ابن حبان، محمد؛ **الثقات**. دمشق: دار الفكر، ١٩٧٥.

٦- ابن حوقل؛ **كتاب صورة الأرض**. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٩٧٩.

٧- الخطيب البغدادي؛ **الكفاية في علم الرواية**. مراجعة أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

٨- ابن خلدون، عبد الرحمن؛ **المقدمة**. بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢.

٩- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر؛ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**. تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة، تاريخ مقدمة المحقق ١٩٦٨.

١٠-الدينوري، أبو حنيفة؛ **الأخبار الطوال**. النسخة الألكترونية المحفوظة لدى:www. alwaraq.com.

١١-ابن سعد، أبو عبد الله محمد؛ **الطبقات الكبرى**. بيروت: دار صادر.

١٢-السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد؛ **الأنساب**. تقديم وتعليق عبد الله عمر البارودي، بيروت: دار جنان، ١٩٨٨.

١٣-السيوطي، جلال الدين؛ **تاريخ الخلفاء**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

دن،دت.

١٤-[أبو شامة]، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي؛ **الروضتين في أخبار الدولتين**. بيروت: دار الجيل، دت.

١٥- **صحيح ابن حبان**. مراجعة شعيب أرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣، النسخة الألكترونية: **الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه**، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، الإصدار الأول، المرحلة الأولى، ١٩٩٧.

١٦-الطبري، محمد بن جرير؛ **تاريخ الأمم والملوك ــ تاريخ الطبري**. دمشق: مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، ١٩٨٥.

١٧-ابن عبد ربه الأندلسي، أحمد بن محمد؛ **كتاب العقد الفريد**. شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨٣.

١٨-ابن عساكر، علي بن الحسين؛ **تهذيب تاريخ دمشق الكبير**، ط. ٢، تهذيب وترتيب عبد القادر بدران، بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩.

١٩-أبو الفداء؛ **المختصر في أخبار البشر**. النسخة الألكترونية كما هي محفوظة لدى: www . alwaraq .com

٢٠-ابن قتيبة الدينوري، عبد الله بن مسلم؛ **فضل العرب والتنبيه على علومها**. تقديم وتحقيق وليد محمود خالص، أبو ظبي: منشورات المجمع الثقافي، ١٩٩٨.

٢١-القلقشندي؛ **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**. النسخة الألكترونية كما هي محفوظة لدى: www. alwaraq. com.

٢٢-المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي؛ **التنبيه والإشراف**. بيروت: دار ومكتبة الهلال، ١٩٨١.

٢٣- ــــــــــــ؛ **مروج الذهب ومعادن الجوهر**. ط. ٥، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، بيروت: دار الفكر، ١٩٧٣.

٢٤-**مسند الإمام أحمد بن حنبل**. القاهرة: مؤسسة قرطبة، دت. عن: النسخة الألكترونية: **الموسوعة الذهبية للحديث النبوي الشريف وعلومه**، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلي، الإصدار الأول، المرحلة الأولى، ١٩٩٧.

٢٥-ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم؛ **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، ١٩٦٨.

٢٦-ياقوت بن عبد الله الحموي؛ **معجم البلدان**. بيروت: دار صادر، ١٩٧٧.

٢٧-اليعقوبي؛ أحمد بن أبي يعقوب؛ **تاريخ اليعقوبي**. بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٨٠.

المراجع

٢٨-برو، توفيق؛ **تاريخ العرب القديم**. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤.

٢٩-الحديثي، نزار عبد اللطيف؛ **أهل اليمن في صدر الإسلام: دورهم واستقرارهم في الأمصار**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دت.

٣٠-حتي، فيليب؛ **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين**. ترجمة جورج حداد وعبد الكريم رافق، بيروت: دار الثقافة، ١٩٥٨.

٣١-الدوري، عبد العزيز؛ **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**. الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

٣٢-ـــــــــ؛ **الجذور التاريخية للشعوبية**. ط. ٤، بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٦.

٣٣-الزركلي، خير الدين؛ **الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، ط. ٤، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩.

٣٤-سخنيني، عصام؛ **العباسيون فس سنوات التأسيس: تفسير جديد للثورة والشرعية ونظام الحكم**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨.

٣٥- السواح، فراس؛ **الحدث التوراتي والشرق الأدنى القديم: نظرية كمال الصليبي في ميزان الحقائق التاريخية والآثارية**. الطبعةالثانية، دمشق: دارnعلاء الدين، ١٩٩٧.

٣٦- عباس، إحسان؛ **تاريخ بلاد الشام من ما قبل الإسلام حتى بداية العصر الأموي ٦٠٠-٦٦١**. عمان: الجامعة الأردنية ــ لجنة تاريخ بلاد الشام، ١٩٩٠.

٣٧-العلي، صالح أحمد؛ **امتداد العرب في صدر الإسلام**. الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٣.

٣٨-لسترنج، كي؛ **بلدان الخلافة الشرقية**. الطبعة الثانية، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، بيروت: مؤسسة الحياة، ١٩٨٥.

٣٩-اليازجي، ناصيف؛ **العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب**. بيروت: دار القلم،

٤٠- Aubert, Maria E.; *The Phoenicians and the West.* New York: Cambridge University Press, ١٩٨٧.

٤١- Pritchard, James B. (ed.); *The Ancient Near East: An Anthology of Texts and Pictures.* Princeton University Press, ١٩٥٨.

٤٢- Redford, Donald B. *Egypt, Canaan and Israel in Ancient Times.* Princeton University Press, ١٩٩٢.

٤٣- Sharon, Moshe; *Black Banners from the East: the Establishment of the 'Abbasid State-Incubation of a Revolt.* Jerusalem: The Hebrew University, ١٩٨٣.

٤٤- Taha, Abdulwahid Dhanun; *The Muslim Conquest and Settlement of North Africa and Spain.* London: Routledge, ١٩٨٩.

٤٥- Wellhausen, J.; *The Arab Kingdom and its Fall.* tr. By M.J. Weir, Calicut, ١٩٢٧.

٤٦- Yar-Shater, E.; "Persian Literature", in: *The Cambridge History of Islam.* Cambridge: The University Press, ١٩٨٠.

ملامح رومنطيقية في السرد النسوي

د. رزان إبراهيم

قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة البترا

ملخَّص البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى النظر في بعض ملامح الرومنطيقية التي رافقت حركة السرد النسوي عبر فترات زمنية متقطعة، وهي ملامح تجد تفسيرها في الواقع الاجتماعي الذي تعاملت معه. وتتضمن هذه الدراسة بشكل رئيسي المحاور التالية:

١. الرفض والاحتجاج والغربة.

٢. التمحور حول الذات.

٣. الحب والموت والانتحار.

وكما سيظهر في هذه الدراسة، فإن أياً من هذه المحاور لا ينفصم عن الآخر، فإذا كان الموت يشكل موضوعاً مركزياً فيها فإن المحورين الأول والثاني يحاولان الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع من مثل: متى يعلو هاجس الموت في الكتابة النسوية؟ ومتى تظهر حالة الانسجام معه؟ وإلى أي مدى يكون الموت مظهراً من مظاهر الارتداد إلى الذات؟ وهل هو طريق للهرب حين يوضع في إطاره الرومنطيقي؟ وهي مجموعة من القضايا الإشكالية، تأمل هذه الدراسة أن تضيء ولو جزءاً يسيراً منها.

Manifestation of Romanticism in Feminist Narrative

Dr. Razan Ibrahim

University of Petra

Abstract:

The present study seeks to point out manifestation of romanticism in feminist narrative throughout different areas. These manifestations can be interpreted in light of the socio-cultural reality in which this narrative is born. The study will take tackle the following as pertaining to the feminist narrative:

١. resentment and alienation.

٢. love, death and suicide.

٣. engulfment within the self.

The study will also attempt to prove that the above issues are intricately interrelated. If death constitutes a pivotal issue, then the other two issues will endeavor to raise and answer some questions such as: is feminist narrative an inherent site for those in love with death, of in favor of death endings/ when does obsession with death significantly increase? When dose harmony with death become most obvious? To what extent can death be said to be self-engulfment? And is death an escape even within a romantic framework?

الرفض والاحتجاج والغربة:

كلّ من يقرأ الإبداعات النسوية يلاحظ أن الروائية العربية كثيراً ما تتضمن أعمالها عبارات قوية تشير إلى رفض شديد لنسيج اجتماعي لم تستطع من خلاله أن ترتاح كامرأة، وهو الرفض الذي واكبه احتجاج يتعلق بحق المرأة بالانسحاب مثلاً من النظام الزوجي، أو العودة إلى الدير، أو مواجهة الموت بسعادة حيث لا يوجد على الأرض مساحة للمرأة كي تعيش وفق شروطها ورغبتها الخاصة[1].

هذه الرغبة الحثيثة في الانسحاب من نظام اجتماعي سلبي تشكّل مظهراً أساسياً من مظاهر الحركة الرومنطيقية التي سعت إلى تطوير وعي الناس بواقعهم الذي يعيشون فيه. ولعلّ صفة الجامحة التي اتخذتها الكاتبة المصرية أمينة السعيد عنواناً لروايتها تعبر عن هذا الاحتجاج والرفض لدى فنانة مبدعة لم تستطع إسماع صوتها للآخرين، أو حملهم على الإصغاء إليها، فتكون صورة أمها هي ملاذها الوحيد على الصعيدين الاجتماعي والنفسي[2].

كذلك يتجلى هذا الرفض في الفقرة الافتتاحية لرواية ليلى بعلبكي "أنا أحيا" حين تقول:

"فكرت وأنا أجتاز الرصيف بين بيتنا ومحطّة الترام، لمن الشعر الدافئ المنثور على كتفي؟ أليس هو لي. كما لكل حي شعره يتصرف به على هواه! ألست حرّة في أن أسخط على هذا الشعر الذي يلفت إليه الأنظار حتى أمسى وجودي سبباً من وجوده؟ ألست حرّة في أن أمنح حامل الموس لذة تقطيع خصلاته وبعثرتها، ليرميها حامل المكنسة في تنكة صدئة؟ ثم ألست حرّة في أن أتردد أكثر من مرة لزيارة حامل الموس، فاشبع عيني من رؤية الأداة

الحادّة؟"[٣].

ولعلّ هذا ما دعا إفلين عقاد إلى وصف هذه الأعمال بأنها تعكس مواضيع هامة للرومانطيقية، وبأن هذا الأمر هو استحواذ يمكن فهمه في مواجهة الظلم والاضطهاد المقنن والإذلال الاجتماعي[٤]، خصوصاً لدى الجيل الأول من الروائيات العربيات اللواتي واجهن صراعات خاصة للحصول على هوية ذاتية.

لكن ما يؤسفنا في هذا السياق وقوع المرأة الكاتبة في خلل رئيسي حين أصرت -في ثنايا هذا الرفض والاحتجاج- أن تنطلق من واقع أن اضطهاد المرأة وحرمانها من حقوقها سببه الرجل، ومثل هذه الثنائية (الأنثى ضد الرجل) ستقود بالضرورة إلى الوقوع في معركة خاطئة، فيما كانت الضرورة تقتضي تحالفاً ضد التخلف التاريخي والاجتماعي الذي يلّف الرجل والمرأة على السواء. فالرجل نفسه قد يكون ضحية هذا الإرث التاريخي الذي شكلّ سلوكه ونظرته للمرأة، و من هذا المنطلق يجوز أن نجد من النساء من تحمل نظرة ذكورية تفوق نظرة بعض الرجال أنفسهم، ومن هنا أيضاً لا يصح طرح الصراع بصفته صراع الضد بين المرأة والرجل[٥].

يقول إبراهيم السعافين معلّقاً على الرواية النسوية: إنها تميزت بالصراحة المتسمة بطابع الصراخ والتشنج معاً، فالعبارات مشحونة بالسباب والشتائم والانفعالات الحادّة المباشرة[٦]. وإن كان هذا الاحتجاج -حسب إفلين عقاد- يتواءم مع الرومنطيقية فهو أيضاً يجعل الروائية العربية تقترب أكثر ممن اتخذ من الأدب شكلاً وصفته يمنى العيد بأنه مأساوي[٧]، وهو كذلك بسبب بقاء الجواب علامة استفهام مطروحة، وفي أن يكون الرفض والغضب هو الجواب البديل على علامة الاستفهام هذه، فالرفض هو شكل من أشكال الحماس المخلص

الذي يجدد موضوع رفضه، بدون أن يصل إلى كشف جذورها أو بدون أن يكشف حقيقتها الموضوعية، لذلك فإنه يقوم بتغيير ما يبدو في الواقع من خلل بدون تغيير الكل أو استبداله، وقد يساهم هذا الأمر في تفكيك العلاقات، ولكنه يبقى دون حدود هدمها، ودون العمل على بناء علاقات جديدة، وبالتالي تبقى فكرة الإصلاح مرتبطة بالعجز عن رؤية حقيقة العلاقات الجديدة المتكونة، فهو رفض يكشف عجزاً في القدرة على تغيير الواقع.

رغم هذا العجز عن تغيير الواقع، فإن الرومنطيقية تبقى حركة تقدمية حرصت على محاربة الظواهر الاجتماعية المعيقة، الأمر الذي عبّر عنه الأدب من خلال دعواتٍ مستمرة إلى الانتقال إلى بنى اجتماعية جديدة تهدم البنى القديمة وتحل مكانها، وهي دعوات واكبها عنف كبير في النبرة وحماس أكبر في الكلمة وسم كتابة المرأة في علاقتها مع الواقع الاجتماعي.

هذا الرفض والاحتجاج إذن سببه على الأغلب تعارض مبدئي واضح بين الذات والقوى الاجتماعية المتمثلة بالسلطة، سواء كانت هذه السلطة عائلية أو اجتماعية أو دينية، وهو ما خلّف نصوصاً نسوية عبرت عن رفضها من خلال التشديد على الخلاص الفوري وإهمال العالم، لذلك جاء العذاب بديلاً لمركز الدفء والطمأنينة اللذين يغيبان بغياب التواصل مع الآخر، فتصالح الذات مع الذات لا يمكن أن يتم بمعزل عن العالم.

وقد يكون من المناسب في هذا السياق النظر في قصة من قصص رضوى عاشور من مجموعتها "رأيت النخيل". وفي هذه القصة تعيش البطلة غربة قاسية، تحسّ فيها أن البطلة محاصرة بسياج قوي يحول بينها وبين الآخرين، فهي غريبة بمشاعرها يهمشها الآخرون.

"في العمل يتهامسون وراء ظهري، وفي مرة قالت لي زميلتي: انظري يا فوزية إلى يديك، ففهمت أنها تشير إلى الخطوط السوداء تحت الأظافر، قلت: هذه ليست وساخة، إنه طين متخلف من الزرع الذي أزرعه، فقالت وهي تربت على كتفي: لا يليق أبداً، لا يليق أبداً وأنت موظفة"[٨].

بطلة رضوى عاشور مجنونة برأي الآخرين[٩]، واختارت أن تحلم باعتبار الحلم الوسيلة الوحيدة للتجاوز وتحرير النفس من قيود الواقع الممكن والانطلاق بعيداً عن صفوف المجتمع، فيما يشبه عملية الانزلاق من الواقع الى الخيال. وهي في ذلك تشبه بطلة سلوى بكر "عزيزة" في روايتها "العربة الذهبية لا تصعد السماء"[١٠]، وهي أي عزيزة توصف في أكثر من موضع بأنها معروفة بالجنون الخفيف، لذلك وضعت في زنزانة انفرادية، وفي وحدتها تخاطب كائنات غير مرئية، أو تستدعي شخصيات غائبة لتبادلها الحديث، لكنّها تسرّ إلى الآخرين بشرى الخلاص والصعود. فعزيزة تلجأ في مواجهة سطوة الواقع إلى الخيال، فتحلم بعربة ذهبية تحدثنا المؤلفة نفسها عن مدلولها الرمزي فتقول عنها: "إنها الخلاص من خلال الهروب إلى عالم أفضل أقلّ شروراً، وأقل قسوة، وأكثر إنسانيةً[١١]، فهو عالم سماوي صافٍ يمتلك فيه البشر حريتهم المفقودة.

فكما رأت بطلة رضوى عاشور النخيل مستقيماً شاهق الطول فبدا معادلاً موضوعياً رفضت من خلاله واقعها الرديء، خلقت "عزيزة" بطلة سلوى بكر معادلاً يبقيها على قيد الحياة، فكان حلمها تلك العربة الذهبية أو المدينة الفاضلة التي تشير الرواية إلى صعودها أثناء احتضار عزيزة. وإن بدت المفارقة ساخرة بين تحقق الصعود الخيالي أو الخلاص في النص وبين نفي ذلك في عنوان الرواية، فإن ذلك لا ينفي حاجتنا إلى الحلم في محاولة لبلوغ حالة من

الانسجام مع الكون الذي نعيش فيه.

التمحور حول الذات:

كثيراً ما نقف على نصوص إبداعية نسوية يصاغ فيها الواقع بطريقة يتحكم فيها الطابع الذاتي إلى أبعد الحدود، حتى إن المرء ليدهش حين يقع على ذلك الكم من الانزياحات المدهشة التي تؤكد هذا الطابع، فقد تتخذ البطلة من الشجرة السلوى أو الخليل بعد افتقادهما في غمرة شعورها بالاغتراب النفسي والاجتماعي، مما يعني أن الكاتبة تؤنسن بعض عناصر الطبيعة، فقد تكون الشجرة هي المرأة التي تطرح أحلى الثمار، وقد تتجسد في شجرة الخوخ الوارفة التي تحتضن نافذة الراوية، أو قد تراها امرأة محلولة الشعر، قالوا عنها إنها مجنونة.

يبدو واضحاً من عنوانات كثيرة[١٢] من الروايات النسوية أنها تبرز الفرد وتعلن عن مركزية الذات، ومن هذا المنطلق تقول ليلى بعلبكي في مقدمة روايتها "الآلهة الممسوخة":

"ولا أنكر أن في كتاباتي صوتي أنا، فيه تنفسّي ونبضات فكري، وفيه لسمات أصابعي"[١٣].

ومن هذا المنطلق أيضاً جاء العنوان لنفس الكاتبة لروايتها "أنا أحيا"، حين تتخذ البطلة قراراً كي لا تصبح جزءاً من البيت، أو الجامعة، أو مكان العمل، وتحاول أن تنسجم مع نفسها كي تشعر أنها تستحق الحياة.

مما يؤكد هذا الانسجام ملاحظتنا أن الكاتبة كثيراً ما تستخدم تقنية المناجاة، وتنأى عن الحوار إلا ما ندر، فتقدم لنا المجتمع اللبناني بعلاقاته

الاجتماعية والسياسية عبر منظور لينا الخاص التي دعت إلى انطلاقة الفرد وحريته[١٤]، والملاحظ أن الروايات النسوية كثيراً ما تميل إلى استخدام "تقنية المناجاة" إلى جانب تيار الوعي، مع حوار قليل بين الشخصيات، وهي التقنية التي ابتدعتها فرجينيا وولف في "السيدة دالوي"[١٥]، وهو التيار الذي يجعلنا نرى الأحداث والشخصيات من خلال هذه البطلة، ولعل هذا الاستخدام يؤكد حالة الاغتراب التي تعاني منها المرأة، وحتى حين تكثر الشخصيات وتتعدد في الرواية النسوية، نحس بشكل أو بآخر بأن هذا التعدد هو مظهر شكلي معتمد لإيصال أجواء نفس الكاتبة الخاصة.

لقد كان الوعي الرومنطيقي -كما أسلفنا- متمحوراً حول الذات، وهو ما جوبهت به الكاتبة النسوية، بل وعدّ هذا التمحور تهمة تحدّ من قيمة الإبداع النسوي الذي يُنظر إليه في نهاية الأمر بأنه يحمل ملامح أوتوبيوغرافية تعكس تجربة ضيّقة خاصة بالمرأة وحدها، فبعض النقاد يرى أن نجاح الرواية يستند إلى قدرة الأديب على أن يترك شخصيات قصصه تعيش حياتها الخاصة، فلا تتحول إلى مجرد انعكاس لحياته[١٦].

تبقى لدينا ملاحظة عفيف فرّاج بشأن، الحياة الشخصية للكاتبة باعتبارها ظاهرة ملحوظة في العمل الروائي النسائي تنجم عنها ظاهرة أخرى لا تفلت منها إلا القليلات، وهي الانقطاع وعدم الاستمرار، فالمرأة حين تبدأ بالكتابة تمد يدها إلى عالم جاهز تعرفه حق المعرفة، وهو عالم الذات، ولكن بعد أن تفرغ من ذلك في عمل أو اثنين تنحسر الموهبة، ذلك أن التجربة لم تعد تعينها[١٧].

إن الوقوف أمام هذه الظاهرة "التمحور حول الذات" يقتضي ملاحظة لغة أدبية قادرة على صياغة واقع اجتماعي تعيش فيه الروائية، فحال اللغة في الأدب كما تقول يمنى العيد: إنها أداة الكشف الأساسية وهي منتجة، وترتبط

كيفية فهم الواقع في العمل الأدبي بطبيعة هذه الأداة المنتجة"[١٨].

فلمياء في رواية ماجدة العطار "مراهقة"[١٩]، تتمنى أن تكون نخلة حرّة، تحرّكها الريح وتهزها العاصفة وتنحني أو حتى تتعرض للأذى لكنها لا تتحطم أو تدمر، كذلك تفشل أميرة في "الجامحة" في أن تكون غير ذاتها في مجتمع تتعرض فيه آراؤها للرفض والطعن، ومن هنا نجدها تقارن علاقتها بزوجها مع علاقتها بنجم تراقبه من نافذتها، فالنجم يفيض نوره بالتعاطف والتفاهم خلافاً لزوجها الذي تملؤها نظراته التقييمية بالانزعاج.

وإذا كانت المرأة الكاتبة في الأمثلة السابقة تحاول أن تجد في الطبيعة عالماً بديلاً للعالم الاجتماعي فإن ذلك ملجأ تأوي إليه في محاولتها لإقامة عالم بديل ينهض على إعدام عالم المجتمع المادي ولتقوم الطبيعة بدور عجز الإنسان عن القيام به وهو ما نلمسه في مجموعة فوزية مهران القصصية "أغنية للبحر" و فيها نلاحظ وجوداً متكرراً للبحر، تقرأ الكاتبة نفسها على صفحاته، إذ يمثل مع زرقته ولا نهايته مصدراً من مصادر الارتياح والهدوء للمتعبين والمتألمين حيث تقول في قصة "حاضر البحر":

"سافرت على متن الشوق، ومن نافذة القطار كنت أسابق الأشجار، تهفو روحي إلى هناك. تسبقني إلى الوصول، انقسم عطر المكان، استعين بالشعر على الحياة، الشعر والبحر معاً. في الدنيا الكثير لتمنحه لنا، أتصور نفسي فوق الماء، تمد بي القصائد إلى الأعلى، تتحرر ذاتي وتتسق مع حركة الموج، تدركني إشراقة الوعي، أشهد بحثي من جديد"[٢٠].

ويحضر البحر أيضاً في رواية "وسمية تخرج من البحر" لليلى العثمان مرتبطاً بالحب والطفولة والحلم.

"فحين فتحت وسمية الباب، اندفع طوفان الحب الطفولي المحروم مـــرة واحد –لم يعد بالإمكان وقف الكارثة– وفقت وسيمة صامتة بذهول تنظـــر إلـــى عبد الله الذي أصبح فتى كبيراً، وكانت هي أيضاً قد أصبحت ناضجة، سألها:

– بماذا تفكرين؟

أجابت وكأنها تحلم:

– بالبحر.

كانا كثيراً ما تحدثا عن البحر ورائحة البحر، وبنيا بيوتاً مـــن رمالهـــا لمستقبلهما معاً. يسألها:

– أنت، أما ... زلت تحبين رائحة البحر؟

– أحبها، أشمّها في الصدف والقواقع، لقد لوّنته وخبأته"[٢١].

يتحول عبد الله بعد ذلك إلى صياد يرمي كل ليلة شباكه في البحر علّهـــا تخرج ذات يوم وسمية... اختفت وسمية في البحر، يتوه عقل عبد الله وهو يفتش ملتاعاً عنها، فلا يعود إلا بعباءتها فقط.

الحب، الموت، الانتحار:

كل من يتابع الراوية النسوية يجد أنها كثيراً ما تعالج قضية الحب ضمن رؤية رومانتيكية تعلي من شأن هذه العاطفة وتعتبرها فضيلة رفيعة تتجلى فيهـــا نواميس الطبيعة وفطرتها[٢٢]، لكن أكثر ما قدّمته المرأة العربية في هذا المجال هو بمثابة رفض للعادات القائمة والمعايير التي يضعها المجتمع، وفيـــه دعـــوة واضحة للدفاع عن المرأة بالحصول على حرية تخلصها من جميع القيود التـــي

تكبل هذا الحب وتحول دون تحققه.

في روايتها "وصف البلبل"[٢٣] تذهب سلوى بكر في ميثلوجيا التاريخ وعلم الجينات حين يؤكد البطل لحبيبته بأن لجسديهما ذاكرة كامنة استيقظت فجأة عندما التقيا، وبأنه منذ آلاف السنين تكونت جينات رجل له صفات جيناته وذاكرة لجينات حبيبته، ولهذا عشق كلّ منهما الآخر حين التقيا بعد كل تلك السنين، وفي هذه الرواية تعلو صرخة حادة تدعو الكاتبة من خلالها الكائن الإنساني أن يشبه البلبل حين يختار دون قيد أو شرط.

كثيرة هي الروايات التي تتعامل مع هذا الحب الرومنطيقي، لكنّ كثيراً منها ينتهي بالانتحار كوسيلة خلاص وحيدة، إميلي نصر الله في روايتيها "طيور أيلول"[٢٤] و "شجرة الدفلى"[٢٥] تصل بنا إلى هذه النهايات المأساوية، وإن كانت في الرواية الأولى تحوّل اهتمامها إلى الرجل الذي يثور بعنف لدرجة أنه يقتل الفتاة التي لا يستطيع أن يرتبط بها، بينما نعيش في روايتها الثانية مع امرأة صغيرة يقودها عصيانها للانتحار، وهو ما تنتهي إليه أيضاً كوليت خوري في روايتها "ليلة واحدة"[٢٦]، فالبطلة عادة امرأة تقع في الحب وتجبر على كتمان مشاعرها والقبول بزيجات مفروضة، في وقت تكون فيه واعية لرغباتها إلا أنها في نهاية المطاف تقع في حالة من اليأس تدفعها إلى الانتحار.

الانتحار الموت! ما الذي تعنيه هذه النهاية المتكررة في السرد النسوي؟

لعلي أرتكز في إجابتي هذه على ملاحظة قد تبدو للوهلة الأولى أنها انطباعية، ولكن لدي ما يثبتها من خلال قراءات لبعض النصوص السردية، وهي الملاحظة التي تؤكدها المحاور السابقة التي وسمت الرواية النسوية من تمحور حول الذات أو محور الرفض والاحتجاج والغربة، والآن الحب والموت

والانتحار، ألا تستحق هذه السمات القول بأن هناك حضوراً رومانسياً لافتاً يطل بين الفينة والأخرى عبر هذا السرد؟

يؤكد ما ذهبنا إليه أيضاً ما يتداوله النقاد من اعتقاد بأن الرومنطيقية تزدهر كلما ازدادت تعاسة الأفراد، بل وبعضهم يرجع جذور الرومنطيقية إلى ما في العالم من عذاب.

أمامنا إزاء هذا الموضوع مجموعة من المعطيات أو الأسئلة: هل يمثل الموت أو الانتحار مظهراً من مظاهر ابتعاد الوعي الرومنطيقي عن الواقع الاجتماعي؟ فيكون الأمر كما وصفه لويس عوض "تعبيراً عن الانسحاب المهزوم أمام الحياة في أبراج العاج وفي قوقعه الأحلام"(٢٧).

أم أن للموت أسباباً ترتبط ببنية الفكر الرومنطيقي المثالية، وهي البنية التي وصلت بهذا الفكر إلى استحالة حل للموضوعات المطروحة! ففي قمة العجز اليائس يبدو الموت هو الحل الممكن، وحين يفقد الواقع الاجتماعي وما يطرحه من مشاكل إمكانية وجود حلّ يحاول الرومنطيقي أن يقطع صلته بالأرض معبّراً بذلك عن عجز واضح عن التعامل مع المجتمع، وعن فهم الأساس المادي لما يسود هذا المجتمع من مظالم، لذلك يتطلع إلى انفصال الروح عن الجسد(٢٨).

والحقيقة أن الانتحار يكاد أن يكون ظاهرة لافتة تستحق دراسة اجتماعية أدبية، فالنساء في الأدب العربي كما هو الحال في الأدب الغربي يجدن في الانتحار ملاذاً أخيراً للخلاص من مشاكلهن، فحين يخفقن في التعامل مع الزوج أو المجتمع يشعرن بأن الطريقة الوحيدة المتاحة لهن هي أن يضعن حداً لحياتهن، وكأنهن يخترن أسوأ بديل ممكن لأنفسهن(٢٩)، فالانتحار بلا ريب هو

شكل من أشكال الانسحاب من النظام الاجتماعي يفضي إلى القول بأن الروائية قد انتهت إلى عجز يائس، وبأن الكاتبة قد انتهت حيث بدأت.

بطلة رواية أفلين عقاد "E" لم تجد مخرجاً إلا في قتل نفسها مع أنها امرأة ناضجة وواعية وقوية، إلا أنها تنازلت عن جسدها الحامل إلى البحر بعدما سحقت الأسرة والحبيب والزوج والمجتمع كل عصب فيها.

"وتنظر "E" إلى المرأة والأطفال والبحر، إنها غير قادرة على ابتلاع ما يوجد في طبَقها، ويجعل الانقباض في حنجرتها الأكل مستحيلا، وتنظر إلى الباخرة والمسافرين وهم يصعدون الممرّ، وتتساءل: هل ستنجح أخيرا في الوصول إلى نهاية الطريق؟ ونور؟ هل ستجد نور الشّمس حقّا؟ كم مرّة يجب على المرء عبور البحار كي يفهم؟"(٣٠).

هذا في وقت تنأى فيهخ هذه الدراسة عن تأكيد هذا المنحنى (الانتحار) على أرض الواقع أو نفيه، فالمرأة طبقاً لمحمد الأنصاري أقوى من الرجل بقوة تشبثها بالحياة وقوة مقاومتها للموت، فالنساء مبدعات وغير مبدعات أقل عرضة للانتحار من الرجال(٣١).

رغم هذا القول، فإننا نستطيع تفسير ورود هذه الظاهرة في الأدب بما يجري على أرض الواقع، بل ونؤكد أن المؤلف القصصي لا يبدع من خياله ما ليس موجوداً في الواقع، فإذا كان الانتحار ناجماً عن أزمة حادة يقف المنتحر عاجزاً عن مواجهتها فإن الأديب إذ ينهي عمله بالانتحار، فإن ذلك ينبئ عن عجزه عن المواجهة أيضاً، وهو العجز الذي يشوبه تعاطف ملموس مع البطل المنتحر. فالأمر بطريقة أو بأخرى يعكس ما هو موجود على ارض الواقع.

حتّى لكأنّ الموت يحقق للكاتبة –وهي تسيّر بطلتها نحوه– الحياة على

أرض الواقع، فعندما سئلت إفلين عقاد عن السبب في عدم إبقاء بطلتها حية أجابت:

" لقد انتحرت بدلا مني، وكنت على حافة الانتحار، وبكتابته هذه الرواية وجعل "E" تفعل ذلك، أعتقد أنني أنقذت نفسي"(٣٢).

وكأن الروائية ههنا تكرر ما قاله الروائي الفرنسي بلزاك: "أنا سعيد لكوني روائياً، لأنني استطعت من خلال شخصيات أبطالي أن أبوح بكل ما لم أكن أجرؤ على البوح به بنفسي"(٣٣).

وهي هنا فضّلت أن تعيش على أرض الواقع، مقابل خيار آخر تبدى على الورق، وهو الانتحار والموت الذي قادت إليه البطلة. في المقابل، لدينا أديبة مصرية شابة اختارت لبطلتها أن تتحدى الصعوبات وتعيش على الورق، واختارت لنفسها الموت والانتحار على أرض الواقع.

صدرت رواية "الحب والصمت" لعنايات الزيات عن مجلس الآداب والفنون بعد أن انتحرت مؤلفتها في ريعان شبابها، إذ لم تكن قد بلغت سن الثلاثين، تقترب هذه الرواية من قصيدة شعرية تعبّر عن روح أنثوية حساسة متمردة. ويبدو لنا من خلال النص –إن جاز لنا قراءة الأديب من خلال عمله ومزج محنته بمحنة بطلة– أن الكاتبة تعاني من اغتراب روحي سببه مجتمع يكبّل العقل والجسد والروح، وينظر إليها كدمية جميلة للعب والتسلية، وليس كإنسان فاعل له دور في هذه الحياة، لذلك وجدناها تعبر عن مأساة بطلة وحيدة مغتربة، تمتزج مأساتها بالطبيعة والأماكن والشخصيات في كلمات ذات بعد ذاتي مؤثر.

"جلست في الشرفة وحيدة أنظر إلى الكون... وأتأمل السماء... وأعطاني

الغروب معنىً حزيناً بأني وحيدة!" (٣٤).

وكأن الكاتبة كانت تبحث عن مخرج لهذا العيش ، وهو ما وفّرته لبطلتها عن طريق الحب باعتباره قوة فاعلة تدفع البطلة إلى التصالح مع ذاتها، فكان أحمد الكاتب الفقير الذي أنار وعيها، وقادها إلى فهم جديد لقضايا المجتمع والوطن والحب والزواج، وهي إذ تقبل على أحمد فإنها تفعل ذلك بكثير من التعقل.

"ولكني سأقبل أحمد كما هو على علاّته وأجعله جزءاً من حياتي وليس حياتي كلها. أرضاني هذا التفكير... وجعلني أتخلص من تعاستي إلى حد كبير"(٣٥).

ومن ثم ، فإن البطلة تنهج في حياتها طريقاً جديداً بعد حالات من التقلب الشديد بين اليأس والأمل، وبين رفض للحياة وتفضيل للموت، فتندفع إلى دراسة الفنون وتغيير الستائر والملابس بألوان جديدة مفرحة.

حتى حين يعانق الحب الموت، فأحمد يموت بعد أن يجري عملية خطيرة في الخارج، حتى بعد أن يحصل هذا الأمر، تنتهي الرواية بعبارات متفائلة أرادت للحياة أن تفرض نفسها وتتغلب على اليأس، إذن، ما الذي حصل للكاتبة على الصعيد الشخصي؟ لم أقدمت على الانتحار وهي التي دفعت ببطلتها دفعاً نحو الحياة؟ يبقى الجواب محيّراً، وكأن الكاتبة عجزت عن إنقاذ نفسها حين أمدّت بطلتها بالأمل والحياة، خلافاً لأفلين عقاد التي أنقذت نفسها حين ضحّت بالبطلة.

هذا، وإن كان الربط بين الحب والانتحار الذي يجيء في معرض الربط بين الحب والموت هو أحد المسوغات المعقولة لذكر من قتل نفسه بسبب

العشق[٣٦]، فإن هذا الربط يكاد أن لا يكون ملازماً للرواية النسوية حسبما وقعت عليه. فالانتحار عند المرأة يأخذ شكل احتجاج كامل على نظام اجتماعي صارم، وهذا ما حدث –على سبيل المثال– لريّا بطلة "شجرة الدفلى" التي أشـرنا إليهـا سابقاً، وهي الفتاة التي حاولت أن تبني حياتها الخاصة وفقاً لحب جميل حاولـت أن تصل به إلى شاطئ الأمان، إلا أنها جوبهت بالإذلال والشجب الاجتمـاعي، مما دفعها إلى الانتحار.

في معرض تفسيرنا لظاهرة الانتحار في الرواية النـسوية، لا نـستطيع بحال من الأحوال تجاهل الدور الكبير الذي لعبه الأدب الأوروبي المترجم إلـى العربية في الترويج لجمال الانتحار، حيث اتجهت الترجمات الأدبية في مطلـع القرن العشرين إلى الأعمال الرومنطيقية ذات النهاية الفاجعة، فأسهمت في خلق مناخ أدبي يميل إلى التشاؤم والحزن وينزع إلى تفضيل الموت علـى الحيـاة، فالرواية العربية بشكل عام أخذت في فترة من الفتـرات تعطـي للشخـصيات المنتحرة طابعاً عربياً وتتلمس لها مبررات محلية. ولكن ما يهمنا هنا أن معظـم الشخصيات المنتحرة في الأعمال القصصية والروائية هي من النـساء[٣٧]، وإذا كان هذا الأمر يؤكد على صعيد النتيجة تعاطف الكاتب مع المرأة، فالأحرى أن تتعاطف المرأة مع قضيتها الخاصة، حتى وإن كان هذا التعاطف عـاجزاً عـن تقديم حل جذري، إلا أنه لا يخلو من أثر إيجابي قد يساهم فـي طـرح بعـض الإشكاليات على المستويين الاجتماعي والشخصي، فحين تنتهي حياة بطلة "ليلـة واحدة" الآنفة الذكر يطفو على السطح سؤال مهم يؤكد ما ذهبنا إليه: مـا هـي غاية إهدار عشرين سنة من حياة المرء لمجرد الامتثال إلى القواعد الاجتماعية العمياء التي لا مكان فيها لمشاعر الشخص أو مصيره؟

فبعد هذه المأساة التي انتهت بها هذه الرواية وكثيرات غيرها ينكـشف

مأزق الإنسان في الإجابة عن السؤال الصعب، هل يتقدم واجب الإنسان نحو ذاته على واجبه نحو المجتمع الذي يعيش فيه؟ وهو السؤال الذي ما فتيء يلاحق المرأة ضمن ثنائية "أنا والمجتمع" وهو ما يتماشى مع حسّ رومانطيقي لافت في الرواية النسوية يرافقه إحساس بالعجز الناجم عن خيبة أمل ترافق كل من يحاول أن يوفق بين قدراته الذاتية وبين طبائع الأشياء، ولما كان التوفيق ضرباً من المحال، تصبح المعاناة والعجز ضرورتين عبّر عنهما السرد النسوي كما عبّر عنهما الرومانسيون أيضاً[٣٨].

للموت في الرواية النسوية مستويات مختلفة، ولا يفوتنا هنا ذلك المستوى الذي ينظر إلى الموت باعتباره حالة من حالات الانتقال الطبيعي من العالم المعيش إلى الحياة الأخرى، وهو ما نراه في مجموعة "الكرز" للكاتبة ليلى الشربيني، وفيها يكون الموت بمثابة نوع من الإحساس الأثيري يظهر من خلال حوار بين البطل والبطلة التي تعيش في إحدى المستشفيات بين عبق الربيع الذي ترسله الأشجار والنباتات المورقة، فالبطلة تتجمل في أحسن زينة، وتبني الكاتبة قصتها على النحو التالي:

"رأى نفسه ينحني، يضع زهرات الربيع الوردية على المثوى الموحش في الربيع القادم، احتبست دمعة في عينيه، لم تَرَ دمعته وهي تنظر إلى الشجرة"[٣٩].

ننهي هذا المحور برواية مها القصراوي الأولى "صرخة" وهي الرواية التي طغى عليها الموت بأشكاله المختلفة في تعبير واضح عن حالة من اليأس والشقاء.

نرى في هذا العمل عالماً تقتل فيه الحياة، حتى إن الأيام التي تذهب

تظل هي الأجمل، والنوم هو من أفضل الحالات التي يعيشها البطل بحثاً عن الموت المؤقت، والمسؤول الأول عن هذه الحالة هو المدينة.

"تلك مدن تسرق زمنك، تأكل لحمك وترميك عظماً... كل هذا الثراء، والإنسان مهان كالحشرة... يرمي جثته المنهكة على قارعة الطريق..."(٤٠).

"والشقة التي يسكنها البطل واحدة من صناديق، أو ربما هي توابيت... بنوها لنمارس موتنا ووضعية أجسادنا، ونحن أحياء... قبر في السماء وآخر في رحم الأرض"(٤١).

المدينة الملعونة، تقتل الغرباء، نهايتها الموت... ولا شيء سوى الموت، لكنّ الموت يظهر أحياناً ليصبح شفاءً وموازياً لنداء، تعال يا موت وأنقذني، وهذا ما عبّرت عنه أخت البطل التي تمنت الموت، بل وتمنت الذهاب إليه، لعلّ حياة جديدة تكون معه، فالموت رحمه، لماذا نكرة الموت؟ إنه فرصة للحياة بصورة جديدة(٤٢).

وهنا يلتقي موقف الرواية من الموت بالموقف الصوفي الذي يرى في الموت انعتاقاً، فكأن الحياة على الأرض غربة عن العالم الآخر (عالم الحقيقة والجمال)... العالم الأرضي موطن فساد وخطيئة، والنفس سجنت في هذا العالم والراحة تأتي حين التحرر والعودة إلى الخالق.

وأخيـــــــرا:

وإن كان يحلو لأحدهم أن يسخر من رومانسية لـــم يعـــد الواقـــع بأعبائـــه ومستجداته قادرا على تمثلها وقبولها، فانه قد يجد غايته في رواية إقبال بركـــة "ليلى والمجهول" التي تضع فيها تجربة الحب العذري فـــي صـــورة عـــصرية وتختبرها في ضوء علاقات عصرنا المتغيرة، فنجدها تقول في مستهل الرواية:

"لقد خدشت ليلى بأظافرها ستار الواقع، ولم تعد تحلم بفارس يخطفها فوق حصان، ويهرب بها من آلام الواقع إلى جزيرة الأحلام، تلك هي ليلـــى القـــرن العشرين، في رحلة البحث عن مكان تحت الـــشمس خـــارج أســـوار الأحـــلام الساذجة حيث تربص شباك المطامع، وتنقض على الهاربين من عالم الطفولة، وتفض بكارة أوهامهم"[٥٦].

صحيح أن الرومنطيقية قد ارتبطت بفترة زمنية معينة، إلا أنها في الوقـــت نفسه نزعة أدبية قادرة على التجدد في عصور كثيرة وتلبية احتياجات الإنـــسانَ كلما ألمت به تعقيدات الحضارة أو جفاف العالم، وهذا ما تمثله ظاهرة الروائيـــة كاثرين ريهوا التي جسدت في أقوالها نزعة أدبية قادرة على مواكبـــة تغيـــرات العصر وإشكالياته[٥٧]. بل إن هناك من النقاد من يرجع جذور الرومنطيقية إلـــى ما في العالم من عذاب، فالمرء يستطيع أن يتواءم مع الرومنطيقية كلما ازدادت أوضاعه تعاسة[٥٨].

المصادر والمراجع

١. بثينة شعبان: مائة عام من الكتابة النسائية العربية، دار الآداب، بيروت، ط١، ١٩٩٩، ص٨٥.
٢. أمينة السعيد: الجامحة، دار المعارف، مصر، سلسلة اقرأ، العدد ٩٢، تموز ١٩٥٠.
٣. ليلى بعلبكي: أنا أحيا، بيروت، ١٩٥٨.
٤. Accad, Evelyne: Rebellion, Maturity and the Social context, An essay taken from: Arab women, Edited by Judith E. Tucker, Published in association with the center for contemporary Arab studies, George-town University, ١٩٨٤.
٥. انظر في هذا الموضوع، نزيه أبو نضال: تمرد الأنثى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨٠.
٦. إبراهيم السعافين: تطور الرواية العربية الحديثة في بلاد الشام، دار المنهل، ط٢، بيروت، ١٩٨٤، ص٤٩٦.
٧. انظر في هذا الموضوع، يمنى العيد: الدلالة الاجتماعية لحركة الأدب الرومنطيقي، دار الفارابي، بيروت، ط٢، ص١٩٨٨، ص٣٩-٤٥.
٨. عاشور رضوى: رأيت النخيل، ١٩٨٩، وانظر دراسة شمس الدين موسى، تأملات في إبداعات الكاتبة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص١٠٧-١١٢.
٩. حسب فوكو، وفي كتابه "الجنون والحضارة"، إن الأفراد لا يمكنهم الكلام أو التفكر دون الإذعان إلى الأرشيف المختزن غير المنطوق من القواعد والنواهي، وإلاّ أصبحوا عرضة للإدانة بالجنون أو أُرغِموا على الموت.
١٠. سلوى بكر: العربة الذهبية لا تصعد السّماء، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩١.
١١. نجوى وهبي: صوت أنثوي يحاور الظّلم بالمعرفة، صوت الكويت، ١٧ مارس ١٩٩١.
١٢. من مثل: لم نعد جواري لكم؛ لست دمية؛ الرّهينة؛ مذكّرات امرأة غير واقعية؛ مسافرة على الجراح؛ امرأة خارج الحصار.
١٣. ليلى بعلبكي: الآلهة الممسوخة، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦٠، ص٦.
١٤. جدير بالذكر أنه لدى نشر هذه الرواية في أواخر الخمسينيات كانت الأيديولوجيات تكتسح العالم العربي، لذلك وصفت هذه الرواية بأنها رفضت هذه الموجة لصالح صوت الفرد وحريته. وانظر ذلك: مائة عام من الكتابة النسائية العربية، مرجع سابق، ص١٠١، ص١٧١.
١٥. فرجينيا وولف: السيدة دلووي، ترجمة عبد الكريم محفوض، دار جفرا للنشر، ١٩٩٤.

١٦. الدلالة الاجتماعية لحركة الأدب الرومنطيقي، مرجع سابق، ص١١١.
١٧. عفيف فراج: الحرية في أدب المرأة، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٢، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٣.
١٨. الدلالة الاجتماعية لحركة الأدب الرومنطيقي، مرجع سابق، ص١٠٢.
١٩. ماجدة العطار: مراهقة، دار الروائع، بيروت، ١٩٦٩.
٢٠. فوزية مهرا،: أغنية للبحر، وانظر تأملات في إبداعات الكاتبة العربية، مرجع سابق، ص٦٧-٧٠.
٢١. ليلى العثمان: وسمية تخرج من البحر، دار ربيعان، الكويت، ١٩٨٦.
٢٢. الرومانتيكية في الأدب الإنجليزي، ترجمة عبد الوهاب المسيري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، القاهرة، ١٩٦٤، ص١٨٤.
٢٣. سلوى بكر: وصف البلبل، سينا للنشر، ١٩٩٣.
٢٤. إميلي نصرالله: طيور أيلول، الدار الأهلية، بيروت، ١٩٦٢.
٢٥. إميلي نصرالله: شجرة الدفلى، منشورات نوفل، بيروت، ١٩٨١.
٢٦. كوليت خوري: ليلة واحدة، المكتب التجاري، بيروت، ١٩٦١.
٢٧. لويس عوض: الأهرام، ١٩٦٣/١١/١، وانظر الدلالة الاجتماعية حركة الأدب الرومنطيقي، مرجع سابق، ص٦٩.
٢٨. الدلالة الاجتماعية لحركة الأدب الرومنطيقي، مرجع سابق، ص٦٩.
٢٩. مائة عام من الكتابة النسائية العربية، مرجع سابق، ص٨٦.
٣٠. إفلين عقاد: الختان، مطبعة القارات الثلاث، ١٩٨٩، ص٨٠.
٣١. محمد الأنصاري: انتحار المثقفين العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٨-٢٩.
٣٢. مائة عام من الكتابة النسائية، مرجع سابق، ص٨٧.
٣٣. عن دراسة لنزيه أبو نضال بعنوان عالم غالب هلسا، عن نصوص الندوات التي أقيمت في منتدى شومان ضمن أسبوع غالب هلسا، وانظر كتاب تمرد الأنثى، ص٢٦-٢٧.
٣٤. عنايات الزيات: الحب والصمت: مجلس الآداب والفنون، ١٩٦٧.
٣٥. المصدر نفسه.
٣٦. خليل الشيخ: الانتحار في الأدب العربي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٧، ص٤٩.
٣٧. عبد المحسن طه، بدر: تطور الرواية العربية الحديثة في مصر، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨، ص١٧٤، ص١٨٧.
٣٨. انظر في ذلك محمد، مندور: الأدب ومذاهبه، دار نهضة مصر، القاهرة، ص٦٢.

٣٩. ليلى الشربيني: الكرز، دار الحضارة العربية، وانظر تأملات في إبداعات الكاتبة العربية، مرجع سابق، ص٧٣-٧٧.
٤٠. مها القصراوي: صرخة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٥، ص٢٧.
٤١. المصدر نفسه، ص٣٣.
٤٢. المصدر نفسه، ص٤٤.
٤٣. إقبال بركة: ليلى والمجهول، الإسماعيلية، ١٩٧٩، وانظر هموم المرأة العربية، مرجع سابق، ص١٥٩.
٤٤. انتحار المثقفين العرب، مرجع سابق، ص١٣١.
٤٥. أرنولد هاورز: الفن والمجتمع عبر التاريخ، ترجمة فؤاد زكريا، القاهرة، الهيئة العامة للنشر، ص١٨٨.

الأحكام التي يطلقها طلبة كلية العلوم التربوية الجامعية (الأنروا) في عمان خريجي العام الدراسي ٢٠٠٤ على برنامج التربية العملية

د. محمد بكر نوفل
أستاذ علم النفس المساعد

د. ميشيل عطا الله
أستاذ مناهج وطرق تدريس العلوم المساعد
كلية العلوم التربوية

ملخَّص البحث:

هدفت الدراسة الحالية إلى الوقوف على واقع برنامج التربية العملية في كلية العلوم التربوية (الأنروا) في الأردن ومدى فاعليته في إعداد المعلم. وقد انطلقت الدراسة من ثلاثة أسئلة رئيسة، وأعدت لأغراضها استبانة من سبعة أبعاد، انتشر بينها (٥٥) فقرة، تم التحقق من الخصائص السيكومترية لها، حيث تم التحقق من الصدق المنطقي وصدق المحتوى، وقد احتسب معامل الثبات بطريقة كرونباخ ألفا حيث بلغ (٠,٨٣).

عمر الاستبانة (٨٩) طالباً وطالبة من خريجي العام الدراسي (٢٠٠٤) من أصل (٩٥) طالباً وطالبة هم عينة الدراسة. تم استخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) في تحليل نتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى:

١- هناك نقص في أداء المعلم المتعاون وإرشاداته التي يقدمها إلى الطالب المعلم.

٢- ينشغل مدير المدرسة المتعاونة بالأمور الإدارية للمدرسة وبالتالي يبتعد عن توجيه الطلبة المعلمين وتحسين كفاياتهم.

٣- يتطلب الأمر إثراء برنامج التربية العملية بالمستلزمات والتسهيلات المادية.

٤- يقدم المشرفون التربويون وأساتذة الجامعة المشاركين بالإشراف على برنامج التربية العملية دورهم بكفاءة عالية.

٥- تباينت آراء الطلبة المعلمين حول الفترة الزمنية التي يقضونها في التطبيق العملي على وفق خطة برنامج التربية العملية.

٦- لوحظ رضا الطلبة المعلمين نحو التقويم المستخدم في تقويم الأداء العملي وطالبوا بتحسينه.

٧- إنّ ما يقدمه برنامج التربية العملية لا يكفي لإكساب الطلبة المعلمين القدرات المهنية التأملية.

كما أظهرت نتائج الدراسة الحالية إلى أن التقديرات التي أشارت بها الطالبات أكثر وعياً وفهماً من تقديرات الطلبة الذكور، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير التخصص الأكاديمي، بالرغم من وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة معلم الصف وطلبة معلم مجال تربية إسلامية. وأوصت الدراسة الحالية بزيادة دور الأستاذ الجامعي في برنامج التربية العملية، ودور مشرف عام البرنامج من خلال تحسين مدركاته فيما يتعلق بالبرنامج وفي الوقت نفسه إلغاء دور مدير المدرسة المتعاونة، والعمل على تحسين نظام التقويم المتبع في برنامج التربية العملية في الأداء العملي الختامي، والعمل على تطوير برنامج التربية العملية بإدخال استراتيجيات ومنهجية جديدة نادى بها الأدب التربوي الحديث في هذا المجال.

The Judgments of Graduate at 2004 of UNRWA Educational Science Faculty in Amman Towards Practice Teaching

Abstract

The present study aimed to revaluate Science Faculty (UNRW) in ESF Amman, three questions was suggested and question of seven dimensions and 55 items was prepared. The context and experimental validity was determined and reliability of 0.83 was achieved using (Cronbach Alpha).

The sample of this study was the undergraduate at 2004 of 95 teacher students, only 89 of them shared really in its procedure. The results were as follows:

1- There is shortage the performance of the co-operated teachers.
2- The principles of co-operated schools didn't give their best efforts to neighs the practical competencies of teacher students.
3- There are needs to material aids and facilities.
4- Schools' supervisors and Faculty teachers pushed their best efforts to raise the teacher students' competencies.
5- There was no agreement between the teachers students about the time needed to acquire the practical competencies.
6- The styles of evaluation shed be developed.
7- The practical teaching is unless estimate in acquiring and reflective skills.

Also, this study pointed that females are more teachings program, and then was no significant difference between teacher students due to specialization.

This study recommended to cancel the role of principle of co-operated schools and to give professional development of the teachers of ESF and

Co- operated more attention to surround the needs of practical teaching program. Also, it is the time to achieve chugs in practical teaching program by using new methodology and style.

إنّ للتعليم دوراً أساسياً في حياتنا، إذ يعمل على بناء المجتمعات وتطويرها، ويمكنها من تحقيق أهدافها في ميادين الحياة كافة، حيث أنه الطريق لإنارة العقول البشرية، فمن خلاله تصل إلى حقائق الأشياء والأحداث؛ وبالتالي مواكبة التطور المعرفي والتقني والاجتماعي، فيعود بالنفع على البشرية جمعاء. انطلاقاً من ذلك فقد أولت المجتمعات والشعوب التعليم اهتماماً بالغاً (المصلحي، ١٩٩٥).

ونتيجة لذلك ولغيره من المتغيرات في عالمنا المعاصر، فقد تزايدت أهمية دور المعلم حتى أضحت عملية تربيته من أهم المسائل والقضايا التي تناقش على مستوى المؤتمرات التربوية الدولية أو المحلية (Woolfolk,1989).

وتؤكد حركات التطوير التربوية الحديثة أن المعلم ركن هام من أركان العملية التعليمية – التعلمية، والعامل الحاسم في إنجاحها، ودونه يصعب على المدرسة التي أوجدها المجتمع لتنشئة أفراده من العيش في مجتمع دائم التطور والتغير أن تقوم بأداء رسالتها على خير وجه؛ فالأثر الذي يتركه المعلم في طلابه بالغ الأهمية، فهو يعمل على تنمية قدراتهم، وتطوير شخصياتهم؛ مما يدفع بهم ليكونوا أفراداً صالحين لبناء مجتمعاتهم (سعد، ١٩٨٣) المشار إليه في(المصلحي، ١٩٩٥). ولا يتمكن المعلم من تأدية دوره بالشكل المطلوب إلاّ إذا أُعد إعداداً سليماً يمكنه من امتلاك المعارف والمهارات التي تمكنه من أداء المهمات الملقاة على عاتقه، فهذا الإعداد شرط أساسي لإصلاح التعليم، ويأتي كنتيجة لمكانة المعلم وأهميته ودوره في العملية التربوية(الشيباني،١٩٩٥).

إنّ عملية تربية المعلم وإعداده تُعد من المرتكزات الأساسية للتجديد التربوي، ولا يستطيع المعلم أن يؤدي رسالته على الوجه المطلوب إلا إذا كان قادراً على فهم نفسية الطلاب وخصائصهم، وسمات المجتمع الذي ينتمون إليه،

بالإضافة إلى وعيه بمتطلبات العصر الحديث، وما يفرضه من مطالب (زيتون وعبيدات، ١٩٨٤).

وتتفق الآراء حول مضامين برامج وخطط إعداد المعلم قبل الخدمة في كثير من البلدان، فهي تركز على جوانب ثلاثة هي (حمدان، ١٩٩٣؛ أبوجادو، ٢٠٠١):

أولا: الإعداد النظري الأكاديمي.

ثانياً: الإعداد النظري الوظيفي.

ثالثاً: الثقافة العامة والتربية العملية.

وتزود مضامين برامج المعلمين قبل الخدمة بجملة من المعارف، والمهارات، والميول، وأساليب العمل اللازمة لمزاولة مهنة المستقبل، ولا تكتمل حلقات هذا الإعداد دون مقرر التربية العملية للطلبة المعلمين؛ لتطبيق وتجربة ما تعلموه على مقاعد الدراسة ميدانياً، من خلال الالتحاق ببرنامج يتم في الأغلب بالتعاون مع عدد من المدارس المتعاونة، ويمكن اعتبار مرحلة التربية العملية فترة انتقالية بين المقررات الأكاديمية والتربوية والنظرية، وبين الممارسة الفعلية للمهنة (أبوجادو، ٢٠٠١).

نستدل مما سبق أن للتربية العملية مكانة هامة في برنامج إعداد المعلمين، ليس هذا فقط، بل هي برنامج متكامل يوازي برنامج الدراسة النظرية في الجامعة، وهي المرآة التي تعكس صورة حقيقية لمدى نجاح برنامج الإعداد، وهذا يدفعنا إلى القول أن التربية العملية هي عصب الإعداد التربوي؛ لأنها في الواقع مواجهة معلم المستقبل لوظيفته الأساسية، ومن ثم انتقاله بصورة تدريجية إلى حيث يستقصي مشكلات مهنية كبداية للتأقلم والتكيف معها.

وعلى المستوى العالمي، ومن جهة أخرى نظر الرئيس الأمريكي رونالد ريغان أن هناك تدنٍ بمستوى التعليم وقد يعود سببه إلى تدنٍ في مستوى الإعداد الأكاديمي والمهني للمعلمين، كما أكد على ضرورة إحداث تحسينات جوهرية في برامج الجامعات والكليات المسؤولة عن إعداد المعلمين قبل الخدمة، من خلال زيادة عدد مساقات طرق التدريس، وبرامج الإعداد المهني للمعلمين (Bulloughjr, 2001).

وعموماً يحمل الطلبة المعلمون أفكاراً غير واقعية عن عملية التدريس نتيجة لمشاهدتهم طيلة سنوات عديدة لمعلميهم داخل الصفوف التي درسوا فيها،و لذا فهم غير متيقنين من فهمهم لمعنى التدريس الجيد، وعندما يتاح لهم فرص التطبيق العملي للتدريس ضمن برنامج التربية العملية، فيكون أكثر ما يركزون عليه هو تقديم المحتوى المعرفي من مفاهيم وحقائق، وتعكس هذه الأفكار الخاطئة التي سبق لهم تكوينها عن عملية التدريس، وفيما بعد قد يمر الطلبة المعلمون في أثناء المؤتمرات والمقابلات والزيارات التي يعقدها لهم الأساتذة والمشرفون وبما يدرسون في مساقات طرق التدريس، ولكنهم مازالوا بحاجة إلى بناء قاعدة معرفية حول الإدارة الصفية، وديناميات الجماعة، وطرق التدريس، وكيف عليهم أن يتصرفوا إزاء سلوكات الطلبة التي تبرز خلال عملية التدريس ومواقفها.

برنامج التربية العملية في كلية العلوم التربوية الجامعية (الأنروا)

أسس برنامج التربية العملية في كلية العلوم التربوية في العام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧ وأنيطت إدارته بعضو هيئة تدريس، كما كُلف عدد من أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية بتولي عملية تدريب الطلب والإشراف عليهم، واتفق أيضاً مع بعض المؤسسات في وكالة الغوث الدولية بالمساعدة في الإشراف على

تدريب الطلبة المعلمين في أثناء فترة التطبيق العملي. كما اعتمدت بعض المدارس المتعاونة، وحدد فيها معلمون متعاونون، بحيث لا يزيد عدد الطلبة المعلمين المتدربين لدى المعلم المتعاون عن أربعة طلبة متدربين في الفصل الدراسي الواحد، وقد رسم برنامج التربية العملية أهدافاً مختلفة جاءت على النحو الآتي:

١- إكساب الطالب المعلم الكفايات التعليمية الأساسية.

٢- توفير الفرص أمام الطالب المعلم للتدريب العملي من أجل اكتساب المهارات العملية، والمعارف، والقيم اللازمة لممارسة مهنة التعليم بعد تخرجهم.

٣- مساعدة الطالب المعلم على الربط بين النظرية والتطبيق وتجسيد الفجوة بينهما.

٤- تدريب المعلم الطالب على تقويم أدائه وكفاياته تقويماً ذاتياً من خلال تزويده بنماذج للتقويم الذاتي.

٥- إجراء البحوث ذات الطبيعة الميدانية المرتبطة بمشكلات تبرز في ميدان التربية العملية.

وتتضمن آلية برنامج التربية العملية جانبين هما:

١- الجانب النظري: وقد خصص له (٣) ساعات معتمدة، ويلتحق به الطالب المعلم في الفصل الجامعي الخامس.

٢- الجانب العملي: وخصص له (٦) ساعات معتمدة، ويهدف هذا الجانب إلى تزويد الطالب المعلم بالخبرة الميدانية من خلال الممارسة العملية لجوانب العملية التربوية تخطيطاً، وتنفيذاً، وتقويماً، ويكمل الطالب المعلم دراسة هذا

الجانب بفصلين دراسيين كاملين بعد إتمام متطلبات الجانب النظري، ويلتحق بموجبه الطالب المعلم في المدارس المتعاونة لمدة ثلاثة أيام أسبوعياً، ولمدة ثلاث ساعات يومياً.

ويمر الطالب المعلم بمراحل ثلاث لينهي متطلبات الجانب العملي، وهي:

١- مرحلة المشاهدة المدرسية والصفية العامة، ومدتها أسبوعان في بداية الفصل الدراسي الجامعي الثالث.

٢- مرحلة خبرة بدء العام الجامعي، ومدتها أسبوعان قبل بداية الفصل الدراسي الجامعي الخامس.

٣- مرحلة الالتحاق في المدارس المتعاونة لمدة فصلين هما الفصل السادس والسابع، وبواقع ثلاثة أيام أسبوعياً، وبمعدل ثلاث ساعات يومياً.

أمّا تقويم الجانب العملي فيتم عبر صور متعددة، منها:

١- التقارير التي يعدها الطالب المعلم.

٢- تقارير مدير المدرسة المتعاونة، والمعلمين المتعاونين.

٣- تقارير الأساتذة المشرفين.

٤- تقويم مشرف التربية العملية.

٥- التقويم النهائي، والذي يتم من خلال لجنة خاصة.

مكونات برنامج التربية العملية

إنّ الأداة الأساسية التي يمكن أن نلجأ إليها عند دراسة مكونات برنامج التربية العملية وعناصره، تتم بدراسة طبيعة هذه المكونات والعناصر، وأثرها

في اكتساب الطلبة المعلمين للخبرة التعليمية، ومن منظور الطلبة المعلمين أنفسهم الذين مروا بحيثيات هذا البرنامج وتجاربه، ويرى زخنر (Zeichner,1993) أن العقد الأخير قد ازدحم بالبحوث والدراسات التي تم فيها تعزيز المعلم ودوره كأداة نشطة لإحداث التغيير في المدارس من خلال إشراكه وإسهامه في صنع القرارات الخاصة بالشؤون المالية للمدارس، وسياساتها، والمناهج التي تدرس فيها، وعمليتي التعليم والتعلم. ويؤكد كل من رسل وشابمان (Russell & Chapman, 2001) أن للمعلمين دوراً مهماً في عملية مناقشة المشكلات التربوية المعقدة التي تبرز في ميدان التربية، ثم تحليلها واقتراح الحلول لها.

وتسعى الدراسة الحالية إلى استقصاء آراء الطلبة المعلمين في كلية العلوم التربوية في جانب هام من جوانب إعدادهم ممثلاً ببرنامج التربية العملية، ومكوناته وعناصره، وتأتي هذه الدراسة التقويمية لهذا البرنامج بعد عشر سنوات من تأسيسه، بهدف إحداث واقتراح التغيير المناسب فيه في ضوء نتائج هذه الدراسة، وهي في الوقت نفسه، توظف دوراً جديداً قديماً للتقويم مركزاً بعض الشيء على أغراضه الشائعة في ميدان علم النفس والتربية.

طموحات وميادين الدراسة الحالية

تفيد الدراسة التمهيدية لبرنامج التربية العملية في كلية العلوم التربوية إلى أنه بأخذ بالنظرة التقليدية ، ولدى مقارنته بالاتجاهات التي ينادي بها الأدب التربوي الحديث في سياقه (Woolfolk,1989) يستدل المرء على ضرورة البدء بإحداث التغيير فيه.

والسؤال المطروح هنا هم: من أين نبدأ؟

تسعى الدراسة الحالية أن تكون منطلقاً للبدء منه باقتراح التغيير ، سيما وأنه قد مضى أكثر من عشر سنوات على تأسيس هذا البرنامج. وحتى تكون النظرة متكاملة تستعرض الدراسة الحالية إطاراً مساعداً لإحداث التغيير ، ويوضح مراحله والمعروف بـ (طار التدريب الاجتماعي) للعالم شارلز تايلور (Taylor, 1985)، إذ يرى تايلور أن التدريب الاجتماعي عُرف (تقليد ومنهج) يشمل الفكر والعمل معاً بصورة مترابطة، بحيث ينطلق الفكر النظري من العمل ولا ينفصل عنه بهدف إحداث التغيير، وتبدأ أولى مظاهر التغيير وصوره بتوافر المفاهيم والأفكار الجديدة التي تقود فيما بعد إلى إرساء اللغة الجديدة التي تفسر المعنى والمظهر الجديدين للتغيير الاجتماعي، ثم التغيير بدورته الجديدة المعروفة بالانتقال من الكل إلى الجزء.

وحسب تايلور يمر التغيير بعدة مراحل هي كما يلي:

١- مرحلة التحليل النقدي: وتقدم في هذه المرحلة التوضيحات والتفسيرات النقدية للوضع الراهن للتدريب.

٢- مرحلة التغيير: وتبدأ هذه المرحلة عندما نقوم بأداء الأشياء والأفعال بطرق جديدة، كما يتطلبها الإطار الجديد للتغيير. ويستخدم هنا كل من التفكير التأملي والتفكير النقدي لدورهما في توليد الشكلية في الوضع الراهن.

٣- مرحلة العمل بالإطار الجديد للتدريب، وتستخدم هنا اللغة الجديدة بما تتضمنه من قواعد، ومفاهيم وأفكار، ومعان، وتفسيرات جديدة .

وقد ينظر إلى إطار التدريب الاجتماعي بأنه منهج جيد ومناسب لإحداث التغيير في الجانب العملي في كلية العلوم التربوية ، ويتوقف الأمر على نتائج

الدراسة الحالية والقناعات عند أصحاب القرار، وبالتالي يبدأ الأساتذة المشرفون ومديرو المدارس المتعاونة، والمعلمون المتعاونون، والطلبة المعلمون باستخدام اللغة الجديدة المقترحة لبرنامج التربية العملية. ويؤمل من اللغة الجديدة المقترحة لبرنامج التربية العملية أن توظف المفاهيم والمصطلحات الحديثة التالية في ميدان إعداد المعلم وتربيته:

١- التفكير التأملي التحليلي (Reflective Analytical thinking)

٢- التفكير النقدي (Critical Thinking)

٣- المهنية التأملية (Professional Reflective)

٤- الاستقصاء التعاوني (Collaborative Inquiry)

٥- الفاعلية الذاتية (Self – Efficiency)

٦- المعلم الباحث (Teacher – Researcher)

وأيضاً أن تنطلق اللغة الجديدة من الشعارات والمبادئ التالية:

١- مبدأ التعلم من أجل التدريس (Learning to Teach) يصف ويشرح كيفية اكتساب الفرد للمخططات أو الأبنية المعرفية، والمهارات العقلية، ومجموعة السلوكات التعليمية الملاحظة الأخرى. ولفهم مبدأ التعلم من أجل التدريس على الفرد أن يعي كيف تتغير هذه المخططات العقلية وتتغير العلاقات بينها وتتطور تبعاً للخبرة (Mapoleo,1999).

٢- المحتوى المعرفي البيداغوجي **(Pedagogical Content Knowledge)** نوع من المعرفة تمكن المعلم، أو أستاذ الجامعة من تقديم مادة محتوى المنهاج، أو الدرس بطرق جديدة، وتمكنه من إعادة تنظيمها وتغليفها

بالنشاطات، والمشاعر، والانفعالات والتمرينات والتطبيقات المتنوعة، والعمل على إثرائها بالأمثلة الكافية حتى يسهل استيعابها من قبل الطلبة (Bullough Jr.,2001).

٣- مفهوم تنظيم الذات (Concept of Self – Regulation) هو عملية فوق معرفية (Metcognitive Processes) مثلما هو مفهوم فوق محفز (Meta- Motivational)، والهدف منه تمكين الفرد من ضبط تعلمه، ويتكون من عدة أفعال هي:

أ- تحديد الأهداف.

ب- اختيار الاستراتيجية المناسبة.

ج- التقويم (Kremer- Hayon et al ,1999).

ويؤمل لهذه الدراسة، وفي ضوء نتائجها، على صانعي القرار في كلية العلوم التربوية، ومثيلاتها من كليات إعداد المعلمين، والجامعات، البدء بإحداث التغيير في برامج التربية العملية من المنظور الحديث لها، وقد يترتب عنها إرساء لغة جديدة تتواكب مع نتائج البحوث والدراسات على المستوى العالمي.

الدراسات السابقة

استقصى عدد قليل من الباحثين والمربين في مجال تربية المعلم وإعداده قبل الخدمة قضية تحليل برامج إعداد المعلم وتقويمها، وفيما يلي جملة من الدراسات على المستوى العربي، والعالمي التي توصلت إليها الدراسة الحالية في سياقها.

أجرى زيتون وعبيدات (١٩٨٤) دراسة لتحليل وتقويم برنامج التربية

العملية في الجامعة الأردنية، وقد هدفت الدراسة إلى أمرين هما: استقصاء وجهات نظر المعنيين بأمور برنامج التربية العملية، وتحديد مشكلاتهم مع التربية العملية وانطباعاتهم من حيث التدريب، والمشاركة، والمشاهدة، والإشراف، والتنظيم. والأمر الثاني عني بتحديد العلاقة الارتباطية بين متغير الممارسة الفعلية في التربية العملية مع عدد من المتغيرات. وتكونت عينة الدراسة من (٥٨) من الطلبة المعلمين، و(٤) من الطلبة الخريجين، وقد طور الباحثان استبانة خاصة لأغراض الدراسة تم التحقق من خصائصها السيكومترية. وقد توصلت الدراسة بعد تحليل النتائج إلى ما يلي:

أ- أكد (٧٨,٥%) من أفراد عينة الدراسة أن هناك دور للتربية العملية في مساعدتهم على التخطيط للتدريس، وفهم محتوى المادة التعليمية، ووسائل التدريس، والتقويم.

ب- لا يوجد علاقة ارتباطية بين الممارسة الناجحة في التربية العملية والمعدل التراكمي للطالب في الجامعة.

ج- يوجد علاقة ارتباطية بين الممارسة الناجحة في التربية العملية والمساقات التربوية النظرية التي درسها الطالب في الجامعة.

وأجرى الهاشل و الريماوي (١٩٩٠) دراسة في جامعة الكويت، هدفت إلى استقصاء أثر برنامج التربية العملية في إكساب الطالب المعلم الكفايات التعليمية، وتشكلت عينة الدراسة من (١٨٦) من الطلبة المعلمين، و(١٣٠) من الخريجين، و(٢٥٠) من المشرفين المحليين، و(٣٥) من المشرفين الجامعيين . وقد طور الباحثان ثلاث استبانات بمعدل استبانة واحدة للطلبة المعلمين، وأُخرى للمشرفين، وثالثة للخريجين. وبعد تحليل النتائج كشفت الدراسة عما يلي: أولاً: نجح برنامج التربية العملية في إكساب الطلبة المعلمين الصفات المهنية،

والشخصية ذات العلاقة بالتدريس مثل التوافق مع التلاميذ والأقران، وتحمل المسؤولية، والإحساس بالثقة بالنفس. ثانياً: حقق البرنامج نجاحاً في تطوير قدرات الطلبة على تحديد أهداف الدرس، وتنظيم محتوى المادة، وإتاحة الفرص أمام الطلبة المعلمين على تنظيم جو حواري مع التلاميذ. ثالثاً: لمْ يحقق البرنامج نجاحاً في إكساب الطلبة المعلمين بعض الصفات مثل المبادرة والمشاركة في النشاطات اللاصفية، والتقويم الذاتي، وتقويم تعلم التلاميذ. رابعاً: هناك معيقات كشفتها نتائج الدراسة منها، تساهل المشرفين الجامعيين في تقويم الطلبة المعلمين،ويرى الباحثان أن ذلك يعود لانشغال المشرفين بأعمالهم المعتادة، وربما يعود ذلك إلى تخصص المشرفين الجامعيين غير المتوافق مع طبيعة التخصص في البرنامج. والمعيق الآخر ظهور أخطاء في دقة تقويم وتقدير الدرجات للطلبة المعلمين من قبل المشرفين المحليين، والمعيق الثالث تمثل في انشغال مديري المدارس المتعاونة والمعلمين المتعاونين؛ مما قادهم إلى عدم إعطاء الاهتمام الكافي لمتابعة الطلبة المعلمين.

وفي دراسة صابر (١٩٩٠) التي هدفت إلى تقويم برنامج التربية العملية بكلية التربية للبنات بجدة من وجهة نظر المشرفات، وشملت العينة (٤١) من المشرفات على برنامج التربية العملية بالمدارس المتعاونة بمدينة جدة، وقد استخدمت الباحثة أربع استبانات لتحقيق أهداف الدراسة، وأسفرت نتائج الدراسة على عدة نتائج أهمها: هناك تقدم ملحوظ لدى الطالبات المعلمات في مهارات الأسئلة الصفية، وإدارة الصف، إضافة إلى عدم كفاية الحصص، وعدم وجود قدر كافٍ من التعاون من المعلمات المتعاونات، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام ببرنامج التربية العملية من حيث المتابعة والتقويم، وتطوير الإشراف عليه.

أمّا دراسة لال (١٩٩٦) التي اهتمت بتقويم فاعلية برنامج التربية العملية بكلية التربية في جامعة الملك فيصل بالسعودية من وجهة نظر الطلبة الملتحقين في برنامج التربية العملية ، تكونت عينة الدراسة من (٦٦) طالبة و(٧٥) طالباً، حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من المعيقات التي تواجه طلبة برنامج التربية العملية من أهمها: أن مدة برنامج التربية العملية غير كافية للتدريب على المهارات التعليمية – التعلمية، كما أن بعض المعلمين المتعاونين غير مدركين لأهمية برنامج التربية العملية في إعداد المعلمين ؛ مما ينعكس سالباً على عطائهم لطلبة برنامج التربية العملية.

بينما استنتج أبوعبيد (١٩٩٦) في دراسته التي هدفت إلى رصد أهم المعيقات التي تواجه طلبة قسم التربية الرياضية في جامعة مؤته في الأردن، تكونت عينة الدراسة من (٢٣) طالبة وطالبة، حيث جاءت أهم هذه المعيقات من خلال: عدم قيام المشرف بإعطاء ملاحظاته وتوجيهاته عند كل زيارة ميدانية، كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم قيام الطلبة بتطبيق عدد كاف من الحصص العملية أثناء فترة التطبيق، وأشارت الدراسة إلى أن نقص الأدوات والأجهزة الرياضية كانت من بين أهمْ المعيقات التي تعترض تقدم طلبة برنامج التربية العملية.

وفي دراسة ذياب (١٩٩٨) والتي هدفت إلى استقصاء آراء مديري المدارس المتعاونة والمعلمين المتعاونين فيما يتعلق بفاعلية برنامج التربية العملية في الجامعة الأردنية، وخاصة فيما يتعلق بخبرات الطلبة المعلمين في المدارس المتعاونة وبعض الأمور التنظيمية والإدارية في البرنامج، تكونت عينة الدراسة من (١٤٠) مستجيباً منهم (١٩) مديراً ومديرة، و(١٢١) معلمة ومعلماً من أصحاب التخصصات المختلفة، وتم تطوير استبانة من قبل الباحث لجمع

المعلومات اللازمة، أسفرت نتائج الدراسة الجوانب الآتية:

أ- أن اتجاهات أفراد الدراسة فيما يتعلق بسلوكات الطلبة كانت إيجابية نحو مهنة التدريس.

ب- هناك تعاون قائم بين الجامعة والمدارس المتعاونة.

ج- كان لمدير المدرسة المتعاونة والمعلم المتعاون دور في توجيه الطلبة المعلمين نحو الأفضل.

أوصت الدراسة زيادة عدد أيام التدريب، وإعادة النظر في المكافأة المقدمة للمعلم المتعاون.

وفي الجامعة الأردنية أجرى المقدادي (٢٠٠٣) دراسة هدفت إلى تقويم فاعلية برنامج التربية العملية لإعداد معلم مجال تخصص الرياضيات، وقد حددت الدراسة السؤالين التاليين:

أ- ما فعالية برنامج التربية العملية في إكساب طلبة معلم مجال تخصص الرياضيات الكفايات المرتبطة بالبرنامج؟

ب-ما أبرز الصعوبات التي واجهت برنامج التربية العملية في السياق نفسه ؟

تكونت عينة الدراسة من جميع الطلبة المعلمين تخصص معلم مجال الرياضيات الملتحقين ببرنامج التربية العملية في العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠١، وقد بلغ عددهم (٩٠) طالباً وطالبة، واستخدم الباحثان الاستبانات والمقابلات والمشاهدات كأساليب لجمع البيانات، وقد أشركت الدراسة أيضاً فريق الإشراف المكون من مدرب الرياضيات، وعضو هيئة تدريس، وفريق مديري المدارس المتعاونة، والمعلمين المتعاونين. وبعد تحليل النتائج تبين ما يلي:

أ- حقق برنامج التربية العملية نجاحات في إكساب الطلبة المعلمين مهـارات التخطيط للتدريس، والإدارة الصفية، وتعزيز الثقة بالنفس.

ب- لم يحقق البرنامج نجاحاً في إكساب الطلبة المعلمين كفايات تنفيذ التدريس وتقويم التعلم.

ج- ظهور عدة مشكلات منها، قلة الزيارات الإشرافية، وقلة توافر التـسهيلات المادية، وصعوبة تعامل الطلبة المعلمين مع أولياء أمور الطلبة.

وقام براودي (Brawdy,1994) بدراسة هدفت إلى المقارنة بين نموذجين في الإشراف على برنامج التربية العملية هما، التقويم الذاتي، والتقويم المباشـر من قبل المشرف على الطالب المعلم، أمّا فيما يتعلق بالتقويم الذاتي فقد قام أفراد الدراسة بتقويم دروسهم من خلال تسجيلها بالصوت والصورة كل على حدة من خلال المشاهدة المنظمة بعد كل درس، حيث قيم أفراد الدراسة من خلال تنـوع تكرار عبارات وأسئلة التغذية الراجعة الشفوية، ومن ثم تم تنظيمها على شـكل رسوم بيانية تبعاً لنوع التغذية الراجعة. أمّا بالنسبة للتقويم المباشر فقـد التقـى أفراد العينة مع المشرف عقب كل درس، وتم تدوين أنـواع التغذيـة الراجعـة للعبارات، ومن ثم تمثيلها بيانياً أيضاً، ثم قام المشرف بالتعاون مع المـشتركين في برنامج التربية العملية بوضع استراتيجية لتحسين الأنماط اللفظية، وزيـادة التفاعل مع المتعلم، وقد بينت النتائج أن كلا النموذجين له دور فعال في تحسين مستوى أداء طلاب التربية العملية، وأن نموذج الإشراف الذي يخصص له فترة مبدئية للتقويم الذاتي متبوعاً بالإشراف المباشر يزيد بشكل فعّال مـن توظيـف السلوك اللفظي المحدد لدى الطلبة المعلمين الملتحقين ببرنامج التربية العملية.

وفي دراسة ود (Wood,2000) التي هدفت إلى الكشف عن مدى مساهمة برنامج التربية العملية في فهم الطلبة المعلمين لعملية التدريس، حيـث تكونـت

عينة الدراسة من طلبة التربية العملية في جامعة لندن بالمملكة المتحدة، واستخدم الباحث المقابلة كأداة لجمع المعلومات والبيانات، وقد كشفت نتائج الدراسة عن ما يلي: أن برنامج التربية العملية ساهم في إكساب الطلبة المعلمين فهماً أعمق لمهارات التدريس، وتوظيفهم للدراسات النظرية إلى الجانب التطبيقي، وبينت الدراسة أيضاً أن بعض الطلبة المعلمين يفتقرون إلى تبني معتقدات جديدة في التدريس، وعدم قدرتهم على الاستجابة لحاجات طلابهم ، وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام على هدف التدريس أكثر من الاهتمام بطريقة التدريس.

الخلاصة

مما سبق يبدو أن نتائج الدراسات السابقة تبدو منسجمة في بعض الأمور مثل إكساب الطلبة المعلمين كفايات التخطيط للتدريس، وتنظيم مادة محتوى التدريس، كما أن هناك تناقض في بعض النتائج، مثل قدرة البرنامج على تعزيز الثقة بالنفس، والتوافق والتكيف النفسي، وقد أظهرت النتائج وجود مشكلات ومعوقات مختلفة مصدرها المشرف الجامعي، والمشرف المحلي، ومدير المدرسة المتعاونة، وكذلك المعلم المتعاون.

تعريف مصطلحات الدراسة

١- كلية العلوم التربوية الجامعية: كلية جامعية معتمدة من قبل وزارة التعليم العالي، تتبع إدارياً وفنياً ومالياً لجهاز وكالة الغوث الدولية (الأنروا) في الأردن، وتمنح درجة البكالوريوس في المهن التعليمية تخصص معلم صف، ومعلم مجال لغة عربية، ومعلم مجال تربية إسلامية.

٢- برنامج التربية العملية: مكون من برنامج إعداد المعلمين، يتناول الجانب العملي التطبيقي؛ لإكساب الطلبة المعلمين الخبرات التعليمية المناسبة لمهنة التدريس.

٣- المدرسة المتعاونة: هي مدرسة عامة تخضع في تبعيتها لإدارة وكالة الغوث الدولية، فتقوم بالمهمات والمسؤوليات المعروفة، ويضاف إليها مهمة تدريب الطلبة المعلمين في برنامج التربية العملية من التطبيق العملي، ويتبع للكلية مدارس متعاونة تقع في محيط كلية العلوم التربوية. ويكون لمعيار العامل الجغرافي (الموقع) الدور الحاسم في اختيار المدرسة المتعاونة؛ إذ يتم

اختيارها من المدارس الأقرب إلى كلية العلوم التربوية.

٤- وكالة الغوث الدولية: مؤسسة دولية منبثقة من هيئة الأمم المتحدة هدفها رعاية اللاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية المضيفة، حيث تقوم على تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والإغاثة، والمساعدة الاجتماعية ليتمكنوا من العيش الكريم.

أهمية الدراسة ومبرراتها

رغم توافر أدلة كافية تؤكد الحاجة إلى تقويم برنامج التربية العملية في كلية العلوم التربوية الجامعية (الأنروا)؛ بهدف تطويره، فقد بينت نتائج البحوث والدراسات التي أجريت في سياق الدراسة الحالية أهمية هذا التقويم (أبونمرة،٢٠٠٤؛ وعطاالله ونوفل، قيد النشر).

وتأتي أهمية لدراسة الحالية في استقصائها متغيراً مهماً وعاملاً أساسياً مؤثرا، يلعب دوراً في تكوين وبناء توقعات الطلبة المعلمين في كلية العلوم التربوية في أداء فعل التدريس بكفاءة عالية، وبالتالي مساعدتهم على بناء الخبرة المهنية بصورة صحيحة.

كما تكمن أهمية الدراسة الحالية أيضاً في محاولتها استقصاء الأطر والمعتقدات التي بناها الطلبة المعلمون بشأن التحديات التي تواجههم وتعيقهم من الأداء الناجح لفعلي التدريس والتعلم، وربما يكون لنتائج الدراسة أثر موجه ومرشد لصانعي القرار فيما يتعلق ببرنامج التربية العملية الخاص بكلية العلوم التربوية (الأنروا) بالبدء بإعادة النظر في خطته وإدخال متغيرات جديدة، وأساليب وطرائق حديثة لتحسينه وتطويره.

تنطلق الدراسة الحالية من النظرة السائدة لمفهوم التدريب والتطبيق المهني، باعتبار أنه قدرة المعلمين وأساتذة الجامعات في توظيف الطرق والاستراتيجيات المناسبة لتدريس لطلبة، شريطة أن يكون لهذه الطرق والاستراتيجيات جذور راسخة ومنطقية في الأدب التربوي ويمكن الدفاع عنها. ويفيد البحث هنا في تطوير المنطق الجدلي، وتحسينه عند الطلبة المعلمين حول مفهوم التدريب (التطبيق) العملي (المهني)، وينطلق هذا غالباً من الأطر القيمية، وأنظمة المعتقدات عندهم. ونحن لا نهتم فقط بتحسين ممارسات الطلبة المعلمين داخل الصفوف فقط، بل، نسعى إلى تطوير المعتقدات والجدل العقلي لديهم. وقد يؤدي البحث دوراً مهماً في إعادة بناء فكر الطلبة المعلمين ووجدانهم حول فهم الخبرة المهنية وتوسيعها لتؤدي في نهاية الأمر إلى اكتساب المعرفة الجديدة اللازمة لعملية التدريس. كما يفضل التعاون مع المعلمين والعمل معهم بصورة مباشرة داخل الصفوف وخارجها؛ ليصبحوا شركاء في البحث مما يدفع بهم إلى الاقتناع بجدواه، وقد يترتب على ذلك إجابة السؤال الأساسي التالي: ماذا علينا أن نستخدم من وسائل وطرق تمكننا من استقصاء المعرفة الشخصية العملية عند المعلم؟

ويعتبر ما قدمه كونلي (Connelly et al,1997) وزملاؤه مبرراً مهماً ومسعىً لقيام الدراسة الحالية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تأتي الدراسة الحالية للوقوف على واقع برنامج التربية العملية في كلية العلوم التربوية في كلية العلوم التربوية (الأنروا) ومدى نجاحه في إعداد المعلم؛ ولذا فقد حددت المشكلة الآتية: ما هي نتائج تقييم طلبة كلية العلوم التربوية (الأنروا) تخصص معلم الصف ومعلم مجال اللغة العربية، ومعلم مجال الدراسات الإسلامية لبرنامج التربية العملية؟

واستناداً إلى مشكلة الدراسة، فقد تم صوغ الأسئلة البحثية الآتية:

١- ما مدى تقدير الطلبة الخريجين للعام الدراسي (٢٠٠٤) لفاعلية برنامج التربية العملية لكل بعد من أبعاد الاستبانة؟

٢- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في تقدير الطلبة الخريجين لفاعلية برنامج التربية العملية تعزى لمتغير الجنس؟

٣- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في تقدير الطلبة الخريجين لفاعلية برنامج التربية العملية تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي؟

هدف الدراسة

يواجه ميدان إعداد المعلم قبل الخدمة تحديات مختلفة، منها كيفية إثارة قدرات الطلبة المعلمين، وتعزيز مكانتهم الجديدة، كما تحددها نتائج الدراسات، كمهنيين قادرين على ضبط قدراتهم في اكتساب المعرفة، وقادرين على بناء المعرفة العملية لإنماء خبراتهم المهنية، وأيضاً تطوير اتجاه الاستقصاء التأملي، وأخيراً قادرين على تفحص الأفكار، ومهارات التدريس بطريقة أبستمولوجية.

من هنا هدفت الدراسة الحالية إلى إعداد طلبة متأملين في خبراتهم العملية التي من شأنها بناء الشخصية المهنية الناقدة المحللة لعملية التدريس وعناصرها وأحداثها ومواقفها.

افتراضات الدراسة

تقوم أسئلة الدراسة الحالية، وأهميتها، ومشكلتها على مجموعة من الافتراضات الآتية:

١- الطلبة المعلمون في عينة الدراسة ملتزمون ببرنامج التربية العملية وإجراءاته.

٢- الطلبة المعلمون واعون لما يقومون به من أفعال وممارسات ضمن خطة برنامج التربية العملية.

٣- الطلبة المعلمون قادرون على إصدار أحكام صائبة على عناصر برنامج التربية العملية، وخطته وإجراءاته.

٤- الطلبة المعلمون مفكرون جيدون، متمكنون من التعلم بما يكتسبون من خبرة مهنية.

محددات الدراسة

اقتصرت الدراسة الحالية على المحددات الآتية:

١- عينة الدراسة الحالية: اختارت الدراسة عينة الطلبة المعلمين الملتحقين ببرنامج التربية العملية فقط وهم خريجو عام (٢٠٠٤)، ولم تتناول الدراسة

آراء جميع طلبة كلية العلوم التربوية الجامعية (الأنروا).

٢- لم تتناول الدراسة آراء الأساتذة المشرفين، والمعلمين المتعاونين.

٣- لم يستعرض آراء طلبة معلمين من كليات أو جامعات أخرى تُعنـــى بإعـــداد المعلمين قبل الخدمة.

إجـــراءات الدراســـة

منهـــج الدراســـة

استخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لأغراض هـــذه الدراسة.

عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من جميع الطلبة المعلمين الذين تخرجوا فـــي نهايـــة العام الدراسي ٢٠٠٣/٢٠٠٤. (ذكوراً وإناثاً) وعددهم (٩٢) طالباً وطالبة،وبلغ عدد الذين عمروا الاستبانة (٨٩) طالباً وطالبة، وجميعهم أنهوا مساق برنـــامج التربية العملية بمكونيه: النظري والعملي. ويبين الجدول رقم (١) توزيع أفـــراد عينة الدراسة حسب متغيري الجنس والتخصص.

جدول رقم (١)

توزيع عينة الدراسة حسب متغيري الجنس والتخصص

الجـــنس / التخصص	الذكور	الإناث	المجموع
معلم الصف	٢	٣١	٣٣
معلم مجال لغة عربية	٣	٢٥	٢٨
معلم مجال دراسات إسلامية	–	٢٨	٢٨
المجموع	٥	٨٤	٨٩

أداة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة الحالية تم تصميم أداة قياس لجمع البيانات التي ساعدت في الإجابة عن أسئلة الدراسة، إذ تم بناء الاستبانة وفق الخطوات الآتية:

١- مسح ومراجعة الأدب التربوي ذي العلاقة بتقويم برامج التربية العملية في أثناء فترة التدريب العملي، بهدف بناء أداة قياس تستند إلى إطار نظري يمكن الوثوق به، إذ تم مراجعة مجموعة من الدراسات العربية والمحلية، والعالمية، منها دراسة كل من: (عبد الحميد،١٩٨٢؛حسن،١٩٨٤؛ الهاشل وعوده،١٩٩٠؛ البدن،١٩٩٥ ؛المصلحي،١٩٩٥؛ لال،١٩٩٦؛ مكاري،١٩٩٨؛ خليل،١٩٩٧؛ المقدادي،٢٠٠٣(Broudy,1994)

اشتملت الاستبانة بصورتها الأساسية سبعة أبعاد،توزع بينها (٦٢) فقرة .

صدق الأداة وثباتها

بهدف التحقق من الصدق المنطقي لفقرات الاستبانة تم القيام بالخطوات الآتية:

١- تمّ عرضها على أربعة من الأساتذة المحكمين من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم التربوية، ممن يحملون درجة الدكتوراة، حيث كان تخصص المحكم الأول قياس وتقويم، والمحكم الثاني مناهج وطرق تدريس، والمحكم الثالث علم نفس تعلم وتعليم، فيما كان تخصص المحكم الرابع لغة عربية، حيث تم تزويدهم بلائحة المواصفات والفقرات المنتمية لكل بعد من أبعاد الاستبانة بصورتها المبدئية.

٢- جاءت نتائج التحكيم بحذف سبع فقرات، وتعديل (١٥) فقرة من فقرات الاستبانة، وأُعيدت الاستبانة بوضعها المعدل إلى عضو هيئة التدريس المتخصص بالغة العربية، وتم تصحيح اللغة من قبله، والجدول رقم (٢) يوضح الاستبانة في صورتها النهائية.

جدول رقم (٣)

جدول مواصفات أبعاد الاستبانة وتوزيع الفقرات عليها

الرقم	البعد	عدد الفقرات
١	مهمات المعلم المتعاون	٩
٢	الإدارة المدرسية في المدارس المتعاونة	٦
٣	التسهيلات المادية	٦
٤	مدة التدريب العملي	٥
٥	المشرفون	٨
٦	التقويم برنامج التربية العملية	٥
٧	تطوير القدرات المهنية	١٦
	المجموع	٥٥

٣- للتحقق من الصدق التجريبي لأداة القياس، تم اختيار خمسة وعشرين طالباً وطالبةً من خريجي عام (٢٠٠٣) وجميعهم من خارج عينة الدراسة الحالية، حيث تم توزيع أداة القياس المعدلة عليهم والنهائية ، وطُلب إليهم إبداء آرائهم فيما يتعلق بمدى ملاءمة الفقرات من حيث المضمون، والوضوح في المعنى، وقد جاءت نتائج الطلبة إيجابية من حيث دقة المضمون ووضوح المعنى.

٤- تم تصميم فقرات الاستبانة وفق مقياس (ليكرت) ذي التدريج الخماسي، وأُعطيت فقراتها الأوزان الآتية: مرتفعة جداً (٥) درجات، ومرتفعة (٤)، ومتوسطة (٣)، وقليلة (٢)، وقليلة جداً (١).

ثبـــات الاســـتبانة

بهدف احتساب معامل الثبات لعينة الدراسة ككل، فقد تمّ استخراج معامل الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة من خلال طريقة كرونبـــاخ ألفـــا Cronbach (Alpha)، إذ بلغت قيمة الثبات للأداة ككل (٠,٨٣). والجدول رقـــم (٣) يـــبن معاملات الثبات للأبعاد الخمسة للأداة.

جدول رقم (٣)

قيم معاملات الثبات للاتساق الداخلي لأبعاد الاستبانة وقيمة الثبات الكلي

الرقم	البعـــــــــد	معامل الثبات	عدد الفقرات
١	مهمات المعلم المتعاون	٠,٧٣	٩
٢	الإدارة المدرسية في المدارس المتعاونة	٠,٦٤	٦
٣	التسهيلات المادية	٠,٥٤	٦
٤	مدة التدريب العملي	٠,٥٦	٥
٥	المشرفون	٠,٥٦	٨
٦	التقويم في برنامج التربية العملية	٠,٥٥	٥
٧	تطوير القدرات المهنية	٠,٨٨	١٦
	معامل ثبات الأداة الكلي	٠,٨٣	٥٥

يتبين من الجدول (٣) أن قيم معاملات الثبات تتراوح من (٠,٥٤-٠,٨٨) وهي قيم مرتفعة، وتعطي الدقة في استخدام هذه الأداة في قياس فاعلية برنـــامج التربية. كما يتضح من الجدول نفسه أن معامل ثبات الأداة الكلي علـــى عينـــة الدراسة بلغ (٠,٨٣) وهو معامل ثبات عالٍ يناسب أغـــراض هـــذه الدراســـة، ومقبول لغايات البحث العلمي.

تصميم الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات التالية:

أ) المتغيرات المستقلة وهي:

١- الجنس: وله مستويان (ذكر، أنثى).

٢- التخصص الأكاديمي: وله ثلاثة مستويات هي: معلم صف، ومعلم مجال لغة عربية، ومعلم مجال دراسات إسلامية.

ب) المتغير التابع: الأحكام التي يصدرها الطلبة على برنامج التربية العملية من خلال أداة القياس المعدة لهذه الدراسة والتي تتكون من سبعة أبعاد، سبق الإشارة إليها في أدوات الدراسة.

إجراءات تطبيق البحث

بهدف جمع المعلومات ذات العلاقة بغرض هذه الدراسة، فقد تم توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة ممن أنهوا برنامج التربية العملية، وذلك في نهاية أيار ٢٠٠٤م، وفي هذا التاريخ يكون طلبة السنة الرابعة قد أكملوا فترة التطبيق العملي، وتقدموا للامتحان النهائي لبرنامج التربية العملية، حيث تمّ تعبئة الاستبيانات تحت إشراف الباحثْين، إذ بلغت نسبة الذين ملؤوا الاستبانة(٩٥%) من أفراد عينة الدراسة. وقد حددت الدراسة معيارا هو (٧٠%) لقبول الحكم على كل فقرة.

المعالجة الإحصائية وتفسير النتائج

للإجابة عن أسئلة البحث واختبار أسئلته، تم استخدام الرزمة الإحصائية (SPSS) لإجراء التحليلات الإحصائية الوصفية والاستدلالية.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي ينص على:

ما مدى تقدير الطلبة الخريجين لفاعلية برنامج التربية العملية لكل بعد من أبعاد الاستبانة؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من أبعاد الاستبانة، والجداول ذوات الأرقام (٤، ٥، ٦، ٧، ٨) تبين ذلك:

جدول قم (٤)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأول في الاستبانة والمتعلق بمهمات المعلم المتعاون

الرقم	الفقـــــــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١-	يزود المعلم المتعـــاون المعلـــم بأســـاليب تعليميـــة مناسبة.	٣,٢٧	١,٠٨
٢-	يتعامل المعلم المتعاون مع الطالب المعلم بأســـلوب ديمقراطي.	٣,١٧	١,٠٦
٣-	يساعد المعلم المتعاون الطالب المعلم علـــى إتقـــان صوغ الأهداف.	٢,٢٥	١,٢١
٤-	يوجه المعلم المتعاون إرشادات كافية بشكل فعّـــال للطالب المعلم.	٣,١٤	١,١٢
٥-	يساعد المعلم المتعاون الطالب المعلـــم فـــي حـــل المشكلات التي تواجهه.	٢,٨١	١,١٦
٦-	يقدر المعلم المتعاون الطالب المعلم.	٣,٩٨	١,٠١
٧-	يوفر المعلم المتعاون الخبرة الـــضرورية للطالـــب المتعاون في التدريس.	٣,٣٥	١,١٠
٨-	يزود المعلم المتعاون الطالب المعلم بالوسائل الفعّالة والملائمة للموقف الـــصفي وللموضـــوع المـــراد دراسته.	٢,٩٤	١,٠١
٩-	يزود المعلم المتعاون الطالب المعلم بتوصيات مهنية كالتعامل مع الطلبة واســـتخدام الوســـائل ورصـــد العلامات وغير ذلك.	٣,٠٠	١,١٢
	الكلي	٢٧,٩٥	٥,٥٦

تشير نتائج معالجة البيانات في الجدول (٤)إلى أن المتوســـطات الحـــسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة من عينة الدراسة على كل فقـــرة مـــن فقرات البعد الأول قد تراوحت ما بين (٢,٨١- ٣,٩٨) بانحراف معياري بلـــغ

مقداره (١,١٦- ١,٠١) ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى الجانب الإنساني الذي يتمتع به المعلم المتعاون في المدارس المتعاونة في مدارس وكالة الغوث الدولية في الأردن.

ويتضح من الجدول نفسه أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت للفقرة رقم (٦) حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٩٨) وهو متوسط يشير إلى اهتمام المعلم المتعاون بالطالب المعلم،ثم جاءت الفقرة رقم (٧) بمتوسط بلغ (٣,٣٥)، يليها الفقرة رقم (١) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٧)، تلتها الفقرة رقم (٢) بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٧) ، ثم الفقرة رقم (٤) بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٤)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى المستوى القيمي الذي يتمتع به المعلم المتعاون، والوازع الديني الذي يعتقد به، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من ذياب (١٩٩٨) التي أشارت إلى أهمية تقدير و تعاون المعلم المتعاون مع الطالب المعلم، وتوجيهه نحو الأفضل.

واختلفت مع دراسة الهاشل والريماوي (١٩٩٠) التي كشفت عن انشغال المعلم المتعاون بأمور أخرى؛ مما أدى إلى عدم إعطاء الاهتمام الكافي لمتابعة الطلبة المعلمين، وكذلك مع دراسة صابر (١٩٩٠) التي أشارت غلى عدم وجود قدر كافٍ من التعاون بين المعلم المتعاون والطالب المعلم، وكذلك اختلفت مع دراسة لال (١٩٩٦) في عدم إدراك المعلم المتعاون لأهمية برنامج التربية العملية في إعداد المعلم المتعاون، مما ينعكس سلباً على عطائهم للطلبة المعلمين، واختلفت أيضاً مع دراسة وود (Wood,2000) التي أظهرت وجود مشكلات مختلفة تحيط ببرنامج التربية العملية يعتبر المعلم المتعاون من مصادرها الأساسية.

الجدول رقم (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثاني في الاستبيان والمتعلق بالإدارة المدرسية للمدرسة في المدارس المتعاونة

الرقم	الفقـــــــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٠	يتعامل مدير المدرسة مع الطالب المعلم بأسلوب ديمقراطي.	٣,٣٠	١,٣٦
١١	يتابع مدير المدرسة التزام الطالب المعلم بالحضور.	٣٠٦١	١,١٩
١٢	وجود عدد كبير من الطلبة المعلمين في المدرسة.	٣,٢٧	١,٣٢
١٣	يقوم مدير المدرسة بزيارات توجيهية للطالب المعلم.	١,٨٠	١,٠٦
١٤	يجتمع مدير المدرسة بالطالب المعلم لمناقشة التطورات والتقدم الذي يحرزه الطالب.	٢,٣٨	١,٤٥
١٥	يوفر مدير المدرسة للطالب المعلم الوسائل والمواد والأجهـزة التي يحتاجها.	٢,٦٤	١,٢٩
	الكلي	١٧,٠٤	٤,٦٣

تضح من الجدول (٥) أن المتوسطات الحسابية والانحرافـات المعياريـة لاستجابات الطلبة على عينة الدراسة على كل فقرة من فقـرات البعـد الثـاني والمتعلق بالإدارة المدرسية في المدارس المتعاونة، قد تراوحت ما بين (١,٨٠- ٣,٦١) بانحراف معياري بلغ (١,٠٦- ١,١٩)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجـة إلى ضعف ملحوظ في تعاون الإدارة المدرسية مع الطلبـة المعلمـين. ويـشير الجدول نفسه إلى أن أعلى المتوسطات الحسابية كانت للفقرة رقم (١١) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦١) وانحراف معياري (١,١٩) ويعبر عن درجة عاليـة مـن الفاعلية لبرنامج التربية العملية، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى طبيعة المهمة الإدارية لمدير المدرسة، من حيث اهتمامه بالتدقيق على مواظبة حضور الطلبة المعلمين إلى المدرسة المتعاونة، وأيضاً مراقبة المشرف على برنـامج التربيـة العملية على مواظبة حضور الطلبة إلى المدرسة المتعاونة. وجاءت الفقرة رقـم

(١٠) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٠) بانحراف معياري مقداره (١,٣٦)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بإيمان مدير المدرسة بمبادئ التربية الحديثة من حيث إتاحة الجو الديمقراطي في التعامل. ثم تلتها الفقرة رقم (١٢) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٢٧) بانحراف معياري بلغ (١,٣٢) ،يمكن عزو هذه النتيجة إلى قصور في عملية إدارة برنامج التربية العملية من حيث التخطيط والتنظيم، فيما احتلت الفقرة رقم(١٥) المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٦٤) بانحراف معياري بلغ (١,٢٩)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بقلة اهتمام مدير المدرسة بأهمية الوسائل في العملية التعليمية – التعلمية، بالإضافة إلى قلة الإمكانات المالية للمدارس المتعاونة، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من صابر (١٩٩٠) التي توصلت إلى عدم كفاية الحصص المقررة للطلبة المعلمين ؛ نظراً لوجود عدد كبير من الطلبة في المدرسة المتعاونة، إضافة إلى قلة الزيارات الإشرافية التي يقوم بها مدير المدرسة المتعاونة للطلبة المعلمين والتي قد يكون سببها تدني التأهيل التربوي لمدير المدرسة المتعاونة، وانشغاله بأمور إدارية على حساب العمل الفني. واختلفت هذه الدراسة مع دراسة كل من ذياب (١٩٩٨) التي بينت وجود أهمية لمدير المدرسة المتعاونة في توجيه الطلبة المعلمين نحو الأفضل.

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الثالث والمتعلق بالتسهيلات المادية

الرقم	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٦	يوجد نقص في الكتب المدرسية وأدلة المعلم اللازمة للطالب المعلم.	٤,٢١	١,١٤
١٧	يسهل الحصول على الوسائل التعليمية من قبل المدرسة المتعاونة.	٢,٢٩	١,١٨
١٨	تؤمن الكلية المواصلات من وإلى المدرسة المتعاونة.	٣,٤٣	١,٢٦
١٩	يوفر برنامج التربية العملية مختلف الأدوات التي يحتاجها الطالب المعلم .	٢,٧١	١,١٢
٢٠	يعتمد الطالب المعلم على نفسه من أجل توفير وسائله التعليمية.	٣,٣٠	١,٣١
٢١	يوفر المعلم المتعاون للطالب المواد والوسائل اللازمة.	٣,٢١	١,٢٢
	الكلي	١٩,١٨	٣,٩٩

تشير نتائج الجدول(٦) إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة على عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات البعد الثالث والمتعلق بالتسهيلات المادية في المدرسة المتعاونة قد تراوحت ما بين (٢,٢٩- ٤,٢١) بانحراف معياري مقداره (١,١٨- ١,١٤)، ويعبر هذا المتوسط عن درجة متدنية من الفاعلية بالنسبة للتسهيلات المادية.

ويتضح من الجدول نفسه إلى أن أعلى المتوسطات الحسابية كان لصالح الفقرة رقم (١٦) بمتوسط حسابي بلغ (٤,٢١) وانحراف معياري مقداره (١,١٤)، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى عدم التفات برنامج التربية العملية إلى توفير الأدوات التعليمية- التعلمية التي يحتاج إليها الطالب المعلم في المواقف التعليمية – التعلمية، وربما يعود ذلك إلى عدم ملاحظة القائمين على برنامج التربية العملية لمثل هذا النقص والذي يؤثر سلباً على تقدم الطالب المعلم في

برنامج التربية العملية. فيما جاءت الفقرة رقم (١٨) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٣) وانحراف معياري بلغ (١,٢٦)، وهو متوسط يعبر عن درجة جيدة من الفاعلية، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن غالبية الطلبة المعلمين هم من طلبة السكن الداخلي، وبالتالي تحرص إدارة الكلية على تأمين المواصلات من وإلى الكلية.

واحتلت الفقرة رقم (٢٠) المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٠) وانحراف معياري مقداره (١,٣١) وهو متوسط يعبر عن درجة جيدة من الفاعلية، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى حرص الطالب المعلم إلى تحقيق ذاته من خلال ما يتمتع به من كفاية ذاتية؛ خاصة إذا علمنا أن طلبة كلية العلوم التربوية هم من الطلبة المتفوقين في الثانوية العامة؛ إذ لا تقل معدلاتهم في الشهادة الثانوية العامة عن (٨٥ %). بينما جاءت الفقرة رقم (٢١) في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٢١) وانحراف معياري مقداره (١,٢٢) وهو متوسط يشير إلى درجة جيدة من الفاعلية، ويمكن عزو هذه النتيجة إلى حرص الطالب المتعاون على تحقيق أهداف الدروس التي يعلمها بأفضل صورة، ويمكن تفسيرها أيضاً بوعي الطالب المعلم لأهمية الوسائل في العملية التعليمية-التعلمية. وتتفق هذه النتائج مع دراسة كل من المقدادي (٢٠٠٣) التي أظهرت قلة توافر التسهيلات المادية في المدرسة المتعاونة، واتفقت كذلك مع دراسة أبوعبيد (١٩٩٦) التي بينت أن نقص الأدوات والأجهزة الرياضية كانت من بين أهم المعيقات التي تعترض تقدم طلبة برنامج التربية العملية في المدارس المتعاونة.

جدول رقم (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الرابع والمتعلق بمدة التدريب العملي

الرقم	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٢	يوجد تعارض ما بين برنامج المحاضرات الجامعية ومواعيد برنامج التربية العملية.	٣,٣٨	١,٢١
٢٣	يفضل توزيع أيام الأسبوع ما بين الجامعة والتدريب يومان كاملان للتدريب وباقي الأيام للدراسة الجامعية.	٣,٥٢	١,٢٩
٢٤	مدة التدريب العملي طويلة جداً بالنسبة للطالب المعلم.	٣,٧٢	١,٢١
٢٥	تعتبر مدة التدريب العملي وقتاً ممتعاً للعمل.	٣,٠٣	١,٢٣
٢٦	يفضل تخصيص فصل دراسي جامعي كامل للتدريب الميداني في المدارس.	٢,٩٥	١,٤٤
	الكلي	١٦,٦١	٣,٨٧

تشير نتائج الجدول(٧) إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة على عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات البعد الرابع والمتعلق بمدة التدريب العملي قد تراوحت ما بين (٢,٩٥- ٣,٧٢) بانحراف معياري مقداره (١,٤٤- ١,٢١)، وهو متوسط يعبر عن درجة متدنية نوعاً ما من الفاعلية لمدة التدريب العملي .

وبتفحص المتوسطات الحسابية نجد أن الفقرة رقم (٢٤) قد جاءت بأعلى متوسط بلغ (٣,٧٢) بانحراف معياري بلغ (١,٢١) تلتها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (٢٣) بانحراف معياري مقداره (١,٢٩) ، تلتها الفقرة رقم (٢٢) بمتوسط حسابي بلغ (٣,٣٨) بانحراف معياري مقداره (١,٢١). ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى التداخل لبرنامج التربية العملية (الجانب العملي) مع دراسة المساقات النظرية والمقررة ضمن خطة إعداد المعلم؛ مما يفرض على

الطالب المعلم المداومة صباحاً في المدرسة المتعاونة، ومن ثم الالتحاق بالكلية ظهراً لدراسة المساقات النظرية. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع كل من دراسة صابر (١٩٩٠) التي توصلت إلى عدم كفاية الحصص المقررة للطلبة المعلمين أثناء فترة التطبيق العملي، واختلفت أيضاً مع دراسة لال (١٩٩٦) التي بينت أن مدة التدريب في برنامج التربية العملية غير كاف للتدرب على المهارات الأساسية في برنامج التربية العملية، واختلفت أيضاً مع دراسة أبو عبيد (١٩٩٦) التي توصلت إلى عدم قيام الطلبة المعلمين بتطبيق عدد كاف من الحصص العملية أثناء فترة التطبيق العملي ، واختلفت أيضاً مع دراسة ذياب (١٩٩٨) التي توصلت إلى عدم كفاية الحصص المقررة في برنامج التربية العملية للطلبة المعلمين.

جدول رقم (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الخامس والمتعلق بالمشرفين

الرقم	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٢٧	يقوم المشرف بمتابعة جميع الأمور التي ترافق برنامج التربية العملية.	٣,١٧	١,٠٣
٢٨	يعقد المشرف جلسة يناقش فيها الطالب المعلم حول أدائه في الصف.	٤,٠٩	٠,٨٩
٢٩	لا يوجد اختلاف ما بين المشرفين التربويين في بعض الآراء التربوية مما ينعكس إيجاباً على الطالب المعلم.	٢,٧٣	١,٤٣
٣٠	يواجه المشرف التربوي الطالب المعلم بملاحظات وتوصيات هامة تؤدي إلى تحسين سلوكه التعليمي.	٣,١٩	١,٢١
٣١	يربك وجود المشرف التربوي الطالب المعلم مما يدفعه لينال المزيد من الجهد والعطاء.	٣,١٥	١,١٦
٣٢	يستخدم المشرف أثناء نقاشه مع الطالب المعلم الأسلوب غير المباشر الذي لا يفرض فيه الرأي على الطالب المعلم.	٣,٥٠	١,١٥
٣٣	يعتبر تقرير المشرف التربوي مقياساً.	٣,٠٥	١,٢٣
٣٤	يحترم المشرف التربوي الطالب المعلم مما يدفعه إلى المزيد من الجهد والعطاء.	٣,٧٧	١,١٨
	الكلي	٢٦,٦٨	٥,٠٩

تشير نتائج الجدول (٨) إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة على عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات البعد الخامس والمتعلق بالمشرفين قد تراوحت ما بين (٢,٧٣- ٤,٠٩) بانحراف معياري مقداره (١,٤٣- ٠,٨٩) ويعبر هذا المتوسط عن درجة جيدة من الفاعلية، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى الاهتمامات الكبيرة التي يوليها المشرفون لبرنامج التربية العملية وحيثياته، كما تعكس هذه النتيجة الانتماء والإخلاص

الذي يكنه المشرف للطالب المعلم.

من خلال التدقيق في المتوسطات الحسابية أعلاه نجد أن الفقرة رقم (٢٨) قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٩) بانحراف معياري بلغ (٠,٨٩)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى مستوى التأهيل الذي يتمتع به المشرفون التربويون في مدارس وكالة الغوث الدولية. فيما جاءت الفقرة رقم (٣٤) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٧) بانحراف معياري (١,١٨)؛ ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى الاهتمام البالغ من قبل المشرف بأمر المؤتمر البعدي للزيارة الصفية وإلى الإحاطة الكاملة لعمله كمراقب للتعليم يولي أهمية خاصة لإكساب الطالب المعلم المهارات والكفايات التعليمية المناسبة لتطوير سلوكه التعليمي من خلال تحليل مواقف التعلم وتفسير أحداثها، وإقناع الطالب المعلم بضرورة الأخذ بالمبادئ الصحيحة لها.

فيما جاءت الفقرة رقم (٣٢) في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٠) بانحراف معياري بلغ (١,١٥)ويمن تفسير هذه النتيجة بالمستوى الفني العالي الذي يتميز به المشرف التربوي، فيما جاء الفقرة (٢٩) في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٧٣) وانحراف معياري مقداره (١,٤٣)؛ ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى اختلاف المستويات الأكاديمية العالية والمستوى الرفيع الذي وصل إليه المشرفون على برنامج التربية العملية، وإلى النضج والتفهم لديهم نحو الطلبة المعلمين، وتتفق هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (Brawdy,1994).

جدول رقم (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد السادس والمتعلق بالتقويم في برنامج التربية العملية

الرقم	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٣٥	يستخدم مشرف البرنامج وسائل تقويمية متنوعة وفعّالة في التربية العملية.	٣,٥٢	١,١٩
٣٦	تنوع وسائل التقويم في التربية العملية من أبحاثٍ وتقارير تتعلق بالمهنة يعدها الطالب المعلم.	٣,٣٧	١,١٢
٣٧	يعد اختبار التربية العملية مقياساً عادلاً لقدرات الطالب المعلم .	٢,٥٢	١,١٤
٣٨	يشعر الطالب المعلم بالإرباك جرّاء الوزن النسبي الكبير لعلامة التقويم النهائي في التربية العملية مما ينعكس سلباً على الأداء.	٣,٦٧	١,١٩
٣٩	تعد النتيجة النهائية لمساق التربية العملية مقياساً حقيقياً مؤشراً لكفاءة وقدرة الطالب المعلم في المهارات العملية لعملية التدريس.	٣,١٥	١,٥٤
	الكلي	١٦,٢٤	٣,٧٤

تشير نتائج الجدول(٩) إلى أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلبة على عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات البعد السادس والمتعلق بالتقويم في برنامج التربية العملية قد تراوحت ما بين (٢,٥٢ – ٣,٦٧) بانحراف معياري (١,١٤ –١,١٩) وهو يعبر عن متوسط متدنٍ نوعاً ما؛ ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى الأسلوب التقليدي الذي تتم فيه تقويم الطالب المعلم.

وقد جاءت الفقرة رقم (٣٨) في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٧) وانحراف معياري بلغ (١,٩)ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن الطلبة المعلمين في كلية العلوم التربوية هم من الطلبة المتفوقين دراسياً؛ وبالتالي يحرصون على العلامة بشكل كبير.

فيما جاءت الفقرة رقم (٣٥) بالمرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلـــغ (٣,٥٢) وانحراف معياري بلغ (١,١٩) وهو متوسط يعبر عن درجة جيدة من الفاعلية، فيما جاءت الفقرة رقم (٣٧) بالمرتبة الأخيرة بمتوســـط حـــسابي بلـــغ (٢,٥٢) وانحراف معياري (١,١٤) ويمكن عزو هذه النتيجة إلى اهتمام الطلبة المعلمين بالعلامات التي يحصلون عليها على هذا المساق، سيما أن له وزناً نسبياً عاليـــاً ضمن مساقات برنامج الإعداد في الكلية. وربما تعزى هذه النتيجة إلى عـــاملي القلق والخوف اللذيْن يشعر بهما الطلبة المعلمون أثناء مواقف التقييم النهائي في برنامج التربية العملية الذي يؤدى أمام لجنة التقييم لأداء الطلبة المعلمـــين فـــي التطبيق العملي.

جدول رقم (١٠)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد السابع والمتعلق بتطوير القدرات المهنية

الرقم	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٤٠	إن للإشراف على الطلبة المعلمين في برنامج التربة العمليـة دوراً في توضيح المبادئ التي تساعد فـي تحليـل مواقـف التـدريس وأحداثه.	٣,٨٦	١,١٦
٤١	يعزيز مهارات النقد الذاتي.	٣,٢٧	١,١٤
٤٢	يبث روح العمل التعاوني بين الطلبة المعلمين.	٣,١٥	١,١٨
٤٣	ينمي الميل إلى التجريب بهدف فهم الخبرة المهنية.	٣,٠٩	١,١٥
٤٤	يولد الدافعية لتطوير خبرات الطلبة المعلمين.	٣,٢٠	١,٢٤
٤٥	يوجه الطلبة المعلمين إلى استخدام الطرق المتنوعة لإنجاح عمليـة التدريس.	٣,٤٢	١,٠٥
٤٦	يطور قدرات الطلبة المعلمين ليصبحوا معلمين متأملين ومفكرين.	٣,٤٨	٠,٩٠
٤٧	يساعد على فهم الديناميات الصفية وتفاعل المعمين.	٣,٤٦	١,١٠
٤٨	تطوير القدرات الإبداعية لفهم بنية الدرس تخطيطاً وتنفيذاً.	٣,١٤	١,٣٠
٤٩	يوضح أسباب نجاح إجراء معين أو استخدام استراتيجية مـا مـع فريق من الطلبة وفشلها مع فريق آخر.	٣,٠٧	١,١٧
٥٠	يطور قدرات صنع القرار عند حدوث أمر طارئ خـلال عمليـة التدريس.	٣,٠٧	١,١٤
٥١	يكسب مهارة التدريس الفعّال.	٣,١٤	١,٢٥
٥٢	إنماء الوعي الذاتي لما يساعد في فهم مواقف التدريس.	٢,٩٥	١,١٣
٥٣	يطور القدرة على تحليل استراتيجيات التدريس المستخدمة.	٣,٢٨	١,٠٨
٥٤	تطوير الذات المهنية.	٣,٤٠	١,٢٤
٥٥	يطور مهارة الاستقصاء التأملي.	٣,١٠	١,٢٤
	الكلي	٥٢,١٨	١١,٠٠

تشير نتائج الجدول (١٠) إلـى أن المتوسـطات الحـسابية والانحرافـات المعيارية لاستجابات الطلبة على عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات البعـد السابع والمتعلق بتطوير القدرات المهنية قد تراوحت ما بـين (٢,٩٥- ٣,٨٦)

بانحراف معياري (١,١٣- ١,١٦) وهو يعبر عن مستوى جيد من الفاعلية؛ ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى القدرات الكفايات العالية للمشرفين على برنامج التربية العملية، وإلى اطلاعهم على ما يستجد من تطورات عالمية يعكسها الأدب التربوي. ومن جهة أُخرى تعكس هذه النتيجة قدرة الخريجين على النقد وإصدار الأحكام لما يمر بهم من خبرات بصورة عامة ولغة الإشراف بينهم وبين مشرفيهم بصورة أكثر تحديداً.

وقد جاءت الفقرة رقم (٤٠) بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٦) وانحراف معياري مقداره (١,١٦)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى التوقعات التي يضعها الطلبة المعلمون لبرنامج التربية العملية. فيما احتلت الفقرة رقم (٤٥) المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٤٨) بانحراف معياري (٠,٩٠) حيث أن لمستوى التأهيل الذي يتمتع به المشرف التربوي دور كبير في ذلك. فيما جاءت تطوير مهارة الاستقصاء التأملي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٥) وانحراف معياري بلغ (١,١٣)، وقد يكون سبب ذلك الاتفاق شبه الكامل بين المشرفين على الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في برنامج التربية العملية من حيث أن أهمها هو تحليل الموقف التعليمي – التعلمي بقصد تطوير التأملية المهنية عند الطلبة المعلمين. وتختلف نتائج هذه الدراسة مع دراسة لال (١٩٩٦)، ودراسة أبو عبيد (١٩٩٦)، ودراسة المقدادي (٢٠٠٣)، كما أن نتائج الدراسة الحالية جاءت متفقة مع دراسة ود (Wood,2000).

جدول رقم (١١)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل بعد من أبعاد الاستبانة

البعد	عدد الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية للوسط الحسابي
الأول	٩	٢٧,٩٦	٥,٥٦	%٦٢
الثاني	٦	١٧,٠٤	٤,٦٣	%٥٤
الثالث	٦	١٩,١٨	٣,٩٩	%٦٣
الرابع	٥	١٦,٦١	٣,٨٧	%٦٦
الخامس	٨	٢٦,٦٨	٤,٠٩	%٦٦
السادس	٥	١٦,٢٤	٣,٧٤	%٦٥
السابع	١٦	٥٢,١٨	١١,٠٠	%٦٥
الكلي	٥٥	١٧٥,٩٠	٢٠,٣٧	%٦٤

تفيد نتائج الجدول (١١) أن جميع أبعاد أداة القياس الرئيسة (الاستبانة) كانت في مستوى أقل من المعيار الموضوع وهو (٧٠%)، وبذلك تشكل مصادر صعوبات ومشكلات أمام الطلبة المعلمين في اكتساب الخبرة المهنية. وجاءت النتائج على أبعاد الاستبانة متقاربة عدا البعد الخاص بمدير المدرسة المتعاونة فقد كانت متدنية بدرجة ملحوظة. وتفيد النتائج على مجمل أبعاد الاستبانة أنها أيضاً دون مستوى المعيار الموضوع لهذه الدراسة، وبذلك تأكيداً على أن أبعاد الاستبانة هي مصادر لمشكلات أمام الطلبة المعلمين في اكتساب الخبرة المهنية.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه:

١- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في تقدير الطلبة الخريجين لفاعلية برنامج التربية العملية تعزى لمتغير الجنس؟

لإجابة عن هذا السؤال استخدم اختبار(ت) للمجموعتين المستقلتين (Independent T-test)، والجدول رقم (١٣) يبين ذلك:

جدول رقم (١٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في تقدير الطلبة الخريجين لفاعلية برنامج التربية العملية تعزى لمتغير الجنس

البعد	الجنس	العدد	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
الأول	الذكور	٥	٢١,٢٠	٧,٦٦	*٢,٩٠	٠,٠٠٥
	الإناث	٨٤	٢٨,٣٣	٥,٢٢		
الثاني	الذكور	٥	١٤,٨٠	٣,١٩	١,١١	٠,٢٦٨
	الإناث	٨٤	١٧,١٦	٤,٦٨		
الثالث	الذكور	٥	١٨,٦٠	٣,٩٧	٠,٣٣	٠,٧٤١
	الإناث	٨٤	١٩,٢١	٤,٠٢		
الرابع	الذكور	٥	١٧,٤٠	٥,٢٢	٠,٤٦٢	٠,٦٤٥
	الإناث	٨٤	١٦,٥٧	٣,٨١		
الخامس	الذكور	٥	٢١,٦٠	٥,٧٢	*٢,٣٤	٠,٠٢١
	الإناث	٨٤	٢٦,٩٦	٤,٩٤		
السادس	الذكور	٥	١٥,٠٠	٥,٦٥	٠,٧٦٢	٠,٤٤٨
	الإناث	٨٤	١٦,٣١	٣,٦٤		
السابع	الذكور	٥	٤٦,٦٠	٩,٨٦	١,١٦٨	٠,٢٤٦
	الإناث	٨٤	٥٢,٤٩	١١,٠٣		
الكلي	الذكور	٥	١٥٥,٢٠	٣٤,٩٠	*٢,٣٩	٠,٠١٩
	الإناث	٨٤	١٧٧,٠٦	١٨,٩٠		

*** دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)**

يتضح من الجدول (١٣) أنه لا توجد فرق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين متوسط الذكور ومتوسط الإناث على البعد الأول، حيث كانت قيمة (ت) المحسوبة (٢,٩٠) وهي قيمة دالة إحصائياً عند ($\alpha \geq$ ٠,٠٥)، ولصالح الإناث. كما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) بين متوسط الذكور ومتوسط الإناث على البعد الخامس والمتعلق بالمشرفين، حيث كانت قيمة (ت) المحسوبة (٢,٣٤٤) وهي قيمة دالة إحصائياً عند ($\alpha \geq$ ٠,٠٥)، ولصالح الإناث.

في حين أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الذكور والإناث في البعد الثاني والمتعلق بالإدارة المدرسية، وتتفق هذه النتيجة مع الأبعاد الثاني والثالث والرابع والسادس، والسابع.

كما يتضح من الجدول نفسه أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) على الأداء الكلي على الأبعاد الخمسة بين الذكور والإناث، إذ بلغت قيمة (ت) المحسوبة (٢,٣٩٥) وهي قيمة دالة إحصائياً؛ ولصالح الإناث أيضاً، وربما تعزى النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية إلى أن المعلمات أكثر قدرة من الطلبة المعلمين الذكور على إصدار الأحكام على فاعلية برنامج التربية العملية؛ نتيجة لزيادة انسجامهم وقناعتهم مع حيثيات البرنامج، ومن وجهة نظر أخرى ربما تعزى النتائج إلى أن الطالبات المعلمات الإناث أكثر تحصيلاً وإنجازاً من الطلبة الذكور، وبالتالي يقمن بأعمال إضافية ونشاطات تعويضية لسد النقص ولتلبية احتياجاتهن من المهارات المهنية. ولم تجد الدراسة الحالية دراسات مماثلة – في حدود علم الباحثيْن – اهتماماً بإظهار الفروق في تقييم الطلبة المعلمين لفاعلية برنامج التربية العملية تعزى كمتغير الجنس.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث والذي نصه:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) في تقدير الطلبة الخريجين لفاعلية برنامج التربية العملية تعزى لمتغير التخصص الأكاديمي؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخراج المتوسطات الحسابية لفاعلية برنامج التربية العملية تبعاً لمتغير التخصص الأكاديمي والجدول رقم (١٤) يبين ذلك:

جدول رقم (١٤)

المتوسطات الحسابية لفاعلية برنامج التربية العملية تبعاً لمتغير التخصص للطلبة في كلية العلوم التربوية

البعد	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الأول	معلم الصف	٣٣	٢٧,٣٦	٥,١٨
	معلم مجال دراسات إسلامية	٢٨	٢٨,٥٠	٢,٢٩
	معلم مجال لغة عربية	٢٨	٢٨,٢٦	٦,٠٣
	الكلي	٨٩	٢٧,٩٥	٥,٥٦
الثاني	معلم الصف	٣٣	١٦,٥٠	٥,٤٢
	معلم مجال دراسات إسلامية	٢٨	١٨,٤٣	٤,١٩
	معلم مجال لغة عربية	٢٨	١٦,٩٧	٤,٠١
	الكلي	٨٩	١٧,٠٤	٤,٦٣
الثالث	معلم الصف	٣٣	١٩,٨٦	٣,٠٢
	معلم مجال دراسات إسلامية	٢٨	١٩,٥٦	٥,٤٤
	معلم مجال لغة عربية	٢٨	١٨,٤٥	٤,٠٧
	الكلي	٨٩	١٩,١٨	٣,٩٩
الرابع	معلم الصف	٣٣	١٧,١٣	٣,١٨
	معلم مجال دراسات إسلامية	٢٨	١٧,٠٠	٤,٣٩
	معلم مجال لغة عربية	٢٨	١٦,٠٢	٣,٧٢

	الكلي	٨٩	١٦,٦١	٣,٨٧
الخامس	معلم الصف	٣٣	٢٤,٧٧	٤,٨٤
	معلم مجال دراسات إسلامية	٢٨	٢٩,٦٨	٥,٥٣
	معلم مجال لغة عربية	٢٨	٢٧,١٦	٤,٥٥
	الكلي	٨٩	٢٦,٦٨	٥,٠٩
السادس	معلم الصف	٣٣	١٥,٨٠	٤,٢٢
	معلم مجال دراسات إسلامية	٢٨	١٨,١٨	٣,٦٧
	معلم مجال لغة عربية	٢٨	١٥,٨٨	٣,١٤
	الكلي	٨٩	١٦,٢٤	٣,٧٤
السابع	معلم الصف	٣٣	٥٥,٢٢	١٠,٩٨
	معلم مجال دراسات إسلامية	٢٨	٥١,٠٠	١١,١٩
	معلم مجال لغة عربية	٢٨	٥٠,٠٢	١٠,٦٠
	الكلي	٨٩	٥٢,١٨	١١,٠٠
الكلي	معلم الصف	٣٣	١٧٦,٦٦	١٨,٤٣
	معلم مجال دراسات إسلامية	٢٨	١٨٢,٣٧	٢٨,٦٠
	معلم مجال لغة عربية	٢٨	١٧٢,٧٨	١٨,٠١
	الكلي	٨٩	١٧٥,٩٠	٢٠,٣٦

ولاختبار دلالة الفرق الملاحظ وفقاً لمتغير التخصص تم استخدام تحليل التباين الأحادي. والجدول رقم (١٥) يبين ملخصا لهذا التحليل.

جدول رقم (١٥)

نتائج تحليل التباين الأحادي وفقاً لأبعاد فاعلية برنامج التربية العملية تبعاً لمتغير التخصص الأكاديمي للطلبة المعلمين

البعد	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة (ف) المحسوبة	مستوى الدلالة
الأول	بين المجموعات	٢١,٤٠٥	١	١٠,٧٠٣	٠,٣٤١	٠,٧١٢
	داخل المجموعات	٢٨٥٦,٤٢٥	٨٨	٣١,٣٨٩		
الثاني	بين المجموعات	٤١,٩١٦	١	٢٠,٩٥٨	٠,٩٧٦	٠,٣٨١
	داخل المجموعات	١٩٥٣,٩١٤	٨٨	٢١,٤٧٢		
الثالث	بين المجموعات	٤١,٢٧٨	١	٢٠,٦٣٩	١,٢٩٨	٠,٢٧٨
	داخل المجموعات	١٤٤٦,٦٤٨	٨٨	١٥,٨٩٧		
الرابع	بين المجموعات	٢٦,٩٣١	١	١٣,٤٦٦	٠,٨٩٥	٠,٤١٢
	داخل المجموعات	١٣٦٩,٢٨٢	٨٨	١٥,٠٤٧		
الخامس	بين المجموعات	٢٨٤,٩٣٢	١	١٤٢,٤٦٦	*٦,٠٧٧	٦,٠٧٧
	داخل المجموعات	٢١٣٣,٤٩٣	٨٨	٢٣,٤٤٥		
السادس	بين المجموعات	٧٢,٨٩١	١	٣٦,٤٤٦	٢,٦٩١	٢,٦٩١
	داخل المجموعات	١٢٣٢,٤٨١	٨٨	١٣,٥٤٤		
السابع	بين المجموعات	٥٥٠,٧٢٧	١	٢٧٥,٣٦٤	٢,٣٣٩	٢,٣٣٩
	داخل المجموعات	١٠٧١١,١٩٨	٨٨	١١٧,٧٠٥		
الكلي	بين المجموعات	١٠٩٩,٣١٧	١	٥٤٩,٦٥٨	١,٣٣٥	١,٣٣٥
	داخل المجموعات	٣٧٤٧٨,٨٢١	٨٨	٤١١,٨٥٥		

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

يلاحظ من الجدول (١٥) لتحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في فاعلية برنامج التربية العملية تبعاً لمتغير التخصص إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لعلامات الطلبة على البعد الأول، إذ بلغت قيمة (ف) المحسوبة(٠,٣٤٠) وهي قيمة غير دالة إحصائياً، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج البعد الثاني والثالث والرابع، والكلي. بينما تشير نتائج الجدول نفسه

إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لعلامات الطلبة على البعد الخامس، حيث بلغت قيمة (ف) المحسوبة (٦,٠٧٧) وهي دالة إحصائياً. وقد تم استخدام اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية،والنتائج موضحة في الجدول رقم (١٦) تبين ذلك:

جدول قم (١٦)

نتائج اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية بين المتوسطات الحسابية للبعد الخامس تبعاً للتخصص

التخصص	معلم الصف	معلم مجال لغة عربية	معلم مجال دراسات إسلامية
معلم الصف	-	٤,٩٠٩- *	٢,٣٣٨-
معلم مجال لغة عربية		-	٢,٥٢٠
معلم مجال دراسات إسلامية			-

* دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)

يتبين من الجدول (١٦) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين تخصص معلم الصف وتخصص معلم مجال لغة عربية لصالح طلبة تخصص معلم مجال لغة عربية، كما أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين تخصص معلم الصف ومعلم مجال دراسات إسلامية، وكذلك لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين تخصص معلم مجال لغة عربية ومعلم مجال دراسات إسلامية؛ وربما تعود الفروقات بين الطلبة المعلمين في تخصص معلم الصف والطلبة المعلمين في تخصص معلم مجال لغة عربية إلى طبيعة التخصصات الأكاديمية للمشرفين؛ فالأستاذ المشرف في تخصص معلم الصف متخصص في التخصصات التربوية مثل طرائق التدريس، والعلوم التربوية، أمّا الأستاذ المشرف في تخصص معلم مجال لغة عربية فيميل إلى التخصص الأكاديمي؛ وبالتالي لكل منهما وجهة نظر تختلف في الأساليب الإشرافية ومحاور التركيز،

ومن المحتوم أن وجهات نظر الأستاذ المشرف تقع بصورة أو بأخرى على الطلبة المعلمين؛ فهم المرآة الصادقة لذلك. وأمّا الاتفاق بين نتائج الطلبة المعلمين ومعلم الصف وطلبة معلم مجال دراسات إسلامية فقد تعود إلى الاتفاق فيما بين الأساتذة المشرفين على التخصصين المذكورين.

التوصيات:

إنّ تحسين برامج إعداد المعلم والنهوض بمستواها سيفتح أبواباً جديدة لإعادة الاعتبارية لمهنة التدريس، وربما ستعود إلى إحداث تغيرات جذرية في البنية التحتية للمؤسسة التربوية، وخير ما ينبغي الأخذ به هو تحسين خطة برنامج التربية العملية (المهنية) بجانبيه، النظرية والعملي (التطبيقي)، لما له من أثر على إكساب الطلبة المعلمين الخبرة المهنية. وفي ضوء نتائج الدراسة الحالية، يُوصى بما يلي:

١- الأستاذ المشرف على برنامج التربية العملية (المهنية) من أعضاء هيئة التدريس: تعيين المشرفين من الأساتذة حسب حاجة البرنامج إلى المشرفين المتخصصين أكاديمياً وتربوياً. وفي حالة تعذر ذلك يُقترح دراسة مدركات الأساتذة المشرفين الحاليين، ثم محاولة توحيدها باعتبار ذلك الضمان لإحداث أقوى تنشئة مهنية ممكنة ستكون في النهاية المُعبر الرئيس عن مدى فعالية برنامج الإعداد المهني، وذلك كما تبين من نتائج جدول (٨). كما يُصر بقصر الإشراف على برنامج التطبيق الميداني على أساتذة الكلية فقط، وإلغاء دور المعلم المتعاون.

٢- المعلم المتعاون: لقد تبين من الجدول (٤) وجود قصور في المهمات التي يقوم بها المعلم المتعاون، ولذا يقترح إيلاء المعلم المتعاون المزيد من

الاهتمام بتوفير فرص النمو المهني من خلال مشاركته في خطة نشاطات تربوية مهنية متخصصة تحت إشراف أساتذة الكلية، وبهدف معالجة قضايا محددة، كما يقترح تعيين معلمين متعاونين متميزين بالكفاءة والخبرة وفق معايير واضحة، وهذه يتطلب منحهم علاوات مالية فنية إضافية تكافئهم على ما يبذلون من جهد.

٣- مدير المدرسة المتعاونة: يُقترح تخفيف المهمات الإشرافية التي يقدمها للبرنامج أو حتى إلغاء دوره؛ ليتفرغ للقيام بالعمل الإداري والفني المنوط به في مدرسته. ويبين الجدول (٥) حاجة ملحة للنهوض بقدراته واهتماماته الفنية بالإشراف على الطلبة المعلمين.

٤- التسهيلات المادية: العمل على توفير الحد الأدنى من المواد والتسهيلات المادية اللازمة لحاجات التطبيق العملي مثل الكتب وأدلة المعلمين، والمواد المخبرية والوسائل، وتكنولوجيا التعليم السمعية والبصرية؛ لتلبية احتياجات الطلبة المعلمين لتدريس كافة مباحث ومقررات المنهاج المدرسي.

٥- المدة الزمنية لبرنامج التطبيق العملي ومداومة الطلبة المعلمين: العمل على اقتصار المدة الزمنية لمداومة الطلبة المعلمين وفق برنامج التطبيق على فصل دراسي واحد يداوم فيه الطلبة المعلمون دواماً كاملاً في المدرسة المتعاونة مع مراعاة عدم دراسة أي مساق آخر من ضمن خطة الإعداد خلال هذا الفصل (Woolfolk,1989). وتبعاً لنتائج الجدول (٧) وفي حالة تعذر الأخذ بالاقتراح سابق الذكر، يُقترح مداومة الطلبة لمدة يومين أسبوعياً بحيث يتفرغ الطلبة المعلمون بصورة كاملة في المدارس المتعاونة بدل ثلاثة أيام على وفق الوضع الراهن.

٦- التقويم: وضع بدائل للتقويم وتخفيف الوزن النسبي للعلامة التي تخصص لتقدير كل من المعلم المتعاون ومدير المدرسة المتعاونة.

٧- تطوير القدرات المهنية: أفادت نتائج الجدول (١٠) من هذه الدراسة بضرورة البدء بإحداث تغييرات جوهرية في مفهوم التربية العملية (التطبيق العملي)، ويتطلب الأمر اقتراح تحسينات في حيثياته وفق ما يلي:

أ- إدخال لغة جديدة ومصطلحات تربوية مهنية يقترحها الأدب التربوي الحديث في سياق هذه الدراسة.

ب- يوصى بضرورة إجراء دراسات مماثلة لتحديد الحاجات التطويرية لهذا البرنامج.

ج- استحداث مساق تحت مسمى خبرات ميدانية مبكرة، بحيث يتضمن جانباً نظرياً يستمد عناصره ومحتواه النظري من نتائج أبحاث التربية العملية (المهنية) في مجال اكتساب الخبرة المهنية بهدف تدريب الطلبة المعلمين على التأملية المهنية واكتساب هذه المهارة قبل البدء بالتطبيق العملي الميداني.

د- استحداث مختبر أو أكثر ضمن التسهيلات المادية في كلية العلوم التربوية وتزويده بالتكنولوجيا المناسبة مثل أجهزة الفيديو والكاميرات الاستوديوهات ذات المرايا (باتجاه واحد) والأثاث المناسب؛ وذلك بهدف تدريب الطلبة المعلمين على اكتساب الجوانب المهارية من برنامج التربية العملية.

المراجـــــع

- أبو جادو، صالح (٢٠٠١). **اتجاهات حديثة في التربية العملية**. معهد التربية – الأونروا – اليونسكو. عمان: الأردن.
- أبوعبيد، أنمار(١٩٩٦).**المشكلات التي تواجه طلبة قسم التربية الرياضية في جامعة مؤته أثناء تطبيق التربية العملية**. **مجلة العلوم التربوية**، مجلد ٢٣، عدد٢، ص٣٩٧- ٤٠٥ .
- حمدان، محمد زياد(١٩٩٣). **التربية العملية الميدانية: مفاهيمها وكفاياتها وممارساتها**. عمان: دار التربية الحديثة.
- – ذياب، تركي (١٩٩٨). برنامج التربية العملية في الجامعة الأردنية: دراسة استطلاعية لآراء المديرين والمعلمين المتعاونين. **مجلة كلية التربية بالمنصورة**. العدد (٣٦)، ١٠٤-١٣١.
- – زيتون، عايش وعبيدات، سليمان (١٩٨٤).دراسة تحليلية تقويمية لبرنامج التربية العملية في الجامعة الأردنية. **مجلة دراسات: العلوم الاجتماعية والتربية**. مجلد (١١). العدد (٦) : ١٥٧-١٧٤.
- سعد، أحمد الصوي (١٩٨٣). **دراسة تقويمية لأداء معلمي العلوم الدينية في ضوء المهارات التدريسية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة كلية التربية.
- الشيباني، عمر محمد(١٩٩٥). **دراسات في التربية الإسلامية والرعاية الاجتماعية في الإسلام**. طرابلس: دار الحكمة.
- صابر، ملكة حسين (١٩٩٠). تقويم برنامج التربية العملية بكلية التربية للبنات بجدة. **مجلة جامعة أم القرى**، العدد (٣)، ص ٢٧١-٣٠٧.
- لال، زكريا يحيى (١٩٩٦). **التربية العملية بين الطموح والتجديد، صياغة جديدة لتقويم برنامج التربية العملية بكلية التربية**. جامعة الملك فيصل بالهفوف، **مجلة البحث في التربية وعلم النفس**، مجلد ١٠، عدد ٢ ، ص ٢٥-٥٢
- عطا الله، ميشيل و نوفل، محمد بكر(قيد النشر). التحديات التي تواجه الطلبة المعلمين خريجي كلية العلوم التربوية (الأنروا) عام ٢٠٠٤ في برنامج التربية العملية، **مجلة مؤته للدراسات**.
- المصلحي، أحمد بن عبدالله بن حمد (١٩٩٥). **تقويم أداء الطلاب المعلمين المتخصصين**

في التربية الإسلامية ببرنامج التربية العملية في جامعة السلطان قابوس. رسالة ماجستير غير منشورة.

- المقدادي، أحمد محمد (٢٠٠٣). تقويم برنامج التربية لإعداد معلم مجال الرياضيات في الجامعة الأردنية. **دراسات العلوم التربوية.** مج (٣٠) العدد (٢).
- الهاشل، سعد و عودة، محمد(١٩٩٠). **تقويم أثر التربية العملية في إكساب الطالب المعلم الكفايات التعليمية.** جامعة الكويت. الكويت.

- Bullough Jr. ,Robert V (2001).Pedagogical content Knowledge circa 1907 and 1987: A study in the history of an idea. **Teaching and Teacher Education**. Vol.(17): 655-666.

- Brawdy, Paul (1994). **Compassion of Two Supervisory Models in Pre- Service Teaching Practicum**. Paper presented at the Annual Meeting of the American Educational Research, P.4-8.

- Connelly,F Micheal, et al (1997).Teachers personal practical Knowledge landscape**. Teaching and teacher Education**. vol (3).No (7):665-674.

- Zeichner,K.(1993). **Connecting genuine teacher's development. Journal of Education for teaching**, 19 (1):5-20.

- Russell,Barbara & Chapman, Jan (2001).Working as Partners: school teacher's experience as university – based teacher educators. Asia-pacific. **Journal of teach Education.** Vol (29) ,No(3):235-248.

- Mapolelo,Dumma C.(1999). Pre service Primary teachers who excel in mathematics become good mathematics teachers? **Teaching and teacher Education**. (15): 715-725.

- Kremer – Hagor l. et al (1999). Self – regulated Learning in the context of teacher education**. Teaching and teach Education**. Vol (15): 507-522

- Taylor,C.(1985).Human Agency and Language: Philosophical papers. In Phelan,Anna et al.(1998). Collaboration in student teaching: Learning to teacher the Context of Changing Curriculum Practice**. Teacher and Teacher Education**. Vol(12)>No(4): 335-352.

- Wood, Keith (2000). The Experience of learning to Teach:

changing student teachers ways of Understanding teaching, **Teaching and teacher Education**, vol.32.No.1, P.75-93

- Woolfolk, Anita E. (1989). Research **Perspectives on the Graduate Preparation of Teachers**. Prentice Hall, Englewood Cliffs. New Jersey.

أثر نظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة
دراسة ميدانية في الشركات الصناعية الأردنية

د. فايز جمعة النجار
أستاذ مساعد في قسم نظم المعلومات الإداريّة
كلية العلوم الإداريّة والمالية، جامعة الإسراء

ا. د. عبد الستار محمد العلي
أستاذ إدارة العمليات والإنتاج
عميد كلية العلوم الإداريّة والمالية، جامعة الإسراء

ملخص الدراسة.

لقد تعاملت هذه الدراسة مع نظم المعلومات الإداريّة كإطار شامل يضم كافة أنواع نظم المعلومات في الشركة، واستهدفت إلقاء الضوء على أنواع وموارد نظم المعلومات الإداريّة، والتعرّف إلى أثرها على استراتيجية المنشأة بجوانبها الأربعة: (المنظور والرؤية العامة، والغايات والأهداف، وتحقيق توقعات أصحاب المصالح، والقيمة المضافة التي يقدمها مركز الشركة للفروع).

وقد شكلت عينة الدراسة (٤٢) شركة صناعية مثّلت (٥٠%) من مجتمع الدراسة البالغ (٨٤) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية في السوق الأول والثاني.

وقد توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

١. تمتلك الشركات الصناعية الأردنية وبدرجة متوسطة نظم المعلومات الإداريّة بأنواعها ومواردها المختلفة سواء الموارد البشرية، والأجهزة، والبرمجيات، والبيانات، والشبكات والاتصالات.

٢. توجد علاقة ارتباط إيجابية متوسطة ذات دلالة إحصائية عند مستوى (≤ P 0.01) بين نظم المعلومات الإداريّة والجوانب الرئيسة الأربعة في استراتيجية المنشأة .

٣. تؤثّر نظم المعلومات الإداريّة بشكل إيجابي مباشر وبدلالة معنوية عند مستوى (P ≤ 0.01) على الجوانب الرئيسة الأربعة في استراتيجية المنشأة. حيث وجد أن مساراً واحداً على الأقل من كل جانب من جوانب استراتيجية المنشأة قد تلقى أثراً من عوامل نظم المعلومات الإداريّة. وهذا يعني أن نظم المعلومات الإداريّة بعواملها المختلفة أظهرت أثراً على محتوى استراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الاردنية.

وبناء على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات لمتخذي القرار في الشركات الصناعية الاردنية.

الكلمات الدّالة: نظم المعلومات، نظم المعلومات الإداريّة، استراتيجية المنشأة، التخطيط الاستراتيجي.

Impact of Management Information Systems on Corporate Strategy

Aplied Study in Jordanian Industrial Companies

Dr. Fayez Jumah Alnajjar Prof. Abdulsattar Muhammad Al-Ali

Abstract:

This study had dealt with management information systems as a general framework. It covered all types of information systems in the company.

This study aimed to highlight types and resources of management information systems. And it also aimed to verify impact of management information systems on four key aspects of corporate strategy; vision, goals and objectives, achieving stakeholders expectations, and value or add value which can be created by the center to business unit in the Jordanian industrial companies.

The study population consisted of all Jordanian industrial companies, which covered (84) companies listed in Amman stock exchange.

Study Sample had been selected as random stratified sample, which represented (50%) of the total population of the first, second market.

The study concluded that:

1. Jordanian industrial companies posses a moderate degree of different kinds and resources of management information systems.
2. The study has found a positive correlation between management information systems and the four key aspects of corporate strategy at confidence level ($P \leq 0.01$).
3. The study has found positive and significant direct effect of the management information systems on the Key aspect of corporate strategy.

The study has found at least one path to each Aspect of corporate strategy has been influenced by management information systems factors.

This means that management information systems factors show the influence on the content of corporate strategy in Jordanian industrial companies.

Finally some recommendations are suggested to decision makers in jordanian idustrial companies.

Key Tearms: IS, MIS, Corporate Strategy, Strategic Planinng.

المقدمة:

أدى تطور نظم المعلومات إلى جعل مفهوم البيانات والمعلومات جـزءا أساسيا من موارد الشركة وأصولها، خاصة في ظل الظروف المتغيـرة التـي تواجهها الشركات سواء في بيئتها الداخلية أو الخارجية، ضمن الاتجاه المتسارع نحو عولمة الأسواق وتحرير التجارة وتراجع الحدود الإقليمية للدول. فقـد أدى الاعتماد على السبق في المعرفة ضمن المنافسة الحادة إلى تغيير قواعد اللعبـة التنافسية، فأصبحت تعتمد على نظم المعلومات والمعرفة أكثر من اعتمادها على الموارد الرأسمالية التقليدية؛ مما فرض على الشركات والدول شروطا وآليـات عمل مختلفة.

ومن هنا لا بد من النظر إلى نظم المعلومات الإداريّة نظرة استراتيجية متعمقة شاملة تعمل على تأمين استراتيجية المنشأة المناسبة التي تحقق أهـدافها وغاياتها، وتجعل المنشأة قادرة على التعامل مع المتغيّرات المختلفـة المحيطـة بحيث تجعل المدير قادرا على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لتـأمين الميزة التنافسية للمنشأة.

ولكن ذلك لن يتحقق إلا إذا استطاعت الشركة أن تحقق التواؤم المطلوب بين استراتيجية نظم المعلومات الإداريّة وبين استراتيجية المنشأة، لكي تـستطيع نظم المعلومات الإداريّة تزويد الإدارة على المستوى الاستراتيجي بالمعلومـات الضرورية المناسبة عن البيئة الداخلية والبيئـة الخارجيـة المحيطـة المتعلقـة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية في الوقت المناسـب، والكلفة المناسبة بما يسمح باتخاذ القرارات المختلفة وتوجيه مسارات الأنـشطة في الشركة على ضوء الأهداف والغايات.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من وضع خطط استراتيجية معلوماتية في الشركة تبنى على أسس قوية لتأمين ميزة تنافسية في الظروف البيئية سريعة التغيير، حيث التأكيد على تحقيق عمليات تجميع البيانات ومعالجتها بالطريقة التي تحقق حاجات المستويات الإداريّة المختلفة من المعلومات، سواء على المستوى المرحلي أو الاستراتيجي.

كما تبرز أهمية الدراسة في مدى مساهمتها في رفد المكتبة العربية بالنتائج التي توصلت إليها في بيان أثر نظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة، مما يؤكّد أهمية نظم المعلومات الإداريّة لدى العاملين في الشركات الصناعية الأردنية باعتبارها موردا استراتيجيا يؤثّر على الأداء التنافسي للشركات. ومن هنا فإن هذه الدراسة تأتي لتؤكّد أهمية الترابط بين نظم المعلومات الإداريّة من جهة استراتيجية المنشأة من جهة أخرى.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

١. التعرّف إلى أثر نظم المعلومات الإداريّة في المنظور والرؤية العامة المشكّلة في الشركات الصناعية الأردنية.

٢. التعرّف إلى أثر نظم المعلومات الإداريّة في تحقيق غايات وأهداف الشركات الصناعية الأردنية.

٣. التعرّف إلى أثر نظم المعلومات الإداريّة في تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين في الشركات الصناعية الأردنية.

٤. التعرّف إلى أثر نظم المعلومات الإداريّة في القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة في الشركات الصناعية الأردنية.

٥. بيان أثر نظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الأردنية.

٦. تقديم المقترحات المناسبة على ضوء النتائج لمتخذي القرار في الشركات الصناعية الأردنية.

مشكلة الدراسة وعناصرها:

تتمثّل مشكلة الدراسة في التعرّف إلى مدى تأثير نظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة. وينطلق من هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

١. هل تؤثّر نظم المعلومات الإداريّة في المنظور والرؤية العامة في الشركات الصناعية الأردنية؟

٢. هل تؤثّر نظم المعلومات الإداريّة في الغايات والأهداف المتبعة في الشركات الصناعية الأردنية؟

٣. هل تؤثّر نظم المعلومات الإداريّة في تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين في الشركات الصناعية الأردنية؟

٤. هل تؤثّر نظم المعلومات الإداريّة في القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة في الشركات الصناعية الأردنية؟

فـــرضيات الدراســـــــة:

لقد تم بناء فرضية الدراسة الأساسية اعتماداً علـــى مـــشكلة الدراســـة وعناصرها المختلفة لأجل تحقيق أهداف الدراسة المتوخاة، وهي: **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على اســـتراتيجية المنـــشأة فـــي الشركات الصناعية الأردنية.** وقد تفرّع من هـــذه الفرضـــية الأساســـية أربـــع فرضيات فرعية هي:

١. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة علـــى المنظـــور والرؤية العامة في الشركات الصناعية الأردنية.

٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة علـــى الغايـــات والأهداف في الشركات الصناعية الأردنية.

٣. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّـــة علـــى تحقيـــق توقعات أصحاب المصالح المختلفين في الشركات الصناعية الأردنية.

٤. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على تحقيق القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة في الشركات الصناعية الأردنية.

نمـــــــوذج الدراســـــــــة:

اعتمد نموذج الدراسة نظم المعلومات الإداريّة وما تحويها من أنظمـــة وموارد مختلفة في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصـــة عمـــان/ سوق الأوراق المالية كمتغير مستقل، حيث اعتمدت الدراسة في تحديـــد أنـــواع النظم ومواردها على آراء العديد من الباحثين فـــي الإدارة ونظـــم المعلومـــات

أمثـــال: (O'Brien, 2002)، و(Laudon & Laudon, 2004)، و(Alter, 2002)، و(Turban & Rainer & Potter, 2003).

أما المتغير التابع في نموذج الدراسة فتمثّل في الجوانـــب والاتجاهـــات الرئيسة المختلفة لاستراتيجية المنشأة كما اتفق عليها كـــل مـــن (Johnson & Scholes, 2002)، و(Collis & Montgomery, 1997)، و (Whleen & Hunger, 2004)، و(Dess & Lumpkin & Taylor, 2005)، والمتمثّلـــة فـــي الآتي: المنظور والرؤية العامة، والغايات والأهداف العامة، وتوقعات أصـــحاب المصالح، والأثر على القيمة المضافة التي يقدّمها المركز للوحدات التابعة.

ويبيّن الشكل (١) النموذج المفاهيمي (Conceptual) لمتغيّرات الدراسة المستقلة والتابعة.

الشكل (١)

النموذج المفاهيمي لمتغيّرات الدراسة المستقلة والتابعة لبيان أثر نظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة

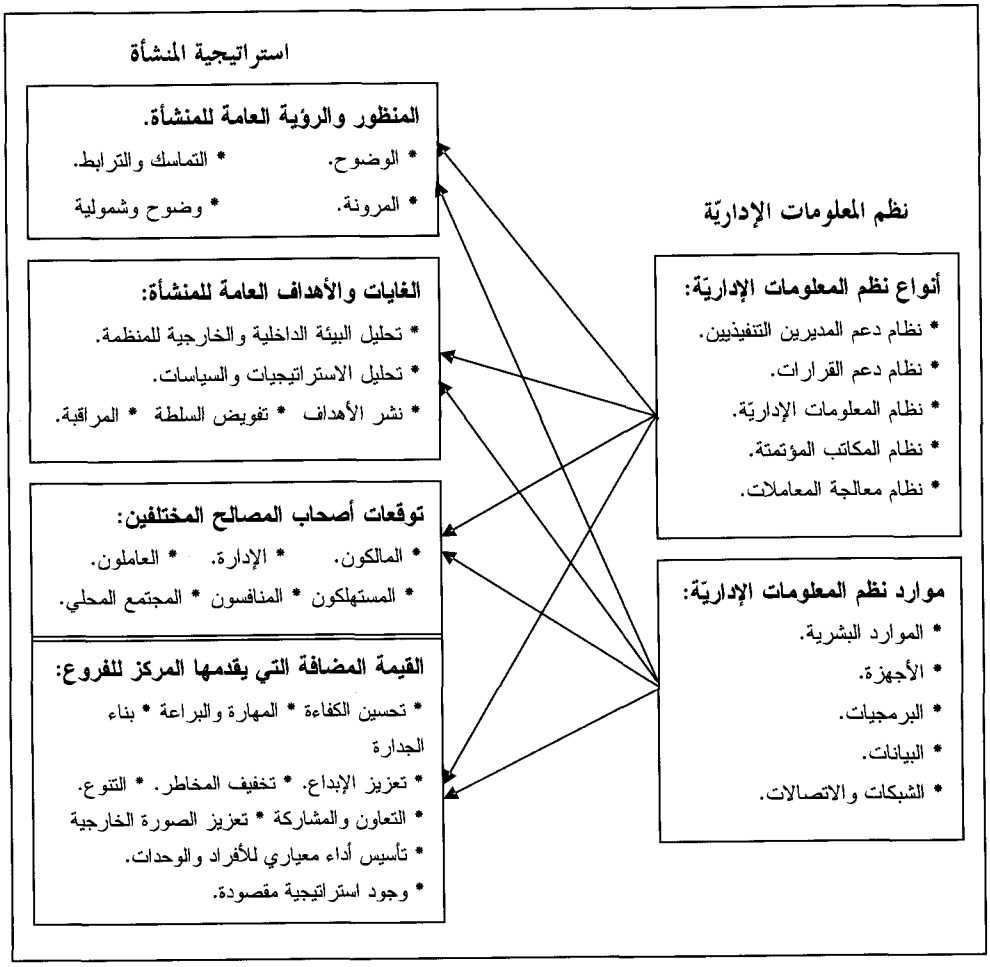

التعريفات الإجـــرائية:

- **المعلومات**(Information): مجموعة من البيانات والحقائق خـــضعت للمعالجة والتحليل لتكون في صيغ مناسبة لاتخاذ قرار إنها رأس المـــال الفكري المطبق على وسائل الإنتاج لزيادة الثروة (Laudon & Laudon, 2004, 8)
- **نظم المعلومات(IS)**: هي تنظيم وتجميـــع وتوافـــق النـــاس والأجهـــزة والبرمجيات والاتصالات والشبكات ومصادر البيانات من خلال نظـــام منهجي محوسب، يملك مجموعة عناصر أو أجزاء أو أقسام مترابطـــة معا بعلاقات منطقية، تعمل على جمع وتخزين ومعالجة وتحليل وتوزيع ونشر المعلومات في الشركة لتحقيق غرض معين وخلق رؤيا عامة فيها .(O'Brien, 2002, 7)
- **نظم المعلومات الإدارية (MIS)**: نظام منهجي محوســـب قـــادر علـــى تكامل البيانات من مصادر مختلفـــة لتـــوفير المعلومـــات الـــضرورية للمستخدمين ذوي الاحتياجات المتشابهة (McLeado, Jr., & Schell, 2007, 10)
- **تكنولوجيا المعلومات (IT)**: هي الأدوات والوســـائل والطـــرق التـــي تستخدم في تدوين وتسجيل وحفظ ومعالجـــة واســـترجاع المعلومـــات، وتتضمن شبكات وبرمجيات وقاعدة بيانات ومكونات مادية أخرى.
- **استراتيجية المنشأة**: هي الاستراتيجية فوق وحدات الأعمال التي تؤثر على جميع الوحدات وتهتم بالمنظور العام للشركة وأغراضها وأهـــدافها وكيف يمكن أن تضيف قيمة في الأجزاء المختلفة للأعمال في الـــشركة (Johnson & Scholes, 2002: 11)

- **تنافسية الاعمال:** قدرة الشركات على المنافسة محليا ودوليا من خلال تطوير القدرات التكنولوجية التي تؤثر على كلف تشغيل المنتج والعملية والجودة والتقديم والحصة السوقية والمبيعات والارباح والعائد على المجتمع. إنها العملية التي تتسابق من خلالها الكينونات سواء شخص أو شركة أو أدوار بحيث يكون الهدف النهائي الفوز على المنافسين (Khalil, 2000: 153)
- **الشركات الصناعية الأردنية:** هي الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية، التي يتم تداول أسهمها سواء في السوق الأول أو الثاني.
- **الإدارة العليا:** تشمل مجلس الإدارة والمدير العام ونواب ومساعدي المدير العام ومديري الدوائر الرئيسية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

نظم المعلومات الإداريّة:

تتعلق نظم المعلومات الإداريّة بالتخطيط للتطوير وإدارة واستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات لمساعدة الأفراد في إنجاز كافة مهامهم المرتبطة بمعالجة المعلومات وإدارتها (Hagg & Cummings & Dawkins, 2000: 30). ومن هنا فإن تقنيات المعلومات الإداريّة تشمل أنواع التقنيات التي تستخدم بالعمل الإداري من أجل تحقيق الرقابة والتنظيم واتخاذ القرارات.

أما المفهوم الشمولي لنظم المعلومات الإداريّة، فهو نظام منهجي محوسب قادر على تكامل البيانات من مصادر مختلفة بقصد توفير المعلومات الضرورية للمستخدمين ذوي الاحتياجات المتشابهة (McLeado, Jr. & Shell, 2007: 10)،

إنّه نظام مُخصّص للحصول على صياغة وتكييف ومعالجة البيانات كمعلومات وتقديمها للمديرين عندما يحتاجونها (Heizer & Render, 1999, 282) لذلك فإن جميع أنواع نظم المعلومات الأخرى تخدم نظام المعلومات الإداريّة (Hicks, JR., 1993: 6).

وتتمثل الأنواع الرئيسة في نظم المعلومات بالآتي: (Laudon & Laudon, 2006, 42)

١. نظم معالجة المعاملات Transaction Processing Systems (TPS): نظام معلومات محوسب يعالج ويسجل البيانات الناتجة عن أحداث مبادلات الأعمال الروتينية اليوميّة الضروريّة لإدارة الأعمال، حيث تستخدم إجراءات وقواعد مُحدّدة، كما تعمل على حفظ وتخزين البيانات إلى حين طلبها على شكل تقارير للمستخدم، وتأمين جميع المعلومات على المستوى التشغيلي بطريقة فعّالة، وبدقة أعلى، وفي الوقت المناسب.

٢. نظم المعلومات الإدارية Management Information systems (MIS): هي نظم معلومات صُمّمت لخدمة وظائف المستوى الإداري. إن نظم المعلومات الإدارية تخدم المستوى الإداري في المنظمة عن طريق تزويد المديرين في الإدارة الوسطى بالتقارير الفوريّة عن الأداء الحالي والتقارير التاريخية، كما تخدم وظائف التخطيط والمراقبة واتخاذ القرار في المستوى الإداري، إذ تُقدّم تقارير أسبوعية، شهرية، سنوية للمهتمين من المديرين.

٣. نظام دعم القرار Decision Support Systems (DSS): نظام معلومات على مستوى إدارة المنظمة يساعد مديرا منفردا أو مجموعة صغيرة من المديرين لحل مشكلة نوعية. إنّه نظام يمزج البيانات ويقدم نماذج تحليلات

رفيعة المستوى، كما يُمكنها دمج عدة نماذج لتكوين نمـوذج مُتكامـل، وتقـديم برامج إدارة وإنتاج الحوار.

٤. نظام دعم المديرين التنفيذيين Executive Support Systems (ESS) : نظام معلومات على المستوى الاستراتيجي في المنظمة مُصمّم لمساعدة الإدارة العليا في اتخاذ القرارات غير المهيكلة من خلال تصاميم متقدمة.

موارد نظم المعلومات الإداريّة (النجار، ٢٠٠٧، ٢٩):

١. **الموارد البشرية:** الأفـراد العـاملون لتـشغيل وإدارة هـذه النظـم ومكوناتها، وتشمل: المستخدم النهائي ومتخصصي نظم المعلومات، لذا فـإن التدريب والتطوير من الأمور الهامة لمواكبة التحديث في نظـم المعلومـات الإداريّة.

٢. **الموارد المادية:** الأجهزة والمكونات المادية والمواد المـستخدمة فـي معالجة البيانات، كما تشمل أيضاً إمكانية تحديث الأجهزة بشكل دوري منتظم لمواكبة التغيرات المستمرة والاحتياجات المتجددة فـي المنـشأة؛ لأن تـوفر الأجهزة والمعدات المتطورة يعني توفـر مـورد هـام مـن مـوارد نظـم المعلومات الإداريّة.

٣. **موارد البرمجيات:** الأنظمة والبرامج التي تُشغّل الأجهزة من البيانـات والمعلومات والمعارف وتُحدّد العمليات التي سـتؤديها الأجهـزة، وتـشمل البرمجيات: برمجيات التشغيل وبرمجيات التطبيقات والإجراءات.

٤. **موارد البيـانـات:** تعتبر البيانات جزءاً أساسياً من أصول المنـشأة، وتنظم موارد البيانات في نظم معلومات على شكل: قواعد بيانـات، قواعـد

معرفة، قواعد نماذج، أو بنوك المعلومات التي تـوفّر المعلومـات لإعطـاء الخبرات المختلفة.

٥. **موارد الشبكات والاتصالات:** تعتبر الشبكات والاتصالات جزءاً أساسياً من الموارد في جميع أنواع نظم المعلومات المُكوّنة لنظم المعلومات الإداريّة. وقد انتشرت العديد من أنظمة خزن المعلومات وتمريرها مثـل: الإنترنـت (Internet)، والإنترانت (Intranet)، وكذلك الإكسترانت (Extranet)، وهي التي يتم من خلالها نقل البيانات والمعلومات سواء داخل المنشأة أو خارجها.

ويمثل نظام المعلومات الإداريّة النظام الذي يربط بين المستخدم والآلة، ويعمل على توفير المعلومات الإداريّة واتخاذ القرارات فـي المنـشأة وزيـادة فاعليتها. إنه نوع من أنواع أنظمة المعلومات المصممة لتزويد إداريي المنظمـة بالمعلومات اللازمة للتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة علـى نـشاط المنظمـة ومساعدتهم على اتخاذ القرارات ممثلا النظم التي تتعامـل مـع كـل أنـشطة المعلومات (الحسنية، ٢٠٠٢: ٥٣).

ويرى الباحثان أن نظم المعلومات الإداريّة هي نظام محوسب متكامـل، وشبكات متناسقة من الإجراءات تربط الأنظمة معا، حيث تقوم بمعالجة البيانات وتكاملها من مصادر مختلفة لتهيئة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، والقيـام بوظائفها المختلفة من تخطيط وتنظيم ورقابة.

استراتيجية المنشأة:

تتضمن الخيارات الاستراتيجية فهم الأسـس الـضمنية لاسـتراتيجية المستقبل في كلّ من استراتيجية المنشأة واستراتيجيات وحدات الأعمال، وكذلك الخيارات المختلفة من التوجهات وطرق التطوير، وهي بذلك تتناول كيف يمكن

للمنشأة أن تحدد الاستراتيجية الفضلى لها (Whleen & Hunger, 2004: 177). وتتعلق استراتيجية المنشأة بالقرارات التي يجب على المنظمة أن تتعامل معها، وبكيفية إدارة وحدات المشروع التي تجعل المنشأة تضيف قيمة للوحدات من خلال التنويع غير المترابط والتنويع في الأداء، وكذلك من خلال معايير المراقبة المختلفة.

إن تشكيل استراتيجية المنشأة عبارة عن خطة شاملة تحدد كيف تحقق المنشأة كلا من مهمتها وأهدافها، لذلك فهي تتعلق بقرارات تدفق التمويل والموارد الأخرى من وإلى خطوط الإنتاج بين الشركة الأم والوحدات التابعة محاولة خلق التناغم بين خطوط الإنتاج المختلفة ووحدات الأعمال التابعة، وتصف توجه المنشأة بشكل عام نحو النمو وإدارة أعمالها المختلفة وخطوط إنتاجها، وتشمل استراتيجية الثبات والنمو والانكماش Wheelen & Hunger, (2004: 13). إنها الطريقة التي تؤمن بها المنشأة قيمة من خلال إعادة الترسيم سواء في حدود المنتج أو الأسواق أو التعاون بين الأنشطة في أسواق متعددة (Colis & Montgommery, 1997: 5).

لقد عرّف (Johnson & Scholes, 2002: 11) استراتيجية المنشأة على أنها الاستراتيجية على مستوى الراعي المؤسسي فوق وحدات الأعمال التي تؤثر على جميع وحدات الأعمال وتهتم بالمنظور العام للمنظمة، وأغراضها وأهدافها، وكيف يمكن أن تضيف قيمة في الأجزاء المختلفة للأعمال في المنظمة.

ومن هنا فإن مناقشة استراتيجية المنشأة تبدأ من لماذا، وكيف يمكن للإدارة أن تضيف قيمة لوحدات الأعمال المختلفة؟ ويمكن التعرف إلى المفهوم الذي اعتمدته الدراسة لاستراتيجية المنشأة من خلال الجوانب التالية:

(Colis & Montgommery, 1997: 5; Johnson & Scholes, 2002:11)

١. التأكيد على تأمين قيمة للأعمال كغرض نهائي لاستراتيجية المنشأة، حيث يعمل الراعي المؤسسي لإضافة قيمة للأعمال في الوحدات التابعة المختلفة.

٢. التركيز على مدى وطبيعة التنويع في أسواق متعددة.

٣. التأكيد على كيفية إدارة المنشأة للأعمال التي تقع في السلم التنظيمي لها لتأمين التعاون فيما بينها.

٤. هل نموذج مراقبة المنشأة مناسب؟

الجوانب الرئيسة في استراتيجية المنشأة:

١. **المنظور والرؤية العامة:** هي طموحات المنظمة وآمالها وحلمها المستقبلي الذي يمتد لسنوات لا تتحقق بالموارد الحالية، وان كان من الممكن الوصول إليها في المستقبل ضمن أفق زمني واسع.

لذلك لابد أن تملك المنظمة منظورا وتصورا قصير الأجل وطويل الأجل في آن واحد حتى تحقق التبادلية بين الكفاءة والفاعلية، وتعمل على تحقيق واستدامة الميزة التنافسية عبر الزمن (Dess & Lumpkin & Taylor 2005, 5) .

إن خصائص الرؤيا الجيدة هي الوضوح والتماسك والترابط والشمولية وقوة الاتصال والمرونة، ومن هنا فإن الرؤية يجب أن تكون أكثر من عبارة مكتوبة أو شعور داخلي في ذهن المدير، بل يجب تحويل هذا الشعور إلى إنجاز وعمل. علما أن إدارة المعرفة تساعد الموظفين والعمال على المشاركة في رؤية المنشأة .(Brock, 2001)

٢. **الغايات والأهداف العامة:** هي أقصى شيء يمكن تحقيقه بواسطة تنفيذ الاستراتيجيات، لذلك لا بد من أن تكون الأهداف قابلة للقياس ومترابطة ومرنة ويمكن إنجازها.

ويساعد تحديد الأهداف المنظمة على تحديد نوع النشاط الذي تمارسه وشرعيتها القانونية وأسباب وجودها، ويعمل على التنسيق بين مراكز اتخاذ القرار كما يوفر الأسس والمعايير الخاصة بمستوى أداء الوحدات التابعة والأفراد، لذا لا بد أن تكون الأهداف مرتبطة مع توقعات ومتطلبات جميع أصحاب المصالح . فما هو مدى مساهمة نظم المعلومات الإدارية في تحديد وانتقاء الأهداف العامة للمنشأة المنبثقة عن الرسالة العامة للمنشأة من خلال مساهمتها في: تحليل البيئة الداخلية والخارجية، نشر الأهداف، تحليل الاستراتيجيات والسياسات، تفويض السلطة، المراقبة.

٣. **تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين:** تمثل توقعات أصحاب المصالح المختلفين أحد العناصر الرئيسة في استراتيجية المنشأة، حيث تتناول القيم السائدة في الأعمال وعلاقتها مع المجتمع الأكبر من المستهلكين والموردين والعمال والمجتمع المحلي.

تعتمد جماعات أصحاب المصالح على المنظمة في تحقيق أغراضها، وقد يؤثرون في المنظمة من خلال تشكيل مجموعات ضاغطة لتحقيق توقعاتهم، علما أنه لا يمكن تحقيق جميع توقعات أصحاب المصالح بوقت متزامن، خاصة أنها مجموعات غير متجانسة وتحوي مجموعات جزئية بتوقعات مختلفة. لذا لا بد من ترتيب الأولويات لحل التضارب بين أصحاب المصالح فقد يسعى المالك إلى زيادة الربح والعائد على الاستثمار، بينما يرغب العاملون في الرواتب العالية والأمن الوظيفي، وقد يرغب المستهلكون بالتزود بالبضائع

والخدمات الجيدة، في حين ينتظر المجتمع المحلـــي من المؤسـسات العاملـة السلامة والأمن وأن تقدم له بعض الخدمـات لتعظم الفوائد الاجتماعية منهـا، وأن تحافظ في نفس الوقت على بيئة نظيفة صـالحة لأفـراد ذلـك المجتمـع (Lynch, 2003: 200: 429). فما هي مساهمة نظم المعلومات الإداريـة فـي تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفـين سـواء: المـالكـون، الإدارة، العاملون، المستهلكون، المنافسون، المجتمع المحلي؟

٤. القيمة المضافة للوحدات التابعـة: تهدف استراتيجية المنشأة إلـى إضـافة القيمة لوحدات الأعمال التابعة؛ حيث يمكن للإدارة أن تضيف قيمـة لوحـدات الأعمال التابعة من خلال المنطق العقلاني الذي يمكن أن تمارسه في المنـشأة، والمتمثل في دور مدير المحفظة الذي يحدد من خلاله شكل محفظة الأعمال التي يديرها والعمل على استدامتها والحفاظ عليها، أو من خلال دور مـدير إعـادة البناء الذي يعمل على استخدام مهاراته وبراعته في إيجاد الفرص وإعادة بنائها ثم تقديمها، أو من خلال ممارسته لدور المدير المتناغم القادر على إيجاد العلاقة السليمة بين جميع الموارد التي تحقق الأداء الكلي لوحدات الأعمـال. وأخيـرا يمكن إضافة قيمة لوحدات الأعمال من خلال ممارسة دور المطور المؤسـسي الذي يوظف جدارته وعلاقته بامتلاك الموارد والتكنولوجيا لزيادة طاقة وحدات الأعمال التابعة وتطويرها.

فما هو الدور الذي تلعبه نظم المعلومات الإدارية في: تحسـين الكفاءة، المهارة والبراعة، بنـاء الجـدارة، تـعزيز الإبـداع، تـخفيف المـخاطر، التنويع في محفظة الأعمال، التـعاون والمشـاركة، تأسـيس أداء مـعياري، تعزيز الصورة الكلية الخارجية، وجود اسـتراتيجية مقصودة؟

مراجعة الدراسات السابقة:

الدراسات الأردنية:

دراسة المحاسنة (٢٠٠٥) التي هدفت إلى تحليل أثر كفاءة نظم المعلومات الإدارية على فاعلية اتخاذ القرارات في دائرة الجمارك الأردنية. وقد تشكلت عينة الدراسة من عينة عشوائية بسيطة قدرها (٢٥٠) من العاملين في دائرة الجمارك الأردنية. وتوصلت الدراسة إلى أن تصورات المبحوثين لكفاءة نظم المعلومات مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٩). وجاءت تصورات المبحوثين لكفاءة عملية اتخاذ القرار مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٩). كما تبين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاءة نظم المعلومات الإدارية في فاعلية القرارات الإدارية.

وقدمت الدراسة التوصيات التالية: العمل على تأمين جو من المشاركة الفعالة بين العاملين على هذه البرامج والمستخدمين لها، وذلك من أجل تطويرها ومتابعتها، والقيام بإعداد برامج تدريبية للمستخدمين لنظام المعلومات الإدارية في دائرة الجمارك تتعلق بنظم المعلومات الإدارية والبرمجيات التشغيلية والتطبيقية المتعلقة بالعمل، مع زيادة الاهتمام بالمستلزمات المادية والمالية والفنية لما لها من أثر في فاعلية نظم المعلومات الإدارية.

كما حاول مبارك (٢٠٠٤) تطوير نموذج للعلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وكل من الاستراتيجية والهيكل التنظيمي والأداء في شركات التأمين الأردنية، من خلال عينة تشكّلت من (٢٢) شركة أردنية عاملة في قطاع التأمين. وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين تكنولوجيا المعلومات ودرجة تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالتحالفات الاستراتيجية واستراتيجية قيادة

التكلفة والتمايز. ووجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وكل من أبعاد الهيكل التنظيمي والأداء الكلي.

وقد أوصت الدراسة بالاهتمام بتكنولوجيا المعلومات باعتبارها أحد موارد المنظمة الهامة، مع ضرورة تطوير خصائص محفظة تكنولوجيا المعلومات الوظيفية، والتحول من الأساليب التقليدية في قياس العوائد الناجمة عن الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى الأساليب الحديثة الشاملة في الأداء.

أما دراسة المشاقبة (٢٠٠٣)، فقد استهدفت التعرّف إلى العلاقة بين نظم المعلومات الإداريّة المحوسبة وعملية صنع القرار الإداري في بنك الإسكان للتجارة والتمويل، من حيث الدقة والسرعة والسهولة والملاءمة، وقد تشكّلت عينة الدراسة من المديرين في الهيئات الإداريّة.

وقد أشارت النتائج إلى أهمية إشراك المرؤوسين في صنع القرارات الإداريّة من خلال آليات تكنولوجية معلوماتية متقدمة، والارتباط الوثيق بين نظم المعلومات الإداريّة المحوسبة وعملية صنع القرارات الإداريّة في بعدي الزمن والمحتوى.

أوصت الدراسة بالاستمرار بتطوير وتحديث نظم المعلومات الموجودة، وعقد دورات تدريبية للعاملين في نظم المعلومات الإداريّة، مع التأكيد على استخدام البنك إجراءات أمنية صارمة.

بينما هدفت دراسة الشبول (٢٠٠٣) إلى معرفة مدى فاعلية القرارات التي يتخذها مديرو الإدارة العليا في قطاع الاتصالات وعلاقتها بالمعلومات وبأنواع نظم المعلومات الإداريّة المستخدمة. وقد تمثّلت عينة الدراسة من (١٣٢) مديرا في شركات الاتصالات الأردنية الثلاث.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم ما يؤثّر على فاعلية القرارات هو مصدر المعلومات ومدى توفر المعلومة الملائمة من حيث الكم والدقة، وأن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في قطاع الاتصالات في الأردن تساعد وتسهّل عملية اتخاذ القرارات الصائبة بأقل جهد، وتسمح برؤية أوضح للمشاكل من خلال ما تقدمه من معلومات عن البيئة الداخلية والخارجية للمنشأة. كما أن نظم المعلومات الإداريّة تعمل على تحسين العلاقة مع زبائن الشركة والمحافظة عليهم واستغلال الموارد البشرية بشكل أفضل واستكشاف فرص سوقية جديدة وتحسين صورة الشركة مما يسمح برفع جودة القرارات.

وأخيرا أوصت الدراسة بالتوسع في استخدام نظم المستوى الاستراتيجي المختلفة، والتأكيد على أمن ورقابة المعلومات، والسعي إلى التدريب المكثف والمستمر لمديري الإدارة العليا.

أما دراسة نينو (٢٠٠١)، فاستهدفت التعرّف إلى كفاءة المعلومات وأثرها في فاعلية القرارات في جميع فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل والعلاقة بين كفاءة العاملين في نظم المعلومات ونوعية الأجهزة المستخدمة، وملاءمة المعلومات من جهة وفاعلية القرارات من الجهة الأخرى. وقد اعتمدت على عينة طبقية عشوائية تتكون من جميع المستويات الإداريّة في إقليم الشمال وعددها (١٥) فرعاً.

وقد توصلت الباحثة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة نظم المعلومات وفاعلية اتخاذ القرارات في بنك الإسكان. وانعكاس كفاءة نظام المعلومات المستخدم في البنك على نوعية الخدمة التي تقدمها للجمهور وبسرعة. كما تبيّن لها أن إدخال نظم معلومات متطورة أدى إلى تنويع أنشطة

البنك وخلق وظائف جديدة، وتوفير معلومات إضافية لجميع المستويات الإداريّة، وعملت على تأمين مزيد من تفويض السلطات للمستويات الإداريّة.

الدراسات العربية:

لقد هدفت دراسة الطائي والعكيدي (٢٠٠٠) التي أجريت في العراق إلى أهمية التكييف الداخلي لمراكز قوة التشكيلات التنظيمية المتأثرة بتطبيقات نظام المعلومات الادارية، وإلى تحديد وتحليل علاقات الارتباط والأثر المعنوي بين نضج نظام المعلومات الإدارية وطبيعة بناء هيكل القوة في المنظمة. وقد شملت عينة الدراسة من (٥) منظمات في القطاع الإنتاجي في العراق، إذ سحبت عينة من العاملين بلغت (٦٠) فردا يعملون في المستويات الإدارية العليا والوسطى والتنفيذية.

يمثل تكامل نظام المعلومات الإدارية المرحلة التي تنتشر فيها تطبيقات نظام المعلومات الإدارية في المنظمة وتشكيلاتها الرئيسية والفرعية والأنشطة التي تمارس من قبلها من خلال وجود وحدة متخصصة لنظام المعلومات، تقوم بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على فعاليات هذا النظام. ويتم ذلك على النحو الذي يسهم في تكامل هذه التطبيقات في إطار التناغم المطلوب بين استراتيجية المنظمة ككل واستراتيجية نظام المعلومات الإدارية وصولا لتحقيق أهداف المنظمة.

أما هيكل القوة في المنظمة، فهو قدرة التشكيلات المنظمية على التأثير في المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية من خلال مركزها الرسمي، والممارسات الحقيقية أو المتوقعة لأنشطة المنظمة على النحو الذي يسهم في تحقيق أهداف التشكيلات بخاصة وأهداف المنظمة بعامة.

ولقد توصلت الدراسة إلى صحة المؤشرات المستخدمة في قياس مستوى التكامل من خلال المتغيرات المتمثلة في التخطيط لفعاليات نظام المعلومات وتنظيمها والرقابة عليها، وكذلك تكامل هذه الفعاليات في المنظمات. وإن اعتماد تطبيقات نظام المعلومات الإدارية لا يؤدي بالضرورة إلى تقليص دور الإدارة الوسطى واختفاء تشكيلاتها من هيكل وأنشطة عمليات المنظمة، إنما يؤدي إلى توسيع نطاق صلاحيات ومسئوليات هذه الإدارة وتعزيز دورها في إنجاز أنشطة المنظمة. كما توصلت إلى تباين تأثير مستوى تكامل نظام المعلومات الإدارية في بناء هيكل القوة في المنظمة على المستوى الكلي وعلى مستوى التكامل العمودي والأفقي، مما يدعو إلى إعادة التأكيد على أهمية فهم طبيعة العلاقة والأثر عند البحث في مستوى نضج المعلومات أو بناء هيكل القوة في المنظمة.

وفي دراسة قامت بها أيوب (٢٠٠٠) في المملكة العربية السعودية بعنوان: كفاءة نظم تقنية المعلومات من وجهة نظر المستفيد في المنشآت السعودية الصغيرة، وأجريت الدراسة على عينة من المنشآت السعودية الصغيرة بلغت (٤٢٤) منشأة، واستهدفت التعرف على العلاقة بين كفاءة نظام المعلومات وكل من كثافة الاستخدام وفترة الاستخدام، وكذلك التعرف على أثر دعم الادارة على كفاءة نظام المعلومات، توصلت الدراسة إلى أن درجة كفاءة نظام تقنية المعلومات تختلف باختلاف كثافة الاستخدام في المنشأة.

الدراسات الأجنبية:

لقد استهدفت دراسة (Serafeimidis & Smithson, 2003) التي أجريت في بريطانيا التعرّف إلى منهجية طريقة تقييم نظم المعلومات من المنظور النظري مقارنة مع المنظور العملي الممارس في المنظمات البريطانية

للوصول إلى طريقة تحمل المواءمة بين الطريقتين من خلال أبعاد متعددة، إذ ركزت على المحتوى والبيئة، والمحتوى والمعالجة في تقييم نظم المعلومات كمصدر للتغيير المؤسسي.

وقد أظهرت الدراسة دليلاً حاسماً على وجود فجوة بين النظرية والتطبيق بسبب المتغيّرات المؤسسية مثل ثقافة المنظمة وقوة أصحاب المصالح، كما وجدت الدراسة دليلاً على بدء استخدام تقييم استثمار نظم المعلومات في المنظمات المتعلمة في علاقات تبادلية مع المحتوى مع إهمال الجوانب التنظيمية الأخرى. كما وجدت أن السبب الرئيس في فشل تطوير طرق مؤسسية جديدة في تقييم نظم المعلومات هو قوة أصحاب المصالح المميزة.

وقد قدم الباحثان التوصية بالعمل على نجاح متطلبات التكامل والمواءمة لمنهجية طرق تقييم نظم المعلومات مع العناصر المؤسسية، بتحليل متطلبات أصحاب المصالح المحليين، خصوصاً الذين يستخدمون تلك الطرق والأشخاص الذين يطورونها ويقودون العملية.

في حين هدفت دراسة (Falconer & Hodgett, 2003) التي أجريت في أستراليا فحص الاختلاف في التخطيط الاستراتيجي لنظم المعلومات في الشركات الأسترالية وفي الدول المتطورة الأخرى، واستكشاف كل من التخطيط والإدارة واستخدام نظم المعلومات في المنظمات الأسترالية، وهي دراسة مسحية شملت (١١٥٥) منظمة أعمال أسترالية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التخطيط الاستراتيجي في نظم المعلومات باهظ التكلفة، وقد كيّفت بعض الشركات بنجاح نظرة استراتيجية لنظم معلوماتها، بينما لم يدرك آخرون أهمية المعلومات كمصدر استراتيجي.

وقد أوصى الباحثان بإمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة في استراليا والدول المشابهة لها اقتصاديا وثقافياً للحصول على منظور محلي لممارسة تخطيط الأعمال، وكذلك تصميم بعض المناهج والدورات لمديري الأعمال الحاليين والمحتملين.

أما دراسة (Ritchie & Brindley, 2001) التي أجريت في بريطانيا فقد استهدفت الإجابة عن عدة تساؤلات منها: هل جودة وكمية المعلومات تؤدي إلى تقليل حالات عدم التأكد وتحسين مدى الإحساس بالخطر في حالات اتخاذ القرار تحت هذه الظروف؟ أم أن الإحساس بالخطر مرتبط بمواجهة القرارات نفسها؟ وهل قدرة المديرين على توسيع قاعدة البيانات النابعة من التكنولوجيا الجديدة تؤدي إلى تحسين عملية اتخاذ القرار تحت ظروف الخطر؟

وقد تشكّلت عينة الدراسة من (٥٠) مديراً من المديرين التنفيذيين في الإدارة الوسطى في منظمات بريطانية متعددة ومن وظائف أعمال مختلفة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإحساس بالخطر الفردي يكون مبكراً في عملية اتخاذ القرار تحت ظروف عدم التأكد، وغالباً ما يظهر الإحساس بالخطر عند التعامل مع قواعد البيانات غير الكفؤة، كما وجدت أن متخذ القرار يختار المعلومات التي تدعم الإحساس المبدئي والخيارات الضمنية انتقائيا ويتجاهل البيانات التي يمكن أن تخلق التحدي له.

وقد اقترح الباحثان نموذجاً لفحص معلومات خاصة قابلة للتنبؤ، ونماذج سلوك متخذ القرار في حالات عدم التأكد والخطر. كما ذكرا أن معالجة المعلومات القديمة تؤدي إلى التضييق على الأداء بين البدائل المتاحة، وأن الثقة في توفر تحليل المعلومات والقدرات لدى متخذ القرار تدعم جميعها الكفاءة في المهارات والمعرفة المطلوبة.

وقد ركّزت دراسة (Kumar & Plovia, 2001) التي أجريت في أمريكا على معرفة مدى نجاح نظام المعلومات التنفيذي على المستوى العالمي، إذ تم اعتماد عينة من خمس شركات عالمية تم مقابلة مديريها التنفيذيين، واعتماد عينة أخرى تكونت من (٥٠٣) شركات في مختلف أنحاء امريكا تم توزيع الاستبانات على المديرين فيها بالبريد. وقد توصلت الدراسة إلى أنه في ظل الانفتاح العالمي وظهور الشركات العالمية، أصبحت الحاجة ملحة لدى المديرين التنفيذيين في الفروع المنتشرة في العالم، إلى نظام معلومات عن البيئة التنافسية، والتهديدات التي يمكن أن تواجه هذه الشركات عالمياً، بالإضافة إلى حاجتهم إلى المعلومات الداخلية المتوفرة على قاعدة البيانات في المركز الرئيس والفروع في مختلف أنحاء العالم، لدعم اتخاذ القرارات، وهو ما أطلق عليه نظام المعلومات التنفيذي العالمي.

كما قدم الباحثان التوصية بأن التحدي الرئيس الذي يواجه الشركات، هو تنظيم المعلومات داخل نطاق عالمي يغطي احتياجات المديرين التنفيذيين من المعلومات العالمية والمحلية، يضمن توفير المعلومة في الوقت المناسب للمساعدة في اتخاذ القرار.

لقد أدت العلاقات الجديدة بين المنظمات ونظم المعلومات إلى علاقات تبادلية بينهما، لذلك فإن التغير في الاستراتيجية والقوانين والمبادئ والإجراءات يتطلب تغيرات في الأجهزة والمكونات المادية وقاعدة البيانات والاتصالات خاصة بعد زيادة التطور في الاتصالات وطاقة تخزين المعلومات التي تدعم انطلاق أنواع جديدة من البرمجيات وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، كما أن أي تغير في نظم المعلومات لا بد أن يصاحبه تغيّر في المنظمة.

لذا فان هذه العلاقة أصبحت معيارية، ولا بد من أخذها بعين الاعتبار، خاصة عندما يخطط المدير لعدة سنوات مستقبلية، إذ أصبح التخطيط يعتمد أكثر على نوعية نظم المعلومات في المنظمات.

ومما سبق نستنتج أن التناغم بين استراتيجية المنشأة ونظم المعلومات مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين قوى التغير والتكلفة والفاعلية، سيؤدي إلى قرارات أكثر فاعلية وأفعال تؤدي إلى تأمين قيمة مستدامة (Applegate & McFarlan & McKenney, 1999: 201).

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

لقد توصلت الدراسات السابقة الأردنية والعربية إلى العديد من النتائج، وقدمت العديد من التوصيات، لكنها تركزت في غالبيتها على دراسة المستوى التشغيلي والمستوى الإداري، ولم تتناول المستوى الاستراتيجي بشكل كاف، كما ركز بعضها على تكنولوجيا المعلومات التي تعتبر جزء من موارد نظم المعلومات الإدارية، وقد ركزت هذه الدراسات على قطاع البنوك والتأمين والاتصالات الأردنية ولم تتناول القطاع الصناعي رغم أهميته المتزايدة.

بينما تناولت الدراسة الحالية قطاعا مهما هو الشركات الصناعية الأردنية المسجلة في بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية لما لهذا القطاع من أهمية كبرى في الاقتصاد الوطني. وستعمل بداية على دراسة العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية واستراتيجية المنشأة، وكيف يمكن لهذه النظم أن تساعد في تحقيق أهداف وغايات المنشأة، وأن تعمل على خلق قيمة مضافة لوحدات الأعمال التابعة، تأمين الرضا لأصحاب المصالح المختلفة.

كما أن الدراسات السابقة الأجنبية قد توصلت إلى العديد من النقاط الهامة خاصة فيما يتعلق بقرارات نشر تكنولوجيا المعلومات في السياق المحلي والعالمي، وطرق التخطيط الاستراتيجي لنظم المعلومات. مع التأكيد على إشراك الجميع في نظم المعلومات وبجميع المراحل. إلا أنها جرت في بيئات غربية بريطانية وأمريكية، ولم تتناول العلاقة بين نظم المعلومات الإدارية واستراتيجية المنشأة ودورها في إضافة قيمة لوحدات الأعمال المختلفة في المنظمة، وتأمين الميزة التنافسية لها.

أما الدراسة الحالية، فتبحث في البيئة الأردنية وتهدف إلى تحديد أنواع نظم المعلومات الإدارية المستخدمة في الشركات الصناعية الأردنية، ومدى العلاقة والاثر اللذين يربطان بين نظم المعلومات الادارية بأنواعها ومواردها المختلفة واستراتيجية المنشأة بجوانبها الرئيسة الأربعة، بما يعظم الفائدة من نظم المعلومات الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية.

منهجية الدراسة:

نوع وطبيعة الدراسة: تعتبر هذه الدراسة أساسية من حيث الأسلوب، وارتباطيه سببية من حيث الغرض، أما من حيث تخطيط وضبط الدراسة فهي مسحيّة بالعينة.

مجتمع الدراسة: تكوّن مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية. وقد وجد أنه يتكون من (٨٤) شركة منها (٣٤) شركة في السوق الأول، و(٥٠) شركة في السوق الثاني (بورصة عمان، ٢٠٠٦).

عـينة الدراســـة: اعتمد الباحثان أسلوب العينة الطبقية العشوائية المتـساوية لسحب العينة من المجتمع. ولتحديد حجم العينة المناسب، تم اعتماد الصيغة التي حددها (Cochran, 1977: 78) في قانوني تحديد حجم العينة المبدئي والنهـائي، والتي جمعها (Daniel, 1999: 81) في قانون واحد يأخذ بعين الاعتبـار حجـم مجتمع الدراسة وهي:

$$n = \frac{N * (t)^2 * (S)^2}{\{(d)^2 * (N-1)\} + \{(t)^2 * (S)^2\}}$$

من المعادلة يتبيّن أن حجم العينة النهائي المطلوب (٤٠) شركة صناعية، لذا قرر الباحثان أخذ (٤٢) شركة صناعية من الشركات المدرجـة فـي بورصـة عمان/ سوق الأوراق المالية بحيث تمثل (٥٠%) من مجتمع الدراسة.

ويمكن ملاحظة أن العدد الذي تم سحبة يمثل (٦٠%) من إجمالي الشركات المسجلة في السوق الأول، و(٤٠%) من الشركات المسجلة في السوق الثـاني. علما بأن حجم العينة (٥-٢٠%) من أفراد المجتمع في الدراسات المسحيّة يعتبر مقبولاً لأغراض التحليل الإحصائي. وفي الدراسات الارتباطية فإن (٣٠) فـرداً لكل متغير في الارتباط والانحدار يعتبر مقبولاً إحصائياً (Gay, 1980; Brog & Gall,1979 مقتبسة عن عودة والخليلي، ٢٠٠٠: ١٧٧).

كما يؤكّد (Krejcie & Morgan, 1970)، و(Roscoe, 1975) أن حجم العينة أكبر من (٣٠) يعتبر مناسباً لكثير من البحوث في المجتمعات الـصغيرة. وما سبق يؤكّد أن عينة الدراسة المختارة تخضع لجميع المعايير الـسابقة ممـا يؤكّد صلاحيتها للتحليل والقدرة على تعميم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة.

لقد بلغ مجموع الاستبيانات الموزعة (١٤٧) استبيانا. وقد بلغ مجموع الاستبيانات المسترجعة (١٤٤) استبانة فرزت جميعها وتبيّن أن (١٤٢) منها صالحة للتحليل، وبذلك تشكّل الاستبيانات المسترجعة الصالحة للتحليل ما نسبته (٩٦,٦%) من مجموع الاستبيانات الموزعة على عينة الدراسة.

وحدة التحليل: العاملون في الإدارة العليا ممثّلين في المدير العام ونواب ومساعدي المدير العام ومدير وحدة نظم المعلومات ومديري الوحدات التنظيمية في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية.

طرائق جمع البيانات:

البيانات الثانوية: وتتمثل في الكتب والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، والدراسات المختلفة المنشورة، كما تمت الاستعانة بالمعلومات التي وفرتها وزارة الصناعة والتجارة الأردنية والمدن الصناعية الأردنية، ومؤسسة تنمية الصادرات الأردنية.

البيانات الأولية: اعتمد الباحثان على أسلوبين في جمع البيانات الأولية التي توضّح الظاهرة، إذ تم إجراء عدد من المقابلات غير المهيكلة مع المديرين بهدف توضيح المتغيّرات وتعزيز المعلومات التي يمكن الوصول إليها، كما تم إعداد استبانة خاصة وتطويرها شملت متغيّرات الدراسة المختلفة، اعتمد فيها نظم المعلومات الإداريّة متغيرا مستقلا، أما المتغير التابع فقد شمل الجوانب المختلفة في استراتيجية المنشأة.

وللإجابة عن أسئلة الاستبانة والتعرّف إلى مدى الموافقة على الفقرات المختلفة للنموذج، فقد اعتمد الباحثان على مقياس ليكرت الخماسي لقياس

استجابات أفراد عينة الدراسة، إذ تبيّن أن هذه الصيغة من مقياس ليكرت الخماسي قد اعتمدت في العديد من الدراسات الأجنبية التي تخصصت في دراسة بيان الأثر مثل: دراسة (Doll & Trokzadeh, 1998)، ودراسة (Palvia, 1997). وقد ترجمت الاستجابات عند التحليل كالتالي: (أبداً=١، قليلة=٢، متوسطة=٣، عالية=٤، عالية جداً=٥).

وعند التعليق على المتوسط الحسابي للمتغيّرات في نموذج الدراسة للوصول إلى مدى درجة الموافقة على كل متغير فقد تم ترجمة المتوسط الحسابي لفظياً بالشكل التالي: (أقل من ١,٥= لا توجد درجة موافقة، ١,٥ – أقل من ٢,٥= درجة موافقة قليلة، ٢,٥ – أقل من ٣,٥= درجة موافقة متوسطة، ٣,٥ – أقل من ٤,٥= درجة موافقة عالية، ٤,٥ فأكثر= درجة موافقة عالية جداً). أما طريقة توثيق البيانات والمراجع المختلفة فقد اعتمد الباحثان طريقة:

Manual of the American Psychological Association - APA, (2003).

ولاختبار ثبات الاستبانة فقد اجري اختيار كرونباخ–الفا لمتغيرات الدراسة المختلفة، وقد جاءت قيمة ألفا للمتغيرات المستقلة (٠,٩٥١٧)، بينما بلغت في المتغيرات التابعة (٠,٩٨٠٧)، وبقيمة أجمالية لمجموع فقرات الاستبانة (٠,٩٨١٩)، وهي معاملات دالّة على ثبات الاستبانة.

المتغيرات والمقاييس: اشتملت أداة الدراسة/ الاستبانة على ثلاثة أجزاء رئيسة هي:

الجزء الأول: شمل المعلومات التعريفية عن العاملين في المنظمات، وتضمن أسئلة المعلومات العامة من ١–١٠.

الجزء الثاني: شمل الأسئلة الخاصة المتعلقة بمدى توفر أنواع نظم المعلومات الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية وقد شملت الأسئلة من ١-١٠/أ، كما شمل على الأسئلة المتعلقة بمدى توفر موارد نظم المعلومات الإدارية في الشركات الصناعية الأردنية وقد شملت الأسئلة من ١١-٢٥/أ.

الجزء الثالث: شمل الأسئلة المتعلقة باستراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الأردنية، وقد شملت الأسئلة من ١-٥٤/ ب.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليلات الإحصائية المختلفة، سواء في الإحصاء الوصفي للوصول إلى العديد من المعلومات التي تصف عينة الدراسة، إذ تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لتقديم وصف شامل لدرجة موافقة أفراد عينة الدراسة على الفقرات المختلفة.

كما تم استخدام الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي) لاختبار فرضية الدراسة الأساسية. وعند التعليق على ترجمة قوة معامل الارتباط لفظيا اعتمد على التصنيف الذي اعتمده (Hinkle & Wiersma & Jurs, 1979) والذي يحدد: (٠,٠ – أقل من ٠,٣=منخفض جداً، ٠,٣ – أقل من ٠,٥=منخفض، ٠,٥ – أقل من ٠,٧=متوسط، ٠,٧ – أقل من ٠,٩=عال، ٠,٩ – ١,٠=عال جداً).

ولبيان أثر نظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة، فقد استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المسار، حيث استخدم هذا الأسلوب من قبل العديد من الباحثين عند دراسة الأثر أمثال: (Ward & Duray & Leong, 1995; Badri & Davis & Davis, 2000 ;Amoako-Guampah & Boye, 2001)

وقد استخدم هذا الأسلوب بهدف الوصول إلى المتغيّرات المؤثّرة بدلالة معنوية في نموذج تحليل المسار لعوامل نظم المعلومات الإداريّة (الأنواع والموارد) على المتغيّرات التابعة/ الجوانب الرئيسة في استراتيجية المنشأة، مع تحديد معامل المسار لكل متغير (المعاملات المعيارية Standardized Coefficients) ومستوى دلالة بيتا المعنوية وذلك لاختبار الفرضيات الفرعية المختلفة من الفرضية الأساسيّة، والوصول إلى نسبة العوامل المفسّرة التي يفسّرها العامل المستقل في تباين المتغير التابع عند اختبار الفرضية الأساسية.

وصف الخصائص التعريفية لأفراد عينة الدراسة:

لقد تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية للمديرين العاملين في الشركات الصناعية الأردنية، من أجل استكشاف بعض الحقائق المتعلقة بهذه الفئة من العاملين في تلك الشركات، وقد ضمت هذه المتغيرات: (الجنس، الحالة الاجتماعية، الوظيفة، المستوى التعليمي، العمر، عدد سنوات الخبرة).

الجدول (١)

الخصائص التعريفية لأفراد عينة الدراسة (ن=١٤٢)

المتغير	الفئـــــات	التكرار	النسبة المئوية
الجنس.	ذكر	١٢١	٨٥,٢
	أنثى	٢١	١٤,٨
الحالة الاجتماعية.	متزوج	١٢٦	٨٨,٧
	أعزب	١٦	١١,٣
الوظيفة التي تعمل بها.	مدير عام	١٤	٩,٨
	مدير دائرة	٦٤	٤٥,١
	مدير دائرة نظم	١٦	١١,٣
	رئيس قسم	٤٨	٣٣,٨
المستوى التعليمي.	الثانوية العامة فما دون.	٢	١,٤
	دبلوم كلية مجتمع.	١١	٧,٧
	بكالوريوس.	١١١	٧٨,٢
	دراســـــات عليـــــا (ماجستير/دكتوراه).	١٨	١٢,٧
العمر.	أقل من ٣٠ سنة.	٩	٦,٣
	٣٠ سنة – أقل من ٤٠ سنة.	٥٦	٣٩,٤
	٤٠ سنة – أقل من ٥٠ سنة.	٥٥	٣٨,٧
	٥٠ سنة فأكثر.	٢٢	١٥,٥
سنوات الخبرة.	أقل من سنة.	–	–
	سنة – أقل من ٥ سنوات.	٢٠	١٤,١
	٥ سنوات – أقل من ١٠سنوات.	٤٦	٣٢,٤
	١٠ سنوات فأكثر.	٧٦	٥٣,٥
المجمـــــــــــوع		١٤٢	١٠٠,٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

يتبين من الجدول (١) أن (١٤,٨%) من عينة الدراسة هم من الإناث، بينما بلغت نسبة الذكور (٨٥,٢%)، وهذا يعكس استمرار تدني نسبة مشاركة الإناث في تولي المراكز القيادية على مستوى الشركات الصناعية رغم تحسن النسبة المذكورة عن السنوات السابقة.

كما يلاحظ أن المتوسط العمري يميل لصالح الفئة المتوسطة، حيث وجد أن (٧٨%) من المديرين هم من الفئة بين (٣٠ سنة – أقل من ٥٠ سنة). وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة حيث وجدت زير (٢٠٠٢: ٨٤) أن هذه الفئة تمثل (٦٤,٨%)، بينما وجد المشاقبة (٢٠٠٣: ٩١) أنها (٦٦,٨%) وقد يعزى الاختلاف البسيط في النسبة بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، إلى أن تلك الدراسات تناولت قطاع المصارف الذي يتميز بتجديد العاملين لدية بينما تناولت الدراسة الحالية القطاع الصناعي الذي يحتفظ بالعاملين زمنا أطول. أما فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية فقد تبين أن (٨٨,٧%) من عينة الدراسة متزوجون، وقد يساعد ذلك في استقرار الأداء لدى المديرين في الشركات الصناعية الأردنية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن (٧٨,٢%) من عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، أما حملة الشهادات العليا فيمثلون ما نسبته (١٢,٧%) من العينة، وأن (٨,١%) من العينة هم من حملة الدبلوم فما دون، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه زير (٢٠٠٢: ٨٣)، ولكنها خالفت النتائج التي توصل إليها المشاقبة (٢٠٠٣: ٩٢)، حيث ذكر أن حملة الدبلوم يمثلون (٢٦,٢%) وبأنهم يحتلون المراكز الإدارية المتقدمة في البنوك الأردنية، وقد يكون سبب هذا الاختلاف في النتائج مع الدراسة الحالية هو اختلاف القطاع المبحوث.

أما فيما يتعلق بالمستوى الإداري، فإن (٩,٨%) من أفراد العينة يشغلون منصب مدير عام، بينما (٥٦,٤%) يشغلون وظيفة مدير دائرة، أما رؤساء الأقسام فقد شكلوا ما نسبته (٣٣,٨%).

كما يتضح من الجدول أن ما نسبته (٥٣,٥%) من عينة الدراسة يمتلكون خبرات واسعة (١٥ سنة فأكثر)، تلاها من يملكون خبرات ما بين (٥ سنوات – أقل من ١٥ سنة) إذ بلغت (٣٢,٤%) وهم فئة تملك من الخبرات الصناعية ما يؤهلهما للتفاعل مع التغيرات المحتملة في نظم المعلومات الإدارية واستراتيجية المنشأة. أما من يملكون خبرات أقل من خمس سنوات، فقد شكلوا ما نسبته (١٤,١%) وهي فئة الدم الجديد الذي يرفد الشركات الصناعية.

اختبار الفرضيات ومناقشتها:

وفيما يلي نتائج اختبار الفرضية الأساسية بفروعها المختلفة:

أ. أثر نظم المعلومات الإداريّة على المنظور والرؤية العامة:

يبيّن الجدول (٢) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار تحليل الانحدار المتدرّج (Stepwise Regression)، كما يبيّن الجدول (٣) نتيجة تحليل معاملات الانحدار (Coefficients) اللازمة لاختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الأساسية القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على المنظور والرؤية العامة في الشركات الصناعية الأردنية".

الجدول (٢)

تحليل الانحدار المتدرّج لمتغيّرات نظم المعلومات الإداريّة على المنظور والرؤية العامة

النموذج Model	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	خطأ التقدير (SE)	قيمة ف (F)	مستوى الدلالة Sig.
١ أنواع نظم المعلومات الإداريّة	**٠,٦٨٧	٠,٤٧١	٠,٥٢١٥	١٢٤,٨٣٤	٠,٠٠٠[a]
٢ أنواع نظم المعلومات الإداريّة موارد نظم المعلومات الإداريّة	**٠,٦٩٨	٠,٤٨٧	٠,٥١٥٤	٦٦,١٠٢	٠,٠٠٠[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS) **Correlation is Significant at the 0.01 Level (2 tailed)

موارد نظم المعلومات الإداريّة:انواع نظم المعلومات .b أنواع نظم المعلومات الإداريّة، (الثابت): المتنبئ a الإداريّة,(الثابت): المتنبئ

تؤكّد نتائج الجدولين (٢، ٣) وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة بين نظم المعلومات الإداريّة والمنظور والرؤية العامة بلغت قيمتها (٠,٦٩٨) بدلالة معنوية ($P \leq 0.01$).

كما يتبيّن من نتائج تحليل الانحدار أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة ومواردها قد أثرت على المنظور والرؤية العامة، إذ تبيّن أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر $\beta = 0.486, P \leq 0.01$) على المنظور والرؤية العامة. بينما تبيّن أن موارد نظم المعلومات

الإداريّة تملك تأثيراً إيجابياً مباشراً وبدلالة إحصائية ($\beta = 0.237, P \leq 0.05$) على المنظور والرؤية العامة.

الجدول (٣) نتيجة تحليل معاملات الانحدار (a)

النموذج Model	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة Sig.
	معاملات المتغيّرات B	الخطأ المعياري Std. Error	بيتـــا Beta (β)		
١ الثابت	٠,٢٣٢	٠,٨٠٣		٣,٤٦٠	٠,٠٠١
أنواع نظم المعلومات الإداريّة	٠,٠٦٨	٠,٧٥٦	٠,٦٨٧	١١,١٧٣	٠,٠٠٠
٢ الثابت	٠,٢٣١	٠,٧٤٤		٣,٢٢٠	٠,٠٠٢
أنواع نظم المعلومات الإداريّة	٠,١٢٥	٠,٥٣٦	٠,٤٨٦	٤,٢٨٦	٠,٠٠٠
موارد نظم المعلومات الإداريّة	٠,١٢٢	٠,٢٥٥	٠,٢٣٧	٢,٠٩٠	٠,٠٣٨

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)
a. المتغير التابع: (المنظور والرؤية العامة)

كما تبيّن أن معامل التحديد (R^2) بلغ (٠,٤٨٧)، وهذا يعني أن نظم المعلومـــات الإداريّة بأنواعها ومواردها مجتمعة قد فسّرت ما مقداره (٤٨,٧%) من التبـــاين في المنظور والرؤية العامة. كما يلاحظ من تباين تحليل الانحـــدار (ANOVA) أن قيمة الاختبار الإحصائي (F) قد بلغت (٦٦,١٠٢) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P \leq 0.01$).

إن ما سبق من تحليل يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية الفرعية البديلة الأولى القائلة: "**يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على المنظور والرؤية العامة في الشركات الصناعية الأردنية**".

ب. أثر نظم المعلومات الإداريّة على الغايات والأهداف:

يبيّن الجدول (٤) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار تحليل الانحدار المتدرّج، كما يبيّن الجدول (٥) نتيجة تحليل الانحدار اللازمة لاختبار الفرضية الفرعية الثانية القائلة: "**يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على الغايات والأهداف في الشركات الصناعية الأردنية**".

الجدول (٤)

تحليل الانحدار المتدرّج لمتغيّرات نظم المعلومات الإداريّة على الغايات والأهداف

الخطوة Model	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	خطأ التقدير (SE)	قيمة ف (F)	مستوى الدلالة Sig.
١ أنواع نظم المعلومات الإداريّة	**٠,٦٩٥	٠,٤٨٤	٠,٥٤١٩	١٣١,٠٧٦	٠,٠٠٠[a]
٢ أنواع نظم المعلومات الإداريّة موارد نظم المعلومات الإداريّة	**٠,٧٠٨	٠,٥٠١	٠,٥٣٤٤	٦٩,٨٦٠	٠,٠٠٠[b]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

**Correlation is Significant at the 0.01 Level (2 tailed)

a موارد نظم المعلومات الإداريّة:انواع نظم المعلومات الإداريّة، (الثابت): المتنبئ b. أنواع نظم المعلومات الإداريّة,(الثابت): المتنبئ

الجدول (٥)

نتيجة تحليل معاملات الانحدار (a)

النموذج Model	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	مستوى الدلالة Sig.
	معاملات المتغيّرات B	الخطأ المعياري Std. Error	بيتـــا Beta (β)		
١ الثابت	٠,٦٣٦	٠,٢٤١		٢,٦٣٨	٠,٠٠٩
أنواع نظم المعلومات الإداريّة	٠,٨٠٥	٠,٠٧٠	٠,٦٩٥	١١,٤٤٩	٠,٠٠٠
٢ الثابت					
أنواع نظم المعلومات الإداريّة	٠,٥٧١	٠,٢٤٠		٢,٣٨٣	٠,٠١٩
موارد نظم المعلومات الإداريّة	٠,٥٦٢	٠,١٣٠	٠,٤٨٥	٤,٣٣٤	٠,٠٠٠
	٠,٢٨٢	٠,١٢٧	٠,٢٤٩	٢,٢٢٤	٠,٠٢٨

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)
a. المتغير التابع: (الغايات والأهداف)

تؤكّد نتائج الجدولين (٤، ٥) وجود علاقة ارتباط إيجابية عالية بين نظم المعلومات الإداريّة والغايات والأهداف بلغت قيمتها (٠,٧٠٨)، وبدلالة معنوية ($P \leq 0.01$). كما تبيّن من نتائج تحليل الانحدار أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة ومواردها قد أثرت على الغايات والأهداف. إذ تبيّن أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر ($\beta = 0.485, P \leq 0.01$) على الغايات والأهداف، وأن موارد نظم المعلومات الإداريّة تملك تأثيراً إيجابياً مباشراً وبدلالة إحصائية ($\beta = 0.249, P \leq 0.05$) على الغايات والأهداف.

كما تبيّن أن معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (٠,٥٠١)، وهذا يعني أن نظم المعلومات الإداريّة بأنواعها ومواردها مجتمعة قد فسّرت ما مقداره (٥٠,١%) من التباين في الغايات والأهداف. كما يلاحظ من تباين تحليل الانحدار (ANOVA) أن قيمة الاختبار الإحصائي (F) قد بلغت (٦٩,٨٦٠) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P \leq 0.01$).

إن ما سبق من تحليل يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية الفرعية البديلة الثانية القائلة: "**يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على الغايات والأهداف في الشركات الصناعية الأردنية**".

ج. أثر نظم المعلومات الإداريّة على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين:

يبيّن الجدول (٦) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار تحليل الانحدار المتدرّج، كما يبيّن الجدول (٧) نتيجة تحليل الانحدار اللازمة لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين في الشركات الصناعية الأردنية".

جدول (٦)

تحليل الانحدار المتدرّج لمتغيّرات نظم المعلومات الإداريّة على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين

Model	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	خطأ التقدير (SE)	قيمة ف (F)	مستوى الدلالة Sig.
١ أنـــواع نظـــم المعلومات الإداريّة	٠,٦٥٩*	٠,٤٣٥	٠,٥١٠٥	١٠٧,٦٧٧	٠,٠٠٠[a]
٢ أنواع نظم المعلومات الإداريّة مـــوارد نظـــم المعلومات الإداريّة	٠,٦٧٤*	٠,٤٥٤	٠,٥٠٣٦	٥٧,٧٢٩	٠,٠٠٠[b]

المصدر : نتائج التحليل الإحصائي (SPSS)

**Correlation is Significant at the 0.01 Level (2 tailed)

a موارد نظم المعلومات الإداريّة:انواع نظم المعلومات b. أنواع نظم المعلومات الإداريّة، (الثابت): المتنبئ الإداريّة,(الثابت): المتنبئ

الجدول (٧)

نتيجة تحليل معاملات الانحدار (a)

النموذج Model	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	مستوى الدلالة Sig.
	معاملات المتغيّرات B	الخطأ المعياري Std. Error	بيتـــا Beta (β)		
١ الثابت.	١,١١٤	٠,٢٢٧		٤,٩٠٤	٠,٠٠٠
أنواع نظم المعلومات الإداريّة.	٠,٦٨٧	٠,٠٦٦	٠,٦٥٩	١٠,٣٧٧	٠,٠٠٠
٢ الثابت.	١,٠٥٣	٠,٢٢٦		٤,٦٦٤	٠,٠٠٠
أنواع نظم المعلومات الإداريّة.	٠,٤٦١	٠,١٢٢	٠,٤٤٢	٣,٧٧٢	٠,٠٠٠
موارد نظم المعلومات الإداريّة.	٠,٢٦٢	٠,١١٩	٠,٢٥٨	٢,١٩٨	٠,٠٣٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS) تحقيق توقعات أصحاب المصالح: (المتغير التابع) a.

تؤكّد نتائج الجدولين (٦، ٧) وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة بين نظم المعلومات الإداريّة وتحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين بلغت قيمتها (٠,٦٧٤)، وبدلالة إحصائية ($P \leq 0.01$).

كما تبيّن من نتائج تحليل الانحدار أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة ومواردها قد أثرت على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين. إذ تبيّن أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر ($\beta = 0.442, P \leq 0.01$) على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين. وأن موارد نظم

المعلومات الإداريّة تملك تأثيرا إيجابيا مباشرا وبدلالة إحصائية ($\beta = 0.258, P \leq 0.05$) على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين.

وتبيّن من النتائج أن معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (٠,٤٥٤)، وهذا يعني أن نظم المعلومات الإداريّة بأنواعها ومواردها مجتمعة قد فسّرت ما مقداره (٤٥,٤%) من التباين في تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين. كما يلاحظ من تباين تحليل الانحدار (ANOVA) أن قيمة الاختبار الإحصائي (F) قد بلغت (٥٧,٧٢٩) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P \leq 0.01$).

إن ما سبق من تحليل يستدعي رفض الفرضية العدمية **وقبول الفرضية الفرعية البديلة الثالثة القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين في الشركات الصناعية الأردنية".**

د. أثر نظم المعلومات الإداريّة على تحقيق القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة:

أما فيما يتعلق بالفرضية الفرعية الرابعة والأخيرة من الفرضية الأساسية القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على تحقيق القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة في الشركات الصناعية الأردنية". فيبيّن الجدول (٨) نتائج التحليل الإحصائي لاختبار تحليل الانحدار المتدرّج، كما يبيّن الجدول (٩) نتيجة تحليل الانحدار اللازمة لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة التي تبيّن أثر نظم المعلومات الإداريّة المتمثّلة بالأنواع والموارد على تحقيق القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة.

الجدول (٨)

تحليل الانحدار المتدرّج لمتغيّرات نظم المعلومات الإداريّة على تحقيق القيمة المضافة

Model	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)	خطأ التقدير (SE)	قيمة ف (F)	مستوى الدلالة (Sig.)
١ أنـــــواع نظـــــم المعلومات الإداريّة	٠,٤٨١* *	٠,٢٣١	٠,٢٢٦	٤٢,٠٥٩	٠,٠٠٠[a]

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS) ** Correlation is Significant at the 0.01 Level (2 tailed)

أنواع نظم المعلومات الإداريّة، (الثابت) : المتنبئ .a

الجدول (٩)

نتيجة تحليل معاملات الانحدار (a)

Model	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	T	مستوى الدلالة Sig.
	معاملات المتغيّرات B	الخطأ المعياري Std. Error	بيتـــا Beta (β)		
١ الثابت	١,٨٤٣	٠,٢٥٤		٧,٢٤٢	٠,٠٠٠
أنواع نظم المعلومات الإداريّة	٠,٤٨١	٠,٠٧٤	٠,٤٨١	٦,٤٨٥	٠,٠٠٠

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي (SPSS) القيمة المضافة التي يقدها المركز للفروع التابعة
a. (المتغير التابع):

تؤكّد نتائج الجدولين (٨، ٩) وجود علاقة ارتباط إيجابية منخفضة بين أنواع نظم المعلومات الإداريّة والقيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة بلغت قيمتها (٠,٤٨١) بدلالة معنوية ($P \leq 0.01$).

كما تبيّن أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة هي العامل الوحيد من نظم المعلومات الإداريّة الذي يملك تأثيراً بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر ($\beta= 0.481, P \leq 0.01$) على القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة. بينما لم نجد تأثيراً بدلالة إحصائية لموارد نظم المعلومات الإداريّة على القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة.

وتبيّن أيضاً أن معامل التحديد (R^2) قد بلغ (٠,٢٣١)، وهذا يعني أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة المختلفة قد فسّرت ما مقداره (٢٣,١%) من التباين في القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة. كما يلاحظ من تباين تحليل

الانحدار (ANOVA) أن قيمة الاختبار الإحصائي (F) قد بلغت (٤٢,٠٥٩) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($P \leq 0.01$)

إن ما سبق من تحليل يبيّن أن مساراً واحداً على الأقل من نظم المعلومات الإداريّة يملك تأثيرا إيجابيا ومباشرا على القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة، مما يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية الفرعية البديلة الرابعة والأخيرة القائلة: "**يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة في الشركات الصناعية الأردنية**".

هـ. الأثر الكلي لنظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة.

لبيان الأثر الكلي لنظم المعلومات الإداريّة بأنواعها ومواردها المختلفة على استراتيجية المنشأة بجوانبها الرئيسة المختلفة، فإن الشكل (٢) نتائج تحليل المسار لنظم المعلومات الإداريّة واستراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الأردنية.

الشكل (٢)

نتائج نموذج تحليل المسار لعوامل نظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة

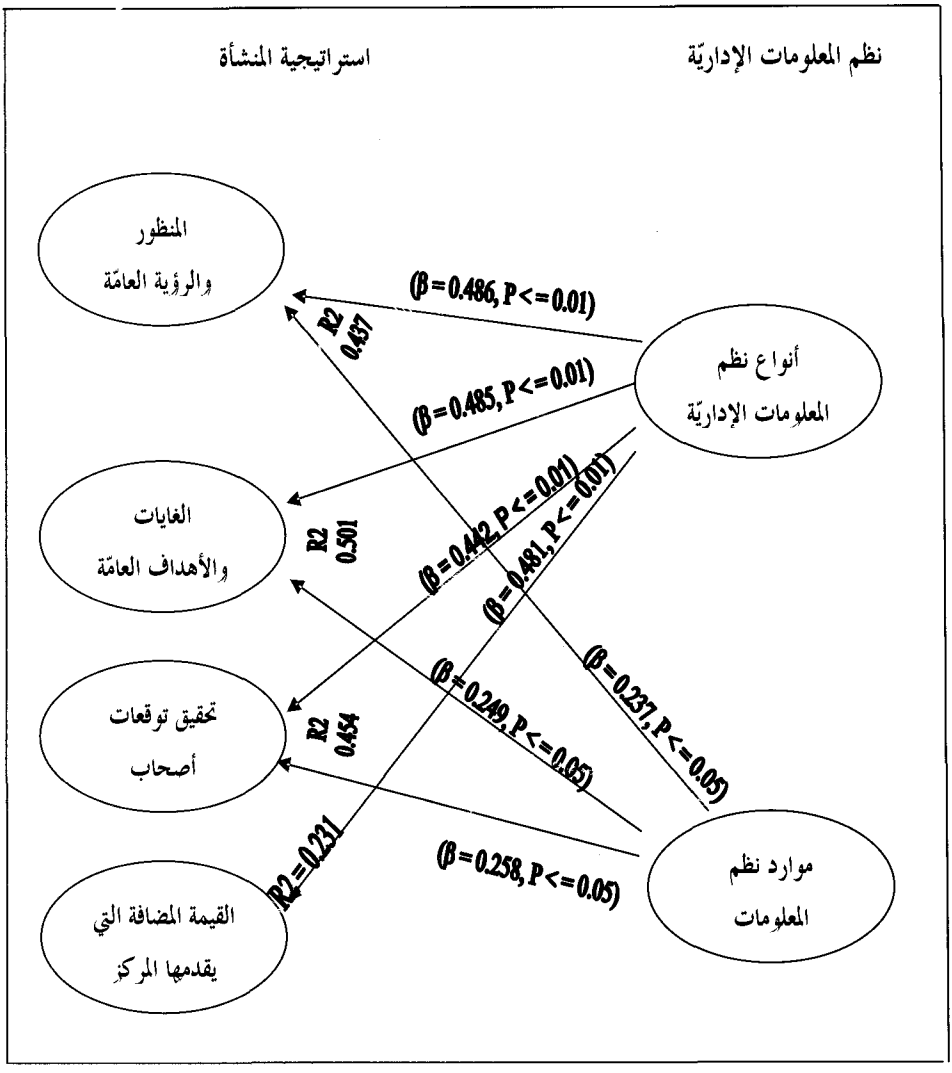

يبيّن معامل المسار/ معامل الانحدار المعياري Standardized (Regression Coefficients) الذي يظهر على الأسهم في نموذج تحليل المسار في الشكل (٢) أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بشكل إيجابي مباشر ($\beta = 0.486, P \leq 0.01$) على المنظور والرؤية، بينما أثرت موارد نظم المعلومات الإداريّة بشكل إيجابي مباشر ($\beta = 0.237, P \leq 0.05$) على المنظور والرؤية العامة. وقد فسّرت نظم المعلومات الإداريّة بأنواعها ومواردها مجتمعة ما مقداره (٤٨,٧%) من التباين في المنظور والرؤية.

وتبيّن أيضاً أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر ($\beta = 0.485, P \leq 0.01$) على الغايات والأهداف، بينما أثرت موارد نظم المعلومات الإداريّة تأثيرا إيجابيا مباشرا وبدلالة معنوية ($\beta = 0.249, P \leq 0.05$) على الغايات والأهداف. وقد فسّرت نظم المعلومات الإداريّة بأنواعها ومواردها المختلفة (٥٠,١%) من التباين في الغايات والأهداف.

كما تبيّن أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بدلالة معنوية وبشكل إيجابي ($\beta = 0.442, P \leq 0.01$)، بينما أثرت موارد نظم المعلومات الإداريّة بشكل إيجابي مباشر وبدلالة معنوية ($\beta = 0.258, P \leq 0.05$) على تحقيق توقعات أصحاب المصالح الآخرين. وقد فسّرت نظم المعلومات الإداريّة بأنواعها ومواردها مجتمعة (٤٥,٤%) من التباين في تحقيق توقعات أصحاب المصالح الآخرين.

وأخيراً أظهر معامل المسار أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة هي العامل الوحيد من نظم المعلومات الإداريّة الذي يؤثّر بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر ($\beta= 0.481, P\leq 0.01$) على القيمة المضافة لوحدات الأعمال

التابعة. وقد فسّر (٢٣,١%) من التباين في القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة.

وتؤكّد النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن متغيّرات نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بشكل إيجابي مباشر وبدلالة معنوية على الجوانب الرئيسة في استراتيجية المنشأة، حيث يلاحظ أن جميع جوانب استراتيجية المنشأة قد تأثرت بمسار واحد على الأقل من متغيّرات نظم المعلومات الإداريّة، وهذا يؤكّد أن هناك تأثيرا معنويا على محتوى استراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الأردنية. وإن كل ما سبق من نتائج يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة الأساسية القائلة: "**يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$) لنظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الأردنية** ".

مناقشة النتائج:

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الأردنية، ومن أجل بيان ذلك الأثر فقد تم وضع الفرضية الرئيسة القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الأردنية". وقد تفرع من هذه الفرضية الأساسية أربع فرضيات فرعية لقياس أثر نظم المعلومات الإداريّة على الجوانب الرئيسة في استراتيجية المنشأة، وقد توصلت الدراسة من نتائج التحليلات الإحصائية المختلفة سواء في اختبار تحليل الانحدار المتدرّج، أو تحليل معاملات الانحدار، إلى الآتي:

١. تبيّن من نتائج الدراسة أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر ($\beta = 0.486, P \leq 0.01$) على المنظور والرؤية العامة. كما تبيّن أن موارد نظم المعلومات الإداريّة تملك تأثيراً إيجابياً مباشراً وبدلالة إحصائية ($\beta = 0.237, P \leq 0.05$) على المنظور والرؤية العامة. حيث استطاعت نظم المعلومات الإداريّة أن تفسّر ما نسبته (٤٨,٧%) من التباين في المنظور والرؤية العامة في الشركات الصناعية الأردنية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$). مما يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية الفرعية البديلة الأولى القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على المنظور والرؤية العامة في الشركات الصناعية الأردنية".

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه الشبول (٢٠٠٣: ١٢٢) بأن تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في قطاع الاتصالات في الأردن تسمح برؤية أوضح للمشاكل، واختيار البدائل من خلال ما تقدمه من معلومات عن المحيط الداخلي والخارجي. وتعمل على تحسين العلاقة مع زبائن الشركة والمحافظة

عليهم واستغلال الموارد البشرية بشكل أفضل واستكشاف فرص سوقية جديدة، وتحسين صورة الشركة مما يسمح برفع جودة القرارات. أما دراسة (Falconer & Hodgett, 2003) فقد توصلت إلى أن التخطيط الاستراتيجي في نظم المعلومات باهظ التكلفة، وقد كيّفت بعض الشركات بنجاح نظرة استراتيجية لنظم معلوماتها، بينما لم يدرك آخرون أهمية المعلومات كمورد استراتيجي.

٢. لقد تبيّن أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر ($\beta = 0.485, P \leq 0.01$) على الغايات والأهداف، وأن موارد نظم المعلومات الإداريّة تملك تأثيراً إيجابياً مباشراً وبدلالة إحصائية ($\beta = 0.249, P \leq 0.05$) على الغايات والأهداف. إذ استطاعت نظم المعلومات الإداريّة أن تفسّر ما نسبته (٥٠,١%) من التباين في الأهداف والغايات في الشركات الصناعية الأردنية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$)؛ مما يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية الفرعية البديلة الثانية القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على الغايات والأهداف في الشركات الصناعية الأردنية". وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه كلّ من (Kumar & Plovia, 2001) من أن استخدام نظم المعلومات الإداريّة يقدم تحليلات عن البيئة الداخلية والخارجية ويؤدي إلى تحسين الإجراءات والسياسات، مما يسمح بتوضيح الفرص المتاحة واستغلالها، ويغطي احتياجات المديرين على المستوى المحلي والعالمي. وأخيرا تتفق النتائج مع ما قدمته نينو (٢٠٠١) من أن نظم المعلومات الإداريّة توفر معلومات إضافية لجميع المستويات الإداريّة مع زيادة الرقابة على الأعمال، وتؤدي إلى مزيد من التفويض للسلطات.

٣. لقد تبيّن أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر ($\beta = 0.442, P \leq 0.01$) على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين. وتبيّن أيضاً أن موارد نظم المعلومات الإداريّة تملك تأثيراً إيجابياً مباشراً وبدلالة إحصائية ($\beta = 0.258, P \leq 0.05$) على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين. إذ استطاعت نظم المعلومات الإداريّة أن تفسّر ما نسبته (٤٥,٤%) من التباين في تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين في الشركات الصناعية الأردنية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$). مما يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية الفرعية البديلة الثالثة القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على تحقيق توقعات أصحاب المصالح المختلفين في الشركات الصناعية الأردنية".

وتتفق هذه النتائج مع (Serafeimidis & Smithson, 2003)، حيث ذكرا أن قوة أصحاب المصالح المميزة قد تؤدي إلى فشل تطوير طرق مؤسسية جديدة في تقييم نظم المعلومات؛ لذلك لا بد من التكامل بين أصحاب المصالح والممارسين من متخذي قرار الاستثمار في نظم المعلومات. كما يؤكد المشاقبة (٢٠٠٣: ١٠٩) أن نظم المعلومات الإداريّة تساعد على إشراك المرؤوسين في صنع القرارات الإداريّة.

٤. لقد تبيّن أن أنواع نظم المعلومات الإداريّة هي العامل الوحيد من نظم المعلومات الإداريّة الذي يملك تأثيراً بدلالة معنوية وبشكل إيجابي مباشر (β=0.481, $P \leq 0.01$) على القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة. بينما لم نجد تأثيراً بدلالة إحصائية لموارد نظم المعلومات الإداريّة على القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة. كما توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات الإداريّة استطاعت أن تفسّر ما نسبته (٢٣,١%) من التباين في القيمة المضافة لوحدات

الأعمال التابعة في الشركات الصناعية الأردنية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$) وهذا يستدعي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية الفرعية الرابعة والأخيرة من الفرضية الرئيسة القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على تحقيق القيمة المضافة لوحدات الأعمال التابعة في الشركات الصناعية الأردنية".

وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، إذ توصل المشاقبة (٢٠٠٣: ١٠٧) إلى أن هناك ارتباطا ما بين نظم المعلومات الإداريّة وبين درجة المخاطرة، من خلال تقديم المعلومة الواضحة لإزالة الصعوبات من أمام متخذ القرار، وإلى أن نظم المعلومات الإداريّة تزيد من درجة المشاركة، إذ تعمل على إشراك المستخدم أيضا في صنع القرار الإداري خاصة في التسويق وصنع القرارات الإداريّة.

كما تتفق مع ما توصلت إليه نينو (٢٠٠١) من أن إدخال نظم المعلومات المتطورة يؤدي إلى تنويع الأنشطة وخلق وظائف جديدة. أما (Ritchie & Brindley, 2001) فقد ذكرا أن معالجة المعلومات القديمة تؤدي إلى التضييق على الأداء بين البدائل المتاحة، وأن الثقة في توفر تحليل المعلومات والقدرات لدى متخذ القرار تدعم جميعها الكفاءة في المهارات والمعرفة المطلوبة.

وأخيراً تؤكّد النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن متغيّرات نظم المعلومات الإداريّة تؤثّر بشكل إيجابي مباشر وبدلالة معنوية على الجوانب الرئيسة في استراتيجية المنشأة، حيث يلاحظ أن جميع جوانب استراتيجية المنشأة قد تأثرت بمسار واحد على الأقل من متغيّرات نظم المعلومات الإداريّة، وهذا يؤكّد أن هناك تأثيرا معنويا على محتوى استراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الأردنية. وإن كل ما سبق من نتائج يستدعي رفض الفرضية العدمية

وقبول الفرضية البديلة الأساسية القائلة: "يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.01$). لنظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة في الشركات الصناعية الأردنية.

ويؤكد ذلك، النتيجة التي توصل إليها المحاسنه (٢٠٠٥) من وجود أثر ذي دلالة إحصائية لكفاءة نظم المعلومات الإدارية في فاعلية القرارات الإدارية. وكذلك الطائي والكعيدي (٢٠٠٠) عندما ذكرا أن تكامل نظام المعلومات الادارية هو المرحلة التي تنتشر فيها تطبيقات نظام المعلومات الإدارية في المنظمة وتشكيلاتها الرئيسية والفرعية والأنشطة التي تمارس من قبلها من خلال وجود وحدة متخصصة لنظام المعلومات، تقوم بوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على فعاليات هذا النظام. ويتم ذلك على النحو الذي يسهم في تكامل هذه التطبيقات في إطار التناغم المطلوب بين استراتيجية المنظمة ككل، واستراتيجية نظام المعلومات الادارية وصولا لتحقيق أهداف المنظمة. وكذلك النتيجة التي توصل إليها كل من (Kumar & Plovia, ٢٠٠١) من أن نظام معلومات الإدارة العليا يساعد بتوفير المعلومات في الوقت المناسب لدعم التخطيط واتخاذ القرارات. وأخيرا تتفق النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة من حيث المبدأ مع النتائج التي توصل إليها مبارك (٢٠٠٤: ٢١٧) والتي ذكر فيها وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين تكنولوجيا المعلومات وتعزيز تنفيذ الاستراتيجية سواء في استراتيجية التنويع أو التحالفات الاستراتيجية أو التنويع الجغرافي أو التأمين الإلكتروني أو قيادة الكلفة والتمايز. وإن كانت النتائج التي توصل إليها عبارة عن نتائج جزئية من نتائج الدراسة الحالية، والتي تناولت أثر نظم المعلومات الإداريّة بأنواعها ومواردها المختلفة على استراتيجية المنشأة بجوانبها الرئيسة الأربعة في الشركات الصناعية الأردنية.

نستنتج مما سبق أن هناك تأثيرا ذا دلالة إحصائية لنظم المعلومات الإداريّة على استراتيجية المنشأة، وهذا يستدعي من الشركات الصناعية الأردنية أن تولي الاهتمام الأكبر في تطوير نظم المعلومات التي تمتلكها بأنواعها المختلفة، وأن تعمل على تعزيز وجود أنواع النظم المتطورة التي تخدم الاستراتيجية والعمل على تحقيق الترابط والتكامل فيما بينها ضمن بوتقة متكاملة في إطار نظم المعلومات الإداريّة.

كما لا بد من العمل على تعزيز الموارد المختلفة لنظم المعلومات الإداريّة، عن طريق زيادة الاستثمار في الموارد البشرية والأجهزة والبرمجيات والبيانات والشبكات والاتصالات، للوصول إلى العلاقة الأقوى بين نظم المعلومات الإداريّة واستراتيجية المنشأة، والعمل على تعزيز الأثر المحتمل الذي يمكن أن تحدثه نظم المعلومات الإداريّة في تطوير استراتيجية المنشأة بجوانبها الرئيسة الأربعة للوصول إلى استراتيجية عالمية، تستطيع أن تصل بالشركات الصناعية الأردنية إلى المناطق والدول الأخرى، وتفتح أمامها آفاقا جديدة في تعزيز موقفها التنافسي في أسواقها التقليدية، وتؤمّن لها اختراق أسواق جديدة تعمل في النهاية على تعزيز الأداء لديها، وتقوية موقفها التنافسي أمام عالم لا يعرف إلاّ الأقوياء.

التوصيات:

وفي ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة قدم الباحثان التوصيات التالية:

١. توفير قاعدة بيانات متكاملة عن الشركات الصناعية الأردنية، تكون متاحة للاستخدام للمنظمات والمستخدمين بأنواعهم المختلفة. مع التأكيد على حماية وأمن المعلومات فيها للعمل على زيادة قناعة المستخدمين لتلك المعلومات.

٢. النظر إلى نظم المعلومات نظرة تكاملية تحوي جميع نظم المعلومات المختلفة في المنشأة، والتوسع في استخدام نظم معلومات المستوى الاستراتيجي مثل: نظم دعم القرار، ونظم دعم المديرين التنفيذيين، والتي تعمل على توليد المعرفة وتساهم في التخطيط الاستراتيجي السليم للمنظمة.

٣. العمل على المواءمة بين نظم المعلومات الإداريّة بأنواعها ومواردها ومتطلبات احتياجات استراتيجية المنشأة من المعلومات في الشركات الصناعية الأردنية.

٤. تأمين موارد نظم المعلومات الإداريّة المختلفة سواء: الموارد البشرية، الموارد المادية، البرمجيات، البيانات، الشبكات والاتصالات.

٥. ضرورة إشراك المستخدمين عند تصميم نظم المعلومات للتعرف على احتياجاتهم الحقيقية من المعلومات.

٦. بناء الجسور بين الشركات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة عن طريق ربطها بشبكة من المعلومات؛ لتأمين التشابك الصحيح بين حلقات الاقتصاد الوطني. مع التأكيد على خلق نوع من التحالفات أو الاندماجات

قطاعياً بين الشركات الصناعية الأردنية؛ حتى تتمكّن من بناء نظم المعلومات الإداريّة التي تساعدها في التوسع والانتشار.

٧. زيادة التنسيق بين الشركات الصناعية الأردنية والجامعات لتأمين برامج تدريبية وتعليمية مناسبة في نظم المعلومات الإداريّة للموظفين لديها لتعزيز الأثر الإيجابي على نتائج أعمالهم في تلك الشركات؛ لأن التطوير المستمر للكوادر البشرية يمثل موردا من موارد نظم المعلومات الادارية.

٨. إشراك الشركات الصناعية الأردنية عند تصميم البرامج الجامعية، خاصة مرحلة البكالوريوس، في نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات لضمان إدخال احتياجاتها التطبيقية الحقيقية ضمن هذه البرامج.

المراجع: References

أيوب، ناديا (٢٠٠٠). كفاءة نظم تقنية المعلومات من وجهة نظر المستفيد في المنشآت الصناعية السعودية الصغيرة. ***دراسات- العلوم الإدارية***، ٢٧(١)، ١٦١-١٨٠، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

بورصة عمان/ سوق الأوراق المالية. **شركات الصناعة**. زيارة ١٧ آذار، ٢٠٠٦، على شبكة الإنترنت: www.ase.com.jo

الحسانية، سليم إبراهيم (٢٠٠٢). **نظم المعلومات الإدارية**. الأردن، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

دائرة الإحصاءات العامة (٢٠٠٦). بنك المعلومات. نظام المعلومات الوطني، زيارة ٢٤ تشرين الأول، ٢٠٠٦، على شبكة الإنترنت www.dos.gov.jo

زير، صبرينة عز الدين (٢٠٠١). ***أثر المعلومات على اتخاذ القرار في البنوك التجارية الأردنية- دراسة ميدانية***. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، اربد، الأردن.

الشبول، محمد أنور (٢٠٠٣). ***أثر المعلومات وأنظمة المعلومات الإداريّة على اتخاذ القرارات في قطاع الاتصالات في الأردن***. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإداريّة، إربد، الأردن.

الطائي، محمد عبد حسين، والعكيدي، سوسن إبراهيم رجب (٢٠٠٠). أثر نضج نظام المعلومات الإدارية في بناء هيكل القوة في المنظمة: دراسة ميدانية في عينة من المنظمات الإنتاجية. ***مؤتة للبحوث والدراسات-سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية***، ١٥(٦)، ٦٣-٩٩، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.

عودة، أحمد سليمان، والخليلي، خليل يوسف (٢٠٠٠). **الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإحصائية** (ط٢). الأردن، إربد: دار الأمل للنشر والتوزيع.

مبارك، حمد الله موسى (٢٠٠٤). ***تكنولوجيا المعلومات وأثرها على الاستراتيجية والهيكل والأداء التنظيمي: دراسة تحليلية لشركات التأمين الأردنية***. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

المشاقبة، زياد محمد (٢٠٠٣). ***دور نظم المعلومات الإداريّة في صناعة القرارات الإداريّة***. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الاقتصاد والعلوم الإداريّة، إربد، الأردن.

النجار، فايز جمعه (٢٠٠٤). ***نظم المعلومات الإداريّة وأثرها على استراتيجية المنشأة***. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

النجار، فايز جمعه (٢٠٠٧). ***نظم المعلومات الإدارية*** (ط٢). الأردن، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

نينو، ماركو إبراهيم (٢٠٠١). أثر كفاءة نظم المعلومات في فاعلية اتخاذ القرارات في فروع بنك الإسكان للتجارة والتمويل العاملة في إقليم الشمال. ***إربد للبحوث والدراسات***، ٤(١)، ١-٢٣ ، جامعة إربد الأهلية، إربد، الأردن.

Alter, Steven (2002). ***Information Systems: The Foundation of E-Business*** (4th ed.). Upper Saddle River, New Jersey: Prentice-Hall, Inc.,

Amoako-Gyampah, Kwasi, and Boye, Samuel S. (2001). Operation Strategy in an Emerging: The Case of the Ghanian Manufacturing Industry. ***Journal of Operation Management***, 19(2001), 59-70, Retrieved June 22, 2004 from http://www.elsevier.com/locate/dsw.

Applegate, Lynda M. ; McFarlan, F. Warren, and Mckenny, James L. (1999). ***Corporate Information System Management: Text And Cases*** (5th ed.). McGraw- Hill International Editions, Singapore.

Badri, Masood A.; Davis, Donald, and Davis, Donna (2000). Operations Strategy, Environmental Uncertainty and Performance: A Path Analytic Model of Industries in Developing Countries. ***The International Journal of Management Science***, 28(2000), 155-173, Retrieved June 1, 2004 from http://www.elsevier.com/locate/orms.

Brock, James R. (2001). ***Information Building. InfoWorld***, 23(40), p.47, Retrieved May 12, 2004 from http://www.search.epnet.com/direct.asp?an=01996646

Collis, David J., and Montgomery, Cynthia A. (1997). ***Corporate Strategy: Resources and the Scope of the Firm***. Irwin, Chicago: McGraw-Hill Companies, Inc.

Cochcran, W. G. (1977). ***Sampling Techniques*** (3rd ed.). New York: John Wiley & Sons, Inc.

Daniel, Wayne W. (1999). ***Biostatistics: A Foundation for Analysis in the Health Sciences*** (7th ed.). New York: John Wiley & Sons, Inc.

Dess, Gregory G.; Lumpkin, G. T., and Taylor, Marilyn L. (2005). ***Strategic Management: Creating Competitive advantage*** (2nd ed.). Boston Burr Ridge: McGraw-Hill Companies, Inc.

Doll, William J. and Trokzadeh, Gholamreza (1998). Developing A Multidimensional Measure of the System-Use in an Organizational Context. ***Information and Management***, 33(1998), 171-185.

Falconer, Donald J., and Hodgett, R. Alan (2003). ***Strategic Information Systems Planning, an Australian Experience*** .University of South Australian, North Terrace, Adelaide, Retrieved December 30, 2003 from unisa.edu.au.

Haag, Stephen; Cummings, Maeva, and Dawkins, James (2000). ***Management Information Systems for the Information Age*** (2nd ed.). McGraw-Hill Companies, Inc., Boston Burr Ridge.

Heizer, Jay, & Render, Barry (1999). ***Principles of operations management*** (3rd ed.). Upper Saddle River, New Jersey: Prentice-Hall, Inc.

Hinkle, D.; Wiersma, W., and Jurs. S. (1979). ***Applied Statistics for The Behavioral Sciences*** .Chicago: Rand McNally.

Hicks, JR., James O. (1993). ***Management Information Systems - A User Perspective*** (3rd ed.). West Publishing Company, Minneapolis/St. Paul.

Johnson, Gerry, and Scholes, Keven (2002). ***Exploring Corporate Strategy*** (6th ed.). Harlaw, England: Person Education Limited.

Khalil, Tarek M. (2000). ***Managing of Technology: The Key Competitiveness and Wealth Creation***. Singapore: McGraw-Hill Companies, Inc.

Krejcie, R. and Morgan, D. (1970). Determining Sample Size for Research Activities .***Educational and Psychological Measurement***, 30 (1970), 607-610.

Kumar, A., and Plavia, P. (2001). Key Data Management Issues in Global Executive Information System. ***Industrial Management and Data Systems***, 101(4), 153 - 164.

Laudon, Kennth C., and Laudon, Jane P. (2004). ***Management Information Systems: Managing the Digital Firm*** (7th ed.). Upper Saddle River, New Jersey: Prentice-Hall International, Inc.

Laudon, Kennth C., & Laudon, Jane P. (2006). ***Management information systems: Managing the digital firm*** (9th ed.). New Jersey: Prentice-Hall International, Inc.

Lynch, Richard. (2003). ***Corporate Strategy*** (3rd ed.). Harlow, England: Pearson Education Limited.

Manual of the American Psychological Association (5th ed.). (2003). Washington, DC: American Psychological Association.

McLeado, Jr., Raymond, & Schell, George P. (2007). ***Management information systems*** (10th ed.). Upper Saddle River, New Jersey: Pearson Education, Inc.

O'Brien, James A. (2002). ***Management Information Systems: Managing Information Technology in the E-Business Enterprise*** (5th ed.). Irwin, Boston Burr Ridge: McGraw-Hill Companies, Inc.

Palvia, Prashant C. (1997). Developing a Model of the Global and Strategic Impact of Information Technology. ***Information and Management***, 32(1997), 229-244.

Ritchie, Bob, and Brindley, Clare (2001). The Information - Risk Conundrum. ***Marketing Intelligence and Planning,*** 19(1), 29-37.

Roscoe, J.T. (1975). ***Fundamental Research Statistics for the Behavioral Sciences*** (2nd ed.). New York: Holt, Rinehart and Winston.

Serafeimidis, Vassilis, and Smithson, Steve (2003). ***Rethinking the Approaches to Information Systems Investment Evaluation.*** Working Paper Series, Department of Information Systems, London School of Economics and Political Science, Retrieved December 27, 2003 from htt://is.Ise.ac/

Turban, Efraim; Rainer, Kelly, and Potter, Richard (2003). ***Introduction to Information Technology*** (2nd ed.). New York: John Wiley & Sons Corporation.

Ward, P. T.; Duray R.; Leong, G. K., and Sum, S. H. (1995). Business Performance, Operations Strategy, and Performance: An Empirical Study of Singapore Manufacturers. ***Journal of Operation Management***, 13(1995), 99-115.

Whleen, Thomas L., and Hunger, J. David (2004). ***Strategic Management Business Policy*** (9th ed.). Upper Saddle River, New Jersey: Pearson.

العوامل المحددة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن - دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٣)

د. ثائر قدومي
أستاذ العلوم المالية والمصرفية المساعد
جامعة العلوم التطبيقية الخاصة

ملخص البحث:

هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة (العينية) في الأردن والعوامل التي تؤثر عليها للفترة (١٩٩٦- ٢٠٠٣). حيث تناول البحث دراسة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المتغير التابع) ومعدل تغيرها السنوي مع تحديد العوامل المؤثرة عليها (المتغيرات المستقلة)، والتعرف على قوة وطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، باستخدام التحليل المالي الأفقي (تحليل الاتجاهات) أولاً لجميع متغيرات الدراسة ومن ثم التحليل الإحصائي لتحديد معامل الارتباط (R) لمعرفة نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وأيضاً معامل التحديد (R^2) لتحليل مدى تأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع بشكل منفرد أولاً ومن ثم تأثير جميع المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة على المتغير التابع، ثم احتساب معامل الانحدار (B) لتحديد مقدار التغير في المتغير التابع الناشئ عن التغير في المتغير المستقل بمقدار وحدة واحدة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن تأثير المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت قوية جداً. كما تضمنت الدراسة بعض التوصيات التي تركز على ضرورة توفير العوامل والمناخ الاستثماري المناسب

لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يكون للحكومة المسؤولية الأساسية في توفير هذا المناخ مع عدم إغفال دور مؤسسة تشجيع الاستثمار في هذا الخصوص .

مفتاح الكلمات: الاستثمار الأجنبي، الاستثمارات العينية، العوامل، المتغيرات، الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

Determinant Factors Attracting Foreign Direct Investment to Jordan -An Analytical Study for the Period (1996-2003)

Thair Adnan Kaddumi , Ph. D

Abstract:

This study aims at analyzing the volume and the nature of foreign direct investments (F.D.I.) in Jordan and examining the factors affecting it for the period(1996-2003). The research examined the volume of F.D.I. (dependent factor) and its yearly variation and the factors affecting it for the period 1996-2003, therefore, a financial horizontal analysis (direction analysis) has been performed first, then a statistical study has been executed to extract correlation factor (R) to identify the relation type and its strength between dependent factor and independent factors, then determinant coefficient (R^2) has been computed to determine how much each independent factors can affect the dependent factor (F.D.I volume) separately and then collectively (as a package) , finally the regression factor (B) has been calculated to determine as how much is the amount of change in the dependent factor as a result of the change in independent factor by one unit. The study has reached several conclusions; of which the main one was: there

is a strong effect of the independent factors as one unit on the dependent factor (F.D.I.). The study also included some recommendations which can be summarized as follow: the Jordanian Government should play a major role in providing the proper climate to attract more foreign investment by making available all the necessary conditions (factors). The role of the Investment Promotion Corporation should not be ignored as well.

مقدمة :

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر موضع اهتمام الكثير من الحكومات والمنظمات والشركات والأفراد، حيث يثور الجدل حول جدوى هذا النوع من الاستثمارات والأعباء والمزايا المترتبة عليه من وجهة نظر البلدان النامية، خصوصاً فيما يتعلق بدوافع الشركات الأجنبية في القيام بالاستثمار، ومحددات هذه الاستثمارات الأجنبية، والجدوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لها، وأساليب التنظيم والإدارة وتنفيذ الأنشطة الوظيفية في الشركات الأجنبية [١].

ساهمت المستجدات والتطورات العلمية والاقتصادية المتعاقبة في توسيع قاعدة الانفتاح الاقتصادي، وقد ترتب على ذلك المزيد من التحديات أمام الدول النامية التي تعاني من خلل في هياكلها الاقتصادية وتبعيتها للبلدان المتقدمة، مما جعلها في مواجهة صعوبات عدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ودفع هذه الدول إلى العمل على معالجة هذا الخلل، من خلال السعي لإعادة هيكلة اقتصادياتها بوضع يهيئها للمنافسة فيما بينها لجذب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من مزايا هذه الاستثمارات، حتى أصبحت الاستثمارات الأجنبية هدفاً رئيسياً تسعى إليه هذه الدول لانجاز متطلبات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية [١].

لقد قامت الدول النامية بإجراء إصلاحات اقتصادية و إدارية و تشريعية عديدة بهدف إزالة القيود أمام حركة تجارتها الخارجية، وحركة رأس المال والاستثمار، والدخول إلى الأسواق العالمية، وقد نجح الكثير من هذه الدول في تحقيق معدلات نمو جيدة جراء هذه الإصلاحات[٢].

لقد كانت الأردن من الدول التي أدركت أهمية الاستثمارات الأجنبية كـأداة رئيسية للتصحيح والانفتاح الاقتصادي، و من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الاستثمارات الأجنبية ، قامت الحكومة الأردنية باتخاذ الكثير من الإجراءات التصحيحية، وسن القوانين والتشريعات، من أجل تـوفير المنـاخ الاسـتثماري المناسب، كما نجح الأردن إلى حد ما باستقطاب الاستثمارات الأجنبية في ظـل المنافسة الشديدة من قبل دول الجوار، وتقوم الحكومة الأردنية حالياً بالعمل على تكييف الاقتصاد الأردني مع المستجدات العالمية من أجل مواجهة آثار العولمـة و تحدياتها .

لا يمكن إنكار مزايا الاستثمارات الأجنبية وفي مقدمتها – زيـادة القـدرة التنافسية والإنتاجية للصناعات المحلية و العمل على زيادة فرص العمل وزيادة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية وغيرها من المزايا الأخرى التي سيأتي ذكرها بالتفصيل في سياق البحث[٣].

إن المنافع التي تحصل عليها الدول النامية جراء هذه الاستثمارات الأجنبية لها مقابل أو أعباء؛ فالشركة الأجنبية لها أهداف و دوافع تسعى إلى تحقيقها من خلال قيامها بالاستثمار الخارجي، مثل السيطرة علـى المـوارد الاقتـصادية، والصناعات الوطنية، لذا نجد أن هناك تعارضاً بين أهداف الدول المضيفة فـي تحقيق التنمية الاقتصادية وأهداف الشركات الأجنبية في تحقيق السيطرة الكاملة على اقتصاديات الدول المضيفة.

و بسبب هذا التعارض ظهر اختلاف في الآراء حول اتجـاه الاسـتثمارات الأجنبية فهناك ثلاثة آراء رئيسية – الأول يؤيـد تأييـدا مطلقـا الاسـتثمارات الأجنبية بجميع أشكالها ، والثاني يعارض معارضة تامة الاستثمارات الأجنبية ،

و الثالث يؤيد الاستثمارات الأجنبية مع وضع بعض الضوابط والمعايير لتنظيمها وانسيابها إلى داخل الدول النامية .

المحور الأول – منهجية الدراسة :

١- مشكلة الدراسة :

ترتبط أهمية تحليل الاستثمارات الأجنبية العينية من حيث نوعيتها ومقدارها، وتركزها بمقدار ونوعية المنافع والأعباء المترتبة على توطين الاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة لها. إذ إن الكثير من الدول النامية، والأردن واحدة منها، قد حزمت أمرها وقررت الاستمرار في السعي لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وهذا يستوجب معرفة وتحديد حجم ونوعية المنافع والأعباء المترتبة على ذلك[٤].

تكمن مشكلة الدراسة في معرفة محددات جذب الاستثمارات الأجنبية، ومتطلبات نجاح بعض الدول في تحقيق الاستفادة من هذه الاستثمارات مقابل إخفاق دول أخرى في هذا المجال وصولاً إلى تحديد أفضل الصيغ المناسبة لتوسيع قاعدة الاستثمارات الأجنبية وجذبها إلى الأردن .

٢- أهداف الدراسة :

إن أهمية هذه الدراسة يمكن توضيحها من خلال النقاط التالية :-

١- التعرف على نوعية ومقدار الاستثمارات الأجنبية العينية وحجمها في الأردن .

٢- التعرف على العوامل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية العينية في الأردن.

٣- تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية العينية في الأردن .

٤- التعرف على الإجراءات اللازمة التي على الدولة المضيفة اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتجنب أكبر قدر من أعبائها.

٣- فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: هناك تأثير لكل من العوامل المختلفة (المتغيرات المستقلة) وهي: معدلات التغير في كل من النفقات الرأسمالية، والصادرات، والتجارة الخارجية، ومعدل التضخم، والناتج المحلي من جهة، وبين فائدة القروض، والاستثمار الثابت كل على حدة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة أخرى.

الفرضية الثانية: هناك تأثير لكل من العوامل المختلفة(المتغيرات المستقلة) كحزمة واحدة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (المتغير التابع).

الفرضية الثالثة: يوجد علاقة بين كل من المتغيرات المستقلة على حجم الاستثمارات الأجنبية (المتغير التابع).

٤- متغيرات الدراسة:

لأغراض دراسة طبيعة العلاقة للعوامل المؤثرة على حجم الاستثمارات الأجنبية العينية في الأردن تم تحديد المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يلي :

- التغير السنوي في حجم الاستثمارات الأجنبية – متغير تابع (Y).
- المتغيرات المستقلة:

- التغير السنوي في النفقات الرأسمالية (X1).
- التغير السنوي في حجم الصادرات (X2).
- التغير السنوي في حجم التجارة الخارجية (X3).
- التغير السنوي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة (التضخم) (X4).
- التغير السنوي في الناتج المحلي (X5).
- التغير السنوي في فائدة القروض (X6).
- التغير السنوي في الاستثمار الثابت (X7).

٥- الأدوات والمقاييس:

لأغراض إثبات أو نفي صحة فرضيات البحث سيتم الاعتماد على أسلوب التحليل المالي أولاً من خلال دراسة الاتجاهات (التحليل الأفقي) للمتغير التابع وللمتغيرات المستقلة ، وأيضاً سيتم استخدام التحليل الإحصائي لحساب معامل الارتباط (R)، ومعامل التحديد (R^2)، ومعامل الانحدار(B) لدراسة قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وأيضاً مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وذلك باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package in Social Science - SPSS الإحصائي بهدف الوصول إلى هدف البحث .

٦- مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من الاستثمارات الأجنبية في الأردن، أما عينة الدراسة فهي عبارة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة (العينية) في الأردن وانتماءاتها القطاعية.

٧- الفترة الزمنية للدراسة:

تمتد فترة الدراسة لثمانية أعوام من عام ١٩٩٦ – ٢٠٠٣.

٨- أسلوب جمع البيانات:

تم الاعتماد على التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار بشكل رئيس وأيضاً تقارير البنك المركزي لأغراض التحليل المالي والإحصائي للفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٣).

المحور الثاني – الإطار النظري والدراسات السابقة :

أولاً- الإطار النظري:

يمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه " مجموعة القوانين، والسياسات، والمؤسسات الاقتصادية، والسياسية، التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر". فالمناخ الاستثماري المناسب ليس مقصورا على العوامل الاقتصادية فقط، بل يتعداها إلى الظروف الاجتماعية، والسياسية السائدة، فعدم توفير استقرار سياسي يعتبر عامل طرد للاستثمارات الأجنبية، مهما كانت الفرص والمزايا الاستثمارية المتوفرة. " فالسلامة قبل الربح مبدأ أساسي يحكم القرارات الاستثمارية في كل زمان ومكان "[٥].

١- أهمية الاستثمارات الأجنبية:

إن تنمية الاستثمار الأجنبي يمثل قاسما مشتركا للدول الغنية والفقيرة معا ، فالدول الغنية تهتم به رغبة منها في الحفاظ على مستوى تطورها الاقتصادي ، أما الدول الفقيرة فهي تهتم به رغبة منها في التخلص من الفقر ورفع مستويات

النمو الاقتصادي ، لهذا فإن عملية الاستثمار الأجنبي تستحوذ على اهتمام زائد من قبل جميع دول العالم .

إن جميع دول العالم تتنافس فيما بينها (الغنية والفقيرة) على جذب تدفق رؤوس الأموال الخارجية نحو أسواقها، فالدول النامية تهدف إلى تغطية نقص التمويل لديها، وتأسيس مشاريع تغطي حاجة السوق ، وزيادة الصادرات ودعم ميزان المدفوعات، والعمل على إدخال تكنولوجيا وتقنيات وأساليب إنتاج وإدارة حديثة [٤].

لذا يمكن القول بأن الاستثمارات الأجنبية تستحوذ على اهتمام الدول المضيفة، والتي تعمل على زيادة فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة، وتنمية المهارات الفنية، والخبرات العملية، ورفد الدولة المضيفة بالعملات الأجنبية، وإدخال التكنولوجيا والتقنية الحديثة، والعمل على إحلال المنتجات المحلية بدلا من المستوردة[٦]، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة.

٢- الاستثمار الأجنبي في الدول العربية – الأهمية والمعوقات:

لم يقتصر جذب الاستثمارات الأجنبية من قبل الدول العربية على الدول غير النفطية فقط أو الفقيرة مثل: مصر، ولبنان، والأردن، وتونس، والمغرب، بل تجاوزه إلى الدول الغنية، والنفطية، كالسعودية، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، من خلال تبنيها لبعض السياسات التي تهدف من ورائها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية[٤]، ففي السنوات القليلة الماضية، قام الكثير من الدول العربية بما فيها الأردن بتمهيد الطريق أمام هذه الاستثمارات من خلال سن القوانين والتشريعات المناسبة، ومنح الحوافز، والإعفاءات الضريبية والجمركية،

بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية[٧]. ولكن وبالرغم من هذه الإجراءات والحوافز الممنوحة، فإن حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتجاوز ١ % من حجم الاستثمار العالمي والتي بلغت ٢٥٥ مليار دولار من الإجمالي العالمي منها ٩ مليارات دولار في عام ٢٠٠٠، كما أن الاستثمارات العربية البينية خلال (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) لم تتجاوز مبلغ ١٧٤ مليار[٨]، إذ إن اختلاف السياسات الاقتصادية في الدول العربية وضعف القاعدة الإنتاجية فيها وحالة الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في بعض الدول العربية[٦]، وتحديد سقف للحد الأقصى من الملكية الأجنبية في كثير من الدول العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي، كانت من الأسباب الرئيسية لتواضع حجم الاستثمار الأجنبي في معظم دول الوطن العربي[٩]. فضلاً عن صغر حجم السوق، والبعد الثقافي، ومستوى المخاطر في بعض الدول العربية المضيفة تعتبر من العوامل التي تحد من زيادة حجم الاستثمار الأجنبي[١٠].

على اعتبار أن الوطن العربي مجتمع يمتلك من المصادر ما يؤهله لتحقيق نمو متوازن وهناك فرص حقيقية لتحويل المنطقة العربية إلى قوة اقتصادية متطورة وفاعلة، إلا أن هذا مرهون بالمزيد من الإصلاحات الهيكلية الشاملة على الصعيدين الاقتصادي والمالي، وأيضا تنشيط دور القطاع الخاص، وتوفر البني التشريعية، والمالية، والتنظيمية المناسبة، وتوفير مناخ ملائم لجذب الرساميل [١١].

٥- الاستثمارات الأجنبية في الأردن :

يعتبر الأردن من الدول التي قامت منذ فترة زمنية ليست بالقصيرة بالعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم، حيث بدأت الحكومة ومنذ عام ١٩٧٣ بتطبيق قانون الاستثمار الأجنبي، الذي يمنح المستثمرين إعفاءات ضريبية وجمركية من رسوم الاستيراد والتصدير، ومع نهاية التسعينات، كانت سلسلة القوانين قد ساعدت الأردن على تحقيق بعض احتياجاته من المشروعات الصناعية والخدمية [٨].

إن تشجيع الاستثمار الأجنبي يعتبر هدفاً رئيسياً، وأحد أولويات العمل الاقتصادي لجميع الحكومات الأردنية المتعاقبة دون استثناء بهدف زيادة وتيرة النمو الاقتصادي. وقد قطع الأردن شوطا كبيرا في هذا المجال. ولكن هل حقق الأردن طموحاته فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية ؟ وإذا كانت الإجابة بالنفي، فما هي المعوقات التي وقفت حائلا أمام هذه الطموحات ؟ أما إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هو حجم الإنجازات التي تحققت في هذا الخصوص، كل هذه التساؤلات سيتم الإجابة عنها من خلال هذه الدراسة.

٦- قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن :

تأتى أهمية الاستثمار من كونه أداة تعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة المضيفة. وفي الأردن تم سن العديد من التشريعات والقوانين المنظمة لعملية الاستثمار بما يتناسب والأهداف المرجوة منها لدعم الاقتصاد الوطني، ورفده بالعملة الأجنبية، وتوفير فرص العمل. وقد صدرت في الأردن هذه القوانين

والتشريعات لتشجيع الاستثمار الأجنبي منذ بداية الخمسينيات، والتي كانت تواكب التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يمر به البلد، ومن هذه القوانين والتشريعات [١٢]:-

١- قانون تشجيع الاستثمار وتوجيه الصناعة رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٥ .

٢- قانون تشجيع وتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٨ .

٣- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١) لسنة ١٩٦٧ .

٤- قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ .

٥- القوانين المعدلة لقانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٩٥ .

٦- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ .

وقد اشتملت القوانين السالفة الذكر على عدد كبير من التسهيلات للمستثمرين للعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم، دون عوائق ومن هذه التسهيلات إعفاءات ضريبية وجمركية، وتختص أيضا بالدخل، والأرباح، وضرائب الخدمة الاجتماعية، والأبنية والأراضي، وأيضا حوافز تتعلق بتحويل رأس المال، والرواتب، وأجور العاملين الأجانب، وعوائد رأس المال. إلا أن هذه القوانين لم تلبّ حاجة المستثمرين إلا بشكل محدود ولم تكن الاستثمارات الأجنبية ضمن المستوى المأمون. وكان لابد من صدور قانون جديد يلبي حاجات المستثمرين أكثر، ويكون له الأثر الكبير في تشجيع الاستثمار الأجنبي ، وبناء عليه تم سن قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥، وقانون تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٥ [١٢]، كمحاولة للعمل على سد وتغطية نقاط الضعف التي عانت منها القوانين السابقة، حيث منح القانون الجديد

إعفاءات جمركية وضريبية أكبر ولمدد زمنية أطول، كما أعطى للمستثمر حق التملك للمشروع وإدارته بالشكل الذي يريد دون قيد أو شرط. وفي عام ٢٠٠٣ [١٢]، صدر القانون المؤقت رقم (٦٨) حيث كان من أهم ملامح هذا القانون: الحق لأي شخص غير أردني أن يستثمر في المملكة عن طريق المشاركة أو المساهمة، على أن تحدد القطاعات والنسبة التي يحق للمستثمر غير الأردني المشاركة أو المساهمة في حدودها. ويعامل المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني، وللمستثمر الحق في إدارة المشروع بالطريقة التي يراها، وبواسطة الأشخاص الذين يختارهم، و للمستثمر غير الأردني الحق في إخراج رأسماله الذي أدخله إلى المملكة لأغراض الاستثمار، وتحويل عوائد وأرباح استثماره إلى خارج الأردن، وتصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه دون تأخير، شريطة أن يكون قد وفى بجميع التزاماته تجاه الغير، ويحق للعاملين الفنيين والإداريين غير الأردنيين في أي مشروع تحويل رواتبهم إلى خارج المملكة ووفقا للتشريعات النافذة.

٧- معوقات الاستثمار الأجنبي في الأردن :

لقد بذلت جهود ملموسة من قبل السلطات الأردنية في العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية و من خلال العمل على تحديث قوانين الاستثمارات الأجنبية، والعمل على تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار، وفي عام ١٩٩٥ تم تأسيس مؤسسة تشجيع الاستثمار من قبل الحكومة الأردنية [١٢]، والتي تمنح حوافز جذابة ومشجعة للمستثمرين الأردنيين وغير الأردنيين على حد سواء من حيث الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية، وتحويل غير مقيد لرأس المال والأرباح. وبتاريخ ١٦ / ٥ /

٢٠٠٤ بدأ العمل بالنافذة الاستثمارية لتبسيط إجراءات الحصول على الموافقة، حيث بلغ حجم الاستثمار في المشروعات من خلالها مبلغ ١٣٦,٩ مليون دينار[١٢]. كما أن الأردن يرتبط بعدة اتفاقيات مثل اتفاقية الشراكة الأردنية الأمريكية، واتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية، بغرض تنشيط الاقتصاد، والاستثمارات الأردنية، وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية من خلال التسهيلات التي تمنحها هذه الاتفاقيات .

وعلى الرغم من هذه الجهود المستمرة من قبل الحكومة الأردنية، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تشكل عائقاً أمام وصول الأردن للطموحات التي يصبو إليها، ومن هذه المعوقات : وجود البيروقراطية الإدارية، وتعدد الجهات التي يجب على المستثمر مراجعتها، واحتكار الفرص الاستثمارية المجدية من قبل مجموعة محددة من المستثمرين، وعدم وجود برنامج تسويقي يتلاءم مع السوق الأردني، وصغر حجم السوق، وارتفاع ضريبة الدخل، وضريبة المبيعات، وكذلك أسعار الطاقة وعدم وجود ثبات واستقرار للسياسات الاستثمارية والوضع السياسي في المنطقة وخصوصاً الدول العربية المجاورة للأردن، وقلة الفرص الاستثمارية وضعف الإمكانيات التنافسية في العديد من القطاعات الاقتصادية، وارتفاع تكلفة الإنتاج والتمويل، وسيطرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المؤسسات، وانخفاض مستويات الدخول والأجور وظهور البطالة[١٣].

ثانياً- الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

١- **دراسة هيل عجمي جميل (٢٠٠٢)** بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته " حيث قام الباحث بإجراء دراسة على العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر وجهود الحكومة الأردنية في جذب الاستثمارات الأجنبية ، واستنتج الباحث أن حجم الاستثمار الأجنبي ما زال قليلاً وهذا يرجع إلى عدم استقرار الظروف السياسية والاقتصادية في المنطقة وأن الناتج المحلي أكبر عامل يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ، وأوصى الباحث بضرورة توفير الظروف السياسية والاقتصادية المناسبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[١٣].

٢-**دراسة سرمد كوكب الجميل (٢٠٠٢)** بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة "، حيث قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة ظاهرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية، وتقييم الآثار الإيجابية، والسلبية لهذه الاستثمارات، وما هي المقومات التي ترتكز إليها الدول العربية من إجراءات وقوانين في سياستها لجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك في سباق تنافسي فيما بينها لجذب هذه الاستثمارات، حيث قام الباحث بتحديد مستويات السباق وترتيبها من خلال التحليل العنقودي، وتوصل إلى استنتاجات خلاصتها كانت: في تصنيف الدول العربية إلى مجاميع ، وأكد الباحث على أهمية التكلفة المباشرة وغير المباشرة التي تتعرض لها دولة معينة، وخاصة في مجال التلوث البيئي نتيجة للاستثمارات الأجنبية[١٤].

٣- **دراسة مؤسسة تشجيع الاستثمار في الأردن (٢٠٠١)** بعنوان " مناخ الاستثمار في الأردن ومصر "، حيث تم استطلاع آراء عينة عشوائية حجمها

(٣٠) مستثمراً ميدانياً ممن قاموا بتأسيس مشاريع استثمارية في مصر، والتعرف على الأسباب التي دفعتهم للاستثمار فيها، بالرغم من أن ٦٦,٦% من العينة أكدوا أنه يمكن تصنيف قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن ما بين ممتازة وجيدة، كما أظهرت الدراسة أن من العوامل المثبطة للاستثمار في الأردن هي : ارتفاع نسب الضرائب، والرسوم الجمركية، ووجود تعقيدات تتعلق بالحصول على تراخيص المشاريع، ووجود إجراءات جمركية معقدة، وقلة الشفافية، والإجراءات الإدارية المطولة والمكلفة، وارتفاع تكلفة التمويل، وعدم كفاءة الأيدي العاملة، وأوصت الدراسة بضرورة تبسيط وتحسين نظامي الجمارك، والضريبة، وتحسين أداء موظفي الجمارك وتوفير البنى التحتية اللازمة لإقامة المشاريع وتجنب التغيير المستمر في قوانين الاستثمار[١٥].

ب- الدراسات الأجنبية:

١- دراسة **Alvin & Densil** (٢٠٠٢) بعنوان " جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI للدول النامية "، قام الباحثان من خلال هذه الدراسة بالتعرف على الجهود التي تقوم بها الدول النامية لتطوير اقتصادياتها بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال تبني مجموعة من الإجراءات والنشاطات الترويجية، حيث قام الباحثان ببناء نموذج إحصائي يتكون من عدة عوامل تفسيرية والتي تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية، مثل سعر الفائدة، ومعدل النمو في الدولة، ومعدل دخل الفرد، ووضع ميزان المدفوعات للدولة المضيفة، ومستوى الثقافة. واستخلصت الدراسة أن معدل دخل الفرد يعتبر العامل الرئيسي المسؤول عن جذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى سعر الفائدة

ومستوى الثقافة. كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية من أجل زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية[١٦].

٢ - دراسة **Andrew Gilmore and Others** (٢٠٠٣) بعنوان " العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المشتركة "، كانت هذه عبارة عن دراسة مقارنة على كل من دولة البحرين وايرلندا الشمالية، للتعرف على الحوافز المقدمة ومستوى الرضا المرافق للاستثمارات الأجنبية من وجهة نظر المديرين العامين، وأسباب تفضيل دولة على أخرى في إقامة المشاريع، إن كان استثماراً أجنبياً كاملاً أو مشتركاً، واستنتجت الدراسة، أن جميع المشاريع في دولة البحرين مشتركة أما في ايرلندا فكان معظم المشاريع غير مشتركة الملكية وفقط " ٤ " مشاريع كانت مشتركة الملكية. و من العوامل الرئيسية التي تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية هي معدلات الضرائب، والبنية التحتية، والاستقرار السياسي، والتي توفرت في كلتا الدولتين ولكن بأشكال متفاوتة ، وأن تدني الأجور لم يكن من العوامل الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية، وأيضا لم يكن المستوى الثقافي ذا تأثير مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية[١٧].

٣- دراسة **M.M. Metwally** (٢٠٠٤) بعنوان " أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاتحاد الأوروبي في دول الشرق الأوسط "، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي والتصدير على كل من الأردن، ومصر، وعمان، باعتبار أن معظم الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول تأتي من دول الاتحاد الأوروبي. وتم من خلال الدراسة التعرف على مدى تأثير كل من معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات الفوائد على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال معادلة الانحدار، واستنتجت الدراسة بأن

كلاً من معدلات النمو، والفوائد، كان لها الأثر الايجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، ولكن بدرجات متفاوتة، وأن زيادة تدفق رأس المال الأجنبي يعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع والخدمات للدول المضيفة، وبالتالي زيادة الناتج القومي، وهذا يعني جذب استثمارات أجنبية إضافية[١٨].

٤- دراسة **Zekos Georgis** (٢٠٠٥) بعنوان " الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الرقمية Digital Economy "، قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل ظهور وتطور الاقتصاد الرقمي في الدول التي قامت باتخاذ إجراءات عدة لتحرير الاقتصاد، واستنتج الباحث بأن الاستثمار الأجنبي المباشر عمل على إحلال الاستيراد وأيضا دفع الشركات على تحسين وتطوير فاعلية وكفاءة الإدارة وإن إزالة المعوقات الداخلية، وحركة رأس المال ساعدت على التطور السريع في المشاريع المتعددة الجنسية Multi National Establishments وأوصى بأن الاقتصاد الرقمي يجب أن لا يكون محصوراً بالأعمال الإلكترونية أو التجارة الإلكترونية فقط[١٩].

٥- دراسة **Frank McDonald ,Heinz Tuselman and Arne Heise** (٢٠٠٢) بعنوان " الاستثمارات الأجنبية المباشرة والوظائف في الدول المضيفة "، حيث قام الباحثون في هذه الدراسة بتحري في أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في توفير الوظائف في الاتحاد الأوروبي، إذ تمت دراسة دور شركات تشجيع التصدير الألمانية في بريطانيا، التي كانت تمثل الحجم الأكبر من الاستثمارات الأجنبية الألمانية في بريطانيا، ووصل الباحثون إلى نتيجة مفادها، أن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي عمل على توفير وظائف في بريطانيا ولكن بشكل ضئيل، وأوضح الباحثون أن نتائج هذه الدراسة كانت

محدودة، بسبب صغر العينة، وعدم توفر المعلومات من قبل الشركة الأم، وأوصى الباحثون بضرورة عمل دراسة على عينة أكبر وأوسع[٢٠].

٦- دراسة **Head Thomas & Sorensen Jr. Peter (٢٠٠٥)** بعنوان"جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة: الدور الكامن للثقافة الوطنية "، قام الباحثان بالتحري في الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الدول النامية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودور ثقافة وقيم المجتمع بهذا الخصوص، وخلص الباحثان إلى أن الدول التي تتمتع بالاستقرار، وعدم وجود سلطة القوة، والمحسوبية هي الأكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية، كما خلص الباحثان أيضاً إلى أنه ليس من الضروري على الدول المضيفة العمل على تغيير ثقافتها، بل إن التطور الاقتصادي سيؤدي إلى هذا التغير، وعلى حكومات الدول المضيفة أن تتعرف على تفضيلات المستثمرين وتوفيرها[٢١].

المحور الثالث – نتائج الدراسة ومناقشتها :

أ- حجم وتطور الاستثمار الأجنبي في الأردن :

لقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن في القطاعات المختلفة للفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٣) كما هو موضح بالجدول رقم (١):

جدول (١): حجم الاستثمارات الأجنبية في الأردن في القطاعات المختلفة للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٣ (ملايين الدنانير)

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط الفترة
صناعة	25.4	223.9	184.30	369.40	195.00	765.90	277.50	239.50	285.1125
زراعة	17.8	17.1	25.60	27.90	2.20	22.70	5.10	5.90	15.5375
خدمات	104.7	138.3	271.80	151.60	596.20	92.75	18.40	16.29	173.755
المجموع	147.9	379.3	481.7	548.9	793.4	881.35	301	261.69	474.405

المصدر: من إعداد الباحث بناء على بيانات التقارير السنوية لبورصة عمان للأوراق المالية للفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٣) [٢٢].

من الجدول : (١) نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في مجموع حجم الاستثمارات الأجنبية من العام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠١ مقارنة بالعام ١٩٩٦، إذ استحوذ القطاع الصناعي على المرتبة الأولى من حجم هذه الاستثمارات إذ بلغ متوسط الاستثمار فيه ٢٨٥ مليون دينار للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٣، ثم انخفض حجم الاستثمارات وبشكل كبير في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ مقارنة بالسنوات السابقة، وهذا يرجع للظروف السياسة المحيطة بالأردن من قبل دول الجوار وعدم توفر الاستقرار السياسي فيها ، مما كان له الأثر السلبي على حجم الاستثمارات الأجنبية.

يمكن توضيح الأهمية النسبية لحجم الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة، من خلال الجدول(٢):

جدول رقم: (٢) الأهمية النسبية لحجم الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة ١٩٩٦ - ٢٠٠٣

القطاع	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط الفترة
صناعة	17.17%	59.03%	38.26%	67.30%	24.58%	86.90%	92.19%	91.52%	59.62%
زراعة	12.04%	4.51%	5.31%	5.08%	0.28%	2.58%	1.69%	2.25%	4.22%
خدمات	70.79%	36.46%	56.43%	27.62%	75.14%	10.52%	6.11%	6.22%	36.16%
المجموع	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

المصدر : من إعداد الباحث بناء على بيانات التقارير السنوية لبورصة عمان للأوراق المالية (١٩٩٦ - ٢٠٠٣) [٢٢].

من الجدول (٢) نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركزت بشكل كبير في القطاع الصناعي، حيث بلغ متوسط حجم الاستثمارات للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٣ نسبة ٦٠,٠٠ %، ثم يليه من حيث الأهمية قطاع الخدمات الذي بلغ متوسط حجم الاستثمار فيه للفترة ذاتها ٣٦,٠٠ %، أما بالنسبة لقطاع الزراعة

فكان متوسط الاستثمار لنفس الفترة ٤,٠٠ %، هذا يعني تفضيل المستثمر الأجنبي للقطاع الصناعي، بسبب ما تمنحه الدولة من مزايا ضريبية وجمركية لهذا القطاع. وهذه ميزة أساسية للاقتصاد الأردني من حيث تبوئ أهم قطاع إنتاجي للمرتبة الأولى في جذب وتمركز الاستثمارات الأجنبية فيه، مع ضرورة الاهتمام بتنمية الاستثمارات الأجنبية في القطاع الإنتاجي الثاني (الزراعة) باعتباره قد استحوذ على نسبة متواضعة من حجم الاستثمارات الأجنبية.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لحجم الاستثمار المحلي وحجم الاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الكلي في الأردن، فيمكن توضيح ذلك من خلال جدول (٣) كما يلي:

جدول (٣) : نسبة الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي إلى الاستثمار الكلي للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٣

السنة	الاستثمار الكلي	الاستثمار المحلي		الاستثمار الأجنبي	
		المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
1996	347,660,382	271,875,273	78.20%	75,785,109	21.80%
1997	379,243,880	257,113,035	67.80%	124,037,845	32.71%
1998	481,673,652	326,818,977	67.85%	154,854,675	32.15%
1999	548,881,181	364,694,990	66.44%	184,186,191	33.56%
2000	793,274,826	354,895,964	44.74%	438,378,862	55.26%
2001	881,353,867	472,252,675	53.58%	409,101,192	46.42%
2002	301,031,532	169,638,008	56.35%	131,393,530	43.65%
2003	137,600,000	110,400,000	80.23%	27,200,000	19.77%
المجموع	**3,870,719,320**	**2,327,688,922**	**60. ١%**	**1,544,937,404**	**39.9%**

الجدول من عمل الباحث بناء على معلومات التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣[١٢].

من خلال استعراض بيانات جدول (٣) نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية تراوحت ما بين ٢٠% في سنة ٢٠٠٣ و ٥٥% في سنة ٢٠٠٠ من

حجم الاستثمار الكلي المباشر في الأردن وهي تعتبر أعلى نسبة استثمار أجنبي خلال الفترة، أما متوسط الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣) قد بلغ ٤٠% من حجم الاستثمار الكلي و٦٠% للاستثمار المحلي. وفيما يتعلق بتطور حجم الاستثمار الأجنبي في الأردن (معدل التغير السنوي) خلال فترة الدراسة يمكن توضيح ذلك من خلال جدول (٤) كما يلي:-

جدول (٤) : معدل التغير في الاستثمارات الأجنبية ومتوسط التغير للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٣.

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط التغير للفترة
معدل التغير السنوي	29.06%	63.67%	24.84%	18.94%	138.01%	(6.68%)	(67.88%)	(36.29%)	19.23%

الجدول من عمل الباحث بناء على المعلومات الواردة في الجدول رقم (٣)

من الجدول رقم (٤) نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمارات الأجنبية وبنسب متفاوتة تتراوح مابين ٢٥% و ١٣٨% خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ومن ثم انخفضت لباقي الفترة وهذا قد يعود للظروف السياسية في المنطقة وأحداث ١١- سبتمبر ٢٠٠٠ التي أثرت على المنطقة العربية بما فيها الأردن. أما الاستثمارات العربية في الأردن خلال العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ فقد بلغت كما هو موضح بالجدول رقم (٥) الآتي:

جدول (٥) : حجم الاستثمار للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار للدول العربية في الأردن للعامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ (بالدينار الأردني)

الدولة	2002	2003
العراق	4,162,000	1,700,000
السلطة الوطنية الفلسطينية	3,891,484	2,190,000
سوريا	2,300,000	480,000
لبنان	700,439	255,500
قطر	450,000	100,000
ليبيا	400,000	100,000
السعودية	10,249,168	3,328,425
الإمارات العربية	350,000	200,000
مصر	100,000	50,000
البحرين	0	1,200,000
عمان	0	1,000,000
دبي	0	1,000,000
اليمن	0	200,000
المجموع	**22,603,091**	**11,803,925**

الجدول من إعداد الباحث بناءً على التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار ٢٠٠٢-٢٠٠٣[١٢].

من الجدول رقم (٥) نلاحظ أن حجم الاستثمارات العربية في الأردن كانت في عام ٢٠٠٢ أعلى منها من عام ٢٠٠٣ حيث انخفضت هذه الاستثمارات من ٢٢٦٠٣٠٩١ دينار إلى ١١٨٠٣٩٢٥ دينار بمعدل ٤٨%، وكانت استثمارات المملكة العربية السعودية الأعلى في عام ٢٠٠٢ والتي بلغت ١٠٢٤٩١٦٨ دينار أي ٤٥,٣٤% من إجمالي الاستثمارات، ولكنها تعتبر أقل من استثماراتها مقارنة مع العام ٢٠٠٣ مع حفاظها على المرتبة الأولى مقارنة مع بقية الدول الأخرى.

ولدراسة وتحليل ومعرفة أثر العوامل المؤثرة (المتغيرات المستقلة) على حجم الاستثمار الأجنبي سيتم التعرف على حجم التغير الذي حدث على هذه العوامل خلال فترة الدراسة:

أولاً – النفقات الرأسمالية :

تتمثل في الإنفاق على مشروعات البنية التحتية كالطرق والمواصلات والاتصالات والماء والكهرباء ، فزيادة الإنفاق الحكومي على هذه المشاريع يعتبر عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية ، والجدول رقم (٦) يوضح التغير السنوي في حجم الإنفاق الحكومي الرأسمالي :

جدول (٦) : معدل التغير في النفقات الحكومية الرأسمالية للفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٣

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	معدل التغير للفترة
معدل التغير	8.93%	(20.96%)	27.17%	8.45%	(15.29%)	20.25%	8.67%	10.62%	5.98%

الجدول من عمل الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ [٢٣].

من الجدول (٦) نلاحظ أن النفقات الرأسمالية في زيادة مستمرة خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء سنة ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ ، ولكن بشكل عام فإن متوسط معدل الزيادة في النفقات الرأسمالية خلال فترة الدراسة بلغت ٦% ،

وهذا يؤكد أن هناك اهتماما كبيرا من قبل الحكومة في توفير البنية التحتية المناسبة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء .

ثانياً – حجم الصادرات :

تعتبر الصادرات من العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار الأجنبي، فالزيادة في حجم الصادرات يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات الذي بدوره يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية، والجدول رقم (٧) يوضح معدل التغير السنوي في حجم الصادرات:

جدول (٧) : معدل التغير حجم الصادرات للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٣

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	معدل التغير للفترة
معدل النمو	26.50%	3.50%	2.60%	(1.90%)	0.50%	2.80%	25.10%	15.10%	7.60%	6.91%

الجدول من عمل الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة ١٩٩٨–٢٠٠٣[٢٣] .

بالنسبة للصادرات الأردنية فمن خلال الجدول (٧) نجد أن حجم الصادرات الأردنية قد انخفضت فقط في سنة ١٩٩٨ بنسبة ٢% تقريباً، أما لباقي سنوات الدراسة فقد كان هناك ارتفاع مستمر في حجم هذه الصادرات بمعدلات متفاوتة تتراوح ما بين ٣% و ٢٦% ، إذ ارتفعت الصادرات بشكل

مُطرد في سنة ٢٠٠١ بنسبة ٢٥% ، وبشكل عام فإن متوسط معدل التغير للفترة فقد كان هناك زيادة في حجم الصادرات الأردنية بنسبة ٦,٩١% للفترة وهذا يعكس الأثر الايجابي لاتفاقيات التجارة الخارجية التي وقعتها الحكومة الأردنية مع الدول المختلفة.

ثالثاً – التجارة الخارجية :

تعتبر الزيادة في حجم التجارة الخارجية من العوامل التي تعمل على تحسين ميزان المدفوعات وبالتالي فإن إتباع سياسات توسعية من قبل الحكومة التي من شأنها أن تعمل على جذب وزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح فإن انخفاض حجم التجارة الخارجية سيكون له آثار سلبية على حجم التجارة الخارجية، وجدول (٨) يوضح معدلات التغير السنوية في حجم التجارة الخارجية كما يلي:

جدول (٨) : معدل التغير في حجم التجارة الخارجية للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٣

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	معدل التغير للفترة
معدل النمو	13.60%	(2.60%)	(5.40%)	(2.00%)	17.70%	10.30%	6.40%	11.10%	6.41%

الجدول من عمل الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣[٢٣] .

من الجدول (٨) نلاحظ أنه كان هناك انخفاض في حجم التجارة الخارجية الأردنية للسنوات ١٩٩٧و١٩٩٨و١٩٩٩ على التوالي، ولكنها بدأت بالارتفاع

في السنوات اللاحقة بمعدلات تتراوح ما بين ٦,٥% و١٧,٧%، وقد كان معدل الزيادة في التجارة الخارجية لفترة الدراسة ايجابياً بمعدل ٦,٤١%، وهذه الزيادة بسبب توقيع الأردن لاتفاقيات التجارة الحرة مع أمريكا وأوروبا والتي منحت للسلع الأردنية معاملة تفضيلية وهذا عامل محفز للاستثمار الأجنبي في الأردن ، من خلال توفير أسواق خارجية للسلع المنتجة في داخل الأردن .

رابعاً – معدل التضخم :

إن ارتفاع معدلات التضخم للدولة المضيفة يعتبر عامل طرد للاستثمارات الأجنبية، وبهدف زيادة حجم الاستثمار الأجنبي على الدولة المضيفة أن تحافظ على معدلات تضخم مقبولة حسب المعايير الدولية، وجدول رقم (٩) يوضح معدلات التضخم في الأردن خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣:

جدول (٩) : معدل التغير في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة (التضخم) للفترة ١٩٩٦ – ٢٠٠٣

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط التغير للفترة
التغير النسبي	2.40%	3%	3.10%	0.60%	0.70%	1.80 %	1.80%	2.30 %	1.96%

الجدول من عمل الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣[٢٣] .

من الجدول رقم (٩) نلاحظ أن معدلات التغير السنوي في الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة في الأردن تعتبر جيدة إذ إنها تتراوح ما بين ٠,٦٠% و ٣,١٠% وتعتبر هذه معدلات جيدة وليست مرتفعة حتى مقارنة مع الدول المتقدمة. لذا فإن معدلات التضخم للفترة تعتبر جيدة وعامل جذب للاستثمار الأجنبي.

خامساً – معدل نمو الناتج المحلي :

تعتبر الزيادة في معدلات النمو في الناتج المحلي من المؤشرات الرئيسية التي تؤثر على القرار الاستثماري وزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وعادة ما يكون هناك علاقة موجبة بين الزيادة في معدلات النمو في الناتج المحلي وبين الاستثمارات الأجنبية، وجدول رقم (١٠) يوضح معدلات النمو في الناتج المحلي الأردني كما يلي:

جدول (١٠) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	متوسط التغير للفترة
معدل النمو	2.10 %	3.10 %	2.90 %	3.10 %	3.90 %	4.90 %	4.80 %	3.30 %	**3.50 %**

الجدول من عمل الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠ [٢٣].

من خلال استعراض الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن معدل النمو في الناتج المحلي الأردني للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣ تعتبر جيدة وايجابية ولكن بدرجات متفاوتة، حيث كان أعلى معدل نمو في الناتج المحلي خلال العامين٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بمعدل ٤,٩٠%و٤,٨٠% على التوالي، وكان أقل معدل نمو في سنة ١٩٩٦ بمعدل ٢,١٠%، وقد بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي للفترة ٣,٥٠% مما يمكن اعتباره عامل جذب للاستثمارات الأجنبية.

سادساً – كلفة التمويل (القروض):

كما هو معروف فإن هناك علاقة عكسية ما بين تكلفة التمويل وحجم الاستثمار، ومن أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية على الدولة المضيفة أن تعمل على تخفيض فوائد القروض، وكما هو ملاحظ من الجدول رقم(١١) فإن متوسط تكلفة الفوائد على القروض قد انخفض خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٣:

جدول رقم (١١) : يوضح معدل التغير في معدل الفائدة على القروض للفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٣

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	معدل التغير للفترة
معدل النمو	7.29 %	6.78 %	0.69 %	(0.17 %)	(9.28 %)	(9.17 %)	(8.01 %)	(4.29 %)	(2.02 %)

الجدول من عمل الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣[٢٣].

سابعاً : حجم الاستثمار الثابت:

يعتبر الاستثمار الخاص من عناصر الدخل القومي الرئيسية والذي يؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية، والجدول رقم(١٢) يوضح معدل التغير السنوي في حجم الاستثمارات الثابتة في الأردن كما يلي:

جدول (١٢) : معدل التغير في حجم الاستثمار الثابت للفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٣

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	معدل التغير للفترة
معدل النمو	3.63 %	(8.35 %)	(10.28 %)	13.47 %	(6.36 %)	(2.18 %)	4.60 %	5.33 %	(0.02 %)

الجدول من عمل الباحث بناء على المعلومات الواردة في التقارير السنوية للبنك المركزي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٣ [٢٣].

من الجدول رقم (١٢) نلاحظ أن هناك انخفاضا مستمرا خلال فترة الدراسة في حجم الاستثمار الثابت والذي له الأثر السلبي على حجم الاستثمارات الأجنبية.

وخلاصة التحليل المالي الأفقي (تحليل الاتجاهات)، نلاحظ أن هناك علاقة مباشرة بين معظم العوامل المختلفة (المتغيرات المستقلة) من جهة وبين المتغير التابع (حجم الاستثمار الأجنبي)، فقد حقق الناتج المحلي معدلات نمو جيدة ما بين ٢% - ٥% ، وكان الارتفاع في معدل التضخم ضمن المعدلات في الدول المتقدمة ما بين ١% و ٣% وهذه معدلات طبيعية ، وبالنسبة لحجم التجارة الخارجية فقد كان هناك زيادة في التجارة الخارجية للأردن خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٣ بمعدل ٦,٥%، وأيضاً زاد حجم الإنفاق الرأسمالي بمعدل ٦% تقريباً، أما فيما يتعلق بحجم الصادرات فقد كانت متوسط الزيادة للفترة (١٩٩٦-٢٠٠٣) ٧% تقريباً، وأيضاً معدلات الفوائد على القروض انخفضت خلال فترة الدراسة بمعدل ٢% أما فيما يتعلق بحجم الاستثمار الثابت فهو المتغير المستقل الوحيد الذي انخفض ولكن بمعدل قليل جداً ٠,٠٢%، كل هذه العوامل الايجابية ساعدت على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في الأردن، وفي جميع القطاعات.

أساليب التحليل الإحصائي ونتائجه :

أولاً – أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة :

للتأكد من صحة الفرضية تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

١- أسلوب الارتباط الخطي البسيط والمتعدد – Simple & Multi Linear Correlation لوصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة كل على حدة مرة، ومجتمعة معاً مرة أخرى، وذلك مع المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر). حيث يشير معامل الارتباط (R) إلى نوع وقوة أو ضعف العلاقة بين المتغيرات المستقلة (Xs) والمتغير التابع (Y). وقد تم حساب معامل التحديد (R^2) لبيان مدى تأثير المتغير أو المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

٢- أسلوب معامل الانحدار الخطي المتعدد (B)– Multi Linear Regression Coefficient، وذلك لتوضيح مقدار التغير في المتغير التابع (حجم الاستثمار الأجنبي) والناتج عن التغير في المتغير، أو المتغيرات المستقلة بمقدار وحدة واحدة. وقد تم حساب معاملات الانحدار (B) مرة بشكل منفرد، ومرة أخرى بشكل متعدد، وبناءً عليه بناء نموذج لوصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (حجم التغير في الاستثمار الأجنبي المباشر).

ثانياً – نتائج التحليل الإحصائي:

١- العلاقة الخطية البسيطة: Simple linear Relation

أ- معاملات الارتباط الخطي البسيط : تم حساب معامل الارتباط الخطي البسيط، بين كل متغير مستقل (X) وبين المتغير التابع (Y) (التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر) فلوحظ أن معامل الارتباط كان موجباً بين

المتغيرين المستقلين التابعين التاليين مع المتغير التابع، مما يشير إلى طبيعة العلاقة الطردية بينها :

١- التجارة الخارجية (X3) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي (Y) – علاقة موجبة ضعيفة .

٢- معدل الفائدة على القروض (X6) وحجم التغير في حجم الاستثمار الأجنبي – علاقة مقبولة.

وكان معامل الارتباط سالباً والذي يشير إلى علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة التالية:

١- معدل التضخم (X4) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي – علاقة ضعيفة .

٢- النفقات الرأسمالية (X1) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي – علاقة مقبولة .

٣- الناتج المحلي (X5) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي – علاقة ضعيفة .

٤- الاستثمار الثابت (X7) والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي – علاقة ضعيفة .

٥- الصادرات (X2) والتغير في حجم الإستثمار الأجنبي – علاقة ضعيفة

كما هو موضح بالجدول رقم (١٣) مما يدل على أن اثنين من المتغيرات المستقلة المذكورة سابقاً تؤثر طردياً على التغير في حجم الاستثمارات الأجنبية

أما باقي العوامل فإن ارتفاع قيمها يؤدي إلى انخفاض في التغير في حجم الاستثمارات الأجنبية .

جدول رقم (١٣) : يوضح معاملات الارتباط الخطي البسيط (R) ومعاملات التحديد (R^2) بين المتغيرات المستقلة والتغير في حجم الاستثمار الأجنبي

المتغيرات المستقلة	R	R^2	B
X1 – النفقات الرأسمالية	-٠,٦١٨	٠,٣٨٢	-٢,٣٦٨
X2 – الصادرات	-٠,٥٠٣	٠,٢٥٣	-٣,٥١٦
X3 – التجارة الخارجية	٠,١٥٨	٠,٠٢٥	١,١٦٣
X4 – التضخم	-٠,١٣٦	٠,٠١٨	-٤,٩٦٧
X5 – الناتج المحلي	-٠,٢٩٨	٠,٠٨٩	-١٩,٣٩١
X6 – فائدة القروض	٠,٦١٥	٠,٣٧٨	٢٧,٢٧٣
X7 – الاستثمار الثابت	-٠,٥٠١	٠,٢٥١	-٣,٨٥٦

الجدول من عمل الباحث بناءً على التحليل الإحصائي .

أما معاملات التحديد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (Y) وكما يشير الجدول رقم (١٣) فهي معاملات تحديد ضعيفة تراوحت قيمتها بين ٠,٠١٨ و ٠,٣٨٢ أي أن تأثير المتغيرات المستقلة منفردة كل على حدة على المتغير التابع هو تأثير ضعيف . ويفسر معامل التحديد أن ما نسبته ٠,٠١٨ من التغير في حجم الاستثمار الأجنبي سببه التغير في معدلات التضخم (X4)، وأن ما نسبته ٠,٣٨٢ من التغير في حجم الاستثمار الأجنبي سببه التغير في حجم النفقات الرأسمالية (X1) وهكذا بالنسبة لباقي معاملات التحديد للمتغيرات المستقلة الأخرى والسبب في ذلك يعود إلى أن هناك متغيرات مستقلة أخرى غير المتغير المستقل الواحد (X1) أو (X2) .....(X7) على سبيل المثال تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي، لذلك ارتأى الباحث أن يتم حساب معامل التحديد بين كل المتغيرات المستقلة التي تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي كحزمة

واحدة وبين حجم الاستثمار الأجنبي (المتغير التابع) وذلك بهدف الوصول إلى نتيجة منطقية توضح العلاقة بينهم.

٢- معاملات الانحدار الخطي البسيط - Single Linear Regression Coefficient

تم حساب معاملات الانحدار الخطي البسيط بين كل متغير مستقل والمتغير التابع فكانت قيم المعاملات والموضحة في الجدول رقم (١٤) متفاوتة ما بين (١٩,٣٩١- و ٢٧,٢٧٣) أي أن الزيادة في قيمة المتغير المستقل (الناتج المحلي) بوحدة واحدة سيؤدي إلى الانخفاض في المتغير التابع (حجم الاستثمار الأجنبي) بمقدار ١٩,٣٩١ وحدة والزيادة في قيمة المتغير المستقل (فائدة القروض) بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى الزيادة في قيمة المتغير التابع بمقدار ٢٧,٢٧٣ وحدة وهكذا بالنسبة لباقي المتغيرات المستقلة الأخرى. ولغرض تفسير العلاقة بشكل علمي ومنطقي، ارتأى الباحث أيضاً ضرورة احتساب معاملات الانحدار الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة وبين المتغير التابع ، إذ يجب عدم إغفال حقيقة أن المتغير المستقل لا يؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمعزل عن المتغيرات المستقلة الأخرى، أي أنه إذا انخفضت أو ارتفعت فائدة القروض، فمن الممكن أن يصاحب ذلك في نفس الوقت انخفاض أو ارتفاع في (النفقات الرأسمالية أو الصادرات أو حجم التجارة الخارجية أو معدلات التضخم أو الناتج المحلي أو الاستثمار الثابت)، ولذلك لابد من التعامل مع المتغيرات المستقلة معاً كحزمة واحدة، وبالتالي معرفة نوع

العلاقة بين المتغيرات وقوتها ومدى تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على الاستثمار الأجنبي العيني (المتغير التابع).

٣ – العلاقة الخطية المتعددة – Multi Linear Relation :

حيث تم حساب معامل الارتباط الخطي المتعدد بين جميع المتغيرات المستقلة والتي تبدأ من (X_1) وتنتهي ب (X_7) وبين المتغير التابع (Y) وذلك للتعرف على نوع وقوة العلاقة بين المتغيرات. فكان معامل الارتباط (R) = ١، أي أن العلاقة هي علاقة طردية تامة بين المتغيرات المستقلة والاستثمار الأجنبي، وهي أقوى علاقة يمكن الحصول عليها. أما معامل التحديد (R^2) بينهم فكان أيضاً واحد صحيح كما هو موضح في الجدول رقم (١٤)، وهذه العلاقة الخطية تبين أن ١٠٠% من التغير في المتغير التابع (Y): التغير في حجم الاستثمار الأجنبي العيني سببه التغير في المتغيرات المستقلة وليس هناك عوامل أخرى غير هذه العوامل تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي العيني بناءً على هذا التحليل غير هذه العوامل .

جدول رقم (١٤) يوضح معامل الارتباط الخطي المتعدد (R) والتحديد (R2) بين المتغيرات المستقلة مجتمعة والمتغير والتابع (Y)

Model	(R)	(R^2)
١	١,٠٠	١,٠٠

الجدول من عمل الباحث بناءً على التحليل الإحصائي .

أما معاملات الانحدار (B) وكما هو موضح في الجدول رقم (١٥) فتشير إلى أن التغير في قيمة المتغير المستقل (ضمن حزمة المتغيرات المستقلة) بمقدار

وحدة واحدة سيؤدي إلى التغير في قيمة المتغير التابع (التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر) بقيم مختلفة كما يلي :

- ٠,٨٦٧- وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X1)
- ٢,٩٦١- وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X2)
- ٨,٨٣٣ وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X3)
- ٣٧,٤٤٥ وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X4)
- ٢٤,٦٣٢ وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X5)
- ١٦,١٥٥ وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X6)
- ٧,٤٥٢- وحدة بالنسبة للعلاقة مع (X7)

جدول رقم (١٥) : يوضح معاملات الانحدار الخطي المتعدد (B) بين المتغيرات المستقلة مجتمعة وبين المتغير التابع (Y)

Model	B
Constant	-٣,٧٨٦
X1 - النفقات الرأسمالية	-٠,٨٦٧
X2 - الصادرات	-٢,٩٦١
X3 - التجارة الخارجية	٨,٨٣٥
X4 - التضخم	٣٧,٤٤٥
X5 - الناتج المحلي	٢٤,٦٣٢
X6 - فائدة القروض	١٦,١٥٥
X7 - الاستثمار الثابت	-٧,٤٥٢

الجدول من عمل الباحث بناءً على التحليل الإحصائي .

من خلال ذلك يمكن صياغة نموذج حساب مقدار التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بالاعتماد على قيم معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة كما يلي :

$$Y= -03.766 - 0.867X_1 - 2.961X_2 + 8.835X_3 + 37.445X_4 + 24.632X_5 + 16.155X_6 - 7.452X_7 .$$

فعلى سبيل المثال يمكن حساب قيمة التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر على فرض أن التغير في جميع المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المتغير التابع هي وحدة واحدة كما يلي :

$$Y= -03.766 - 0.867 - 2.961 + 8.835 + 37.445 + 24.632 + 16.155 - 7.452 = 62$$

أي أن الارتفاع في معدل التغير في المتغيرات المستقلة السبعة معاً بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى زيادة التغير في حجم الاستثمار الأجنبي العيني بمقدار (٦٢) وحدة .

بالنسبة لسعر الصرف فلم يتم أخذه بعين الاعتبار كأحد المتغيرات المستقلة، لأن الأردن ومنذ سنة ١٩٩٥ تتبع سياسة تحديد سعر ثابت لصرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي وبواقع ٠,٧٠٨ فلساً شراءً و٠,٧١٠ فلساً بيعاً [٢٣]. لهذا السبب لم يحدث أي تغير على سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال فترة الدراسة. لذلك فإن تثبيت سعر صرف الدينار الأردني مقابل الدولار الأمريكي يعتبر عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية .

النتائج والتوصيات :

أولاً – النتائج

١- هناك زيادة مستمرة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠ ومن ثم بدأت الاستثمارات في الانخفاض لبقية الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٣ ولكن بشكل عام بلغ متوسط الزيادة للفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٣ ١٩,٢٣% جدول رقم (٥).

٢- بناءً على التحليل المالي، كانت هناك علاقة طردية بين كل من معدل النمو في الناتج المحلي والتضخم وحجم التجارة الخارجية والنفقات الحكومية والصادرات من جهة، وبين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى حيث كانت معدلات النمو لجميع هذه العوامل موجبة، وبلغ متوسطها للفترة ٣,٥% ، ١,٩٦% ، ٦,٤١% ، ٥,٩٨%، ٦,٩١% على التوالي، وبالنسبة لسعر الفائدة على القروض فقد كانت العلاقة عكسية وهذا يعتبر مؤشرا ايجابيا على انخفاض فائدة التمويل أما بالنسبة لحجم الاستثمار الثابت فقد انخفض أيضاً ولكن بمعدلات بسيطة جداً حيث بلغ متوسط التغير للفترة -٠,٠٢%.

٣- بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) فقد لوحظ أن تأثير كل من العوامل المستقلة بشكل منفرد على المتغير التابع كان ضعيفاً حيث تراوحت قيم (R^2) بالنسبة للمتغيرات المستقلة بين (٠,٠١٨) و (٠,٣٨٢) جدول رقم (١٤)- الفرضية الأولى.

٤- بلغت قيمة معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R2) المتعدد لجميع المتغيرات المستقلة كحزمة واحدة وعلاقتها ومدى تأثيرها على المتغير التابع واحدا صحيحا مما يشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية وهذا يعني

أن المتغير المستقل الواحد لا يعمل بمعزل عن المتغيرات المستقلة الأخرى، أي أنه لا يمكن أن تكون الفوائد على القروض منخفضة ولكن معدل التضخم مرتفع، فهذا يعتبر غير مناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأردن- الفرضية الثانية.

٥- بالنسبة للتحليل الإحصائي فقد كان معامل الارتباط (R) موجباً و ذا دلالة إحصائية ضعيفة لحجم التجارة الخارجية وفائدة القروض أي أن علاقتها طردية ضعيفة مع المتغير التابع وسالباً للمتغيرات المستقلة الأخرى مع المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، أي أن علاقتها عكسية مع المتغير التابع- الفرضية الثالثة.

٦- تم تصميم نموذج لحساب التغير في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على العوامل التي تؤثر عليه وعددها سبعة عوامل، باعتبارها متغيرات مستقلة، وذلك من خلال حساب معاملات الانحدار الخطي المتعدد (B) بين كل متغير مستقل مع المتغير التابع، والذي يشير إلى الأهمية النسبية لتأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع.

ثانياً – التوصيات:

١- ضرورة اعتماد الحكومة على حزمة من السياسات والإجراءات الكفيلة بتفعيل المتغيرات الأساسية للدراسة والتي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وفي مقدمة هذه المتغيرات: زيادة حجم الإنفاق الرأسمالي، وتشجيع الصادرات، ومعدل تضخم متدن، وفائدة التمويل منخفضة، وزيادة الناتج المحلي، وزيادة حجم الاستثمار الثابت، وتشجيع الصادرات والتجارة الخارجية، والحفاظ على سعر صرف مستقر للدينار الأردني، وذلك كحزمة واحدة وليس كل من المتغيرات السابقة على حدة.

٢- تشجيع الاستثمارات البينية العربية بين الدول العربية من خلال رفع القيود عن الحد الأقصى للملكية الأجنبية، بهدف الاستفادة من الموارد التي تمتلكها الدول العربية، وتؤهلها لتحقيق نمو متوازن، وبالتالي تحويلها إلى قوة اقتصادية متطورة وفاعلة ومنافسة.

٣- ضرورة الاستمرار في الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي جيدة في الأردن، وعلى معدلات التضخم المتدنية بما يعزز القوة الشرائية للدينار الأردني ويحافظ على مستوى معيشة المواطنين، وبالتالي تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

٤- ضرورة العمل على تخفيض فائدة التمويل (القروض) لتشجيع الاستثمارات الأجنبية على اعتبار أن العلاقة بين فائدة القروض وحجم الاستثمار الأجنبي علاقة عكسية.

٥- ضرورة قيام الحكومة الأردنية بالمزيد من الإجراءات الدعائية، والتسويقية، والترويجية في الداخل، والخارج بشكل مستمر ودوري، بهدف التعريف بالمناخ

والمزايا والحوافز الاستثمارية المتوفرة بالأردن، فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي .

٥- أهمية القيام بمراجعة دورية لتحديث وتطوير قوانين تشجيع الاستثمار في الأردن بشكل خاص، لكي تتناسب والحالة الراهنة لزيادة القدرة التنافسية لها في جذب الاستثمارات الأجنبية، مع ضرورة الاهتمام بشكل أكثر فاعلية بمعالجة الإجراءات البيروقراطية.

المصادر والهوامش :

١- قحف ، عبد السلام ، ١٩٩١ ، اقتصاديات الاستثمار الدولي – المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ص١٩ .

2- Jalilian , H. (1996) , Foreign Investment Location In Less Developed Countries : A theoretical Frame Work , Vol. 23 , No. 4 , P.P. 18 – 30 , U.K.

3- Beaumont , Nicholas, Schroder , Richard and Sohal , Amrik (2002) , Do Foreign Owned Firms Manage Advanced Manufacturing Technology Better , International Journal of Operation and Production Management , Vol. 22 , No. 7 , Australia , P. 759 – 771 .

٤- المالكي، عبد الله، ٢٠٠١، الاستثمارات الخارجية في الأردن- مناخ الاستثمار ما هو؟، الاقتصاد المعاصر، العدد الأول،ص ٢١-٢٢.

٥- عبد العاطي ، محمد ، ٢٠٠٢ ، الاستثمارات العربية في الخارج ، www.Al-jazeera.net .

6- Beata , Smarzynnska (2004) , Does Foreign Direct Investment Increase The Productivity Of Domestic Firms , American Economic Review , Vol. 94 , No. 3 , P. 605 .

٧- قسم الأبحاث والدراسات ، ٢٠٠٣ ، واقع المناخ الاستثماري في الدول العربية ، مجلة المستقبل الاقتصادي ، المجلد الأول ، العدد الثاني والثالث ، عمان – الأردن ص. ١٢١ – ١٢٣ .

٨- جريدة الرأي، ٦ أيار، ٢٠٠٤.

9- Taher , Rizwan and Larimo , Jorma (2004) , Understanding The ownership Structure Choice Of Finish Firms In Asian Countries , European News Week , Vol. 16 , No. 5 , P.P. 494-510, Meb Press.

10- Stoever , William (1989) , Why State Corporations In Developing Countries Have Failed to Attract Foreign

Investment , International Marketing Preview , Vol. 6 , No. 3 , Emerald Group Publishing Limited .

١١- حسين ، أحمد ، ٢٠٠٢ ، خطر التجميد وحلم العودة ، اقتصاد وأعمال ، www.islamonline.com .

١٢- التقارير السنوية لمؤسسة تشجيع الاستثمار ١٩٩٦ – ٢٠٠٣ .

١٣- جميل ، هيل عجمي ، ٢٠٠٢ ، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن – حجمه ومحدداته ، إربد للبحوث والدراسات ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، إربد ، عمان ، ص ١-٣٥ .

١٤- الجميل ، سرمد كوكب، ٢٠٠٢، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وسباقات المنافسة، مجلة الإداري، السنة ٢٤، العدد ٨٨ ، معهد الإدارة العامة، مسقط ، عمان، ص ٤٥-٧٢ .

١٥- جريدة الرأي الاقتصادي، ٢٠٠١، دراسة مقارنة لرصد مناخ الاستثمار في الأردن ومصر، العدد ١١٢٢٩، عمان، الأردن.

16- Wint , Alvin and Densil Williams (2002) , Attracting Foreign Direct Investment In Developig Countries , The International Journal Of Public Sector Management , Vol. 15 No. 5 , p.p. 361-374 .

17- Gilmore , Andrew , Donell , Aodheen , Carson , David and Cummins , Daryl (2003) , Factors Influencing Foreign Direct Investment and International Joint Venture , International Marketing Review , Vol. 20 , No. 2 , Northern Ireland , P. 195 – 215 .

18- Metwally , M. M. (2004) , The Effect of EU. Foreign Direct Investment In the Middle East , European Business Review , Vol. 16 , No. 4 , Australia , P. 381 – 389 .

19- Zekos , Georgios (2005) , Foreign Direct Investment In Digital Economy , European Business Preview , Vol. 17 No. 1 P.P. 52 – 68 .

20- McDonald, Frank and Tuselman, Heinz and Heise, Arne (2002) , Foreign Direct Investment and Employment in Host Region , European Business Review , Vol. 14 , No. 1 , MCB Uni. Press , P. 40 – 55 .

21- Thomas , Head and Peter Sorensen Jr. (2005) , Attracting Foreign Direct Investment :- The Potential Role Of National Culture , Journal of American Academy Of Business , Cambridge , Vol. 6 , No. 1 , P.305.

٢٢- التقارير السنوية لبورصة عمان للأوراق المالية ١٩٩٦ – ٢٠٠٣ .

٢٣- التقارير السنوية للبنك المركزي الأردني ١٩٩٩- ٢٠٠٣ .

Contents

In English Language

Explicitation Techniques

In Arabic-English Translation

Waleed Othman *7*

Explicitation Techniques

In Arabic-English Translation

Waleed Othman

Explicitation Techniques
In Arabic-English Translation

Waleed Othman
Al-Zaytoonah University of Jordan

Abstract

This paper is an investigation of the explicitation techniques employed by the translators of *Afrah al-Qubbah*, and *Qasr el-Shawq,* two novels by the Nobel Laureate, Naguib Mahfouz (1981; 1984)[1]. The ultimate objective of the paper, however, does not lie within the domain of translation criticism; rather, it is an attempt to put in one study the several explicitation techniques suggested by a number of scholars researching into the remit of Corpus-Based Translation Studies and Translation Universals (TU) – both lying within the wider field of Descriptive Translation Studies (DTS). The manual investigation of the corpus of this study resulted in citing examples of several explicitation techniques; namely, explanation of cultural material, additions and insertions, substitutions, spelling out of implicatures, and resolving ambiguities.

أساليب التوضيح والتصريح في الترجمة من العربية إلى الإنجليزية

وليد عثمان

جامعة الزيتونة الأردنية

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى استقصاء أساليب التوضيح والتصريح التي انتهجها مترجمو رواية "أفراح القبّة" ورواية "قصر الشوق" للأديب المصري "نجيب محفوظ". والبحث من حيث موضوعه لا يصنف ضمن حقل "نقد الترجمات" وإنما هو محاولة لجمع وتلخيص أساليب التوضيح والتصريح التي كشف عنها منظرون وباحثون في مجال علم الترجمة الوصفي، وبالتحديد في ميادين دراسات النصوص المترجمة وغير المترجمة. وقد كشفت الدراسة لنصوص هذا البحث عن بعض الأساليب التي انتهجها المترجمون في سبيل جعل النص أكثر وضوحا للقارئ.

I. Introduction

1.1. Descriptive Translation Studies (DTS)

For a long time, the field of translation studies has occupied itself with prescriptive research, emphasizing notions such as equivalence and translation shifts. Recently, however, some translation scholars have been arguing that the field should be largely descriptive, hence the term DTS. According to Holmes (cited in Venuti, 2000), DTS branches from the more general Pure Translation Studies and into Product-oriented Studies, the latter attempting to describe existing translations and to develop principles for such description. DTS, thus, represents a shift of emphasis from the conventional prescriptive approaches into a top-down[(2)] approach to translation research aimed at finding evidence to support abstract hypotheses and drawing up rules that can be of use in translation pedagogy.

1.2. Corpus-based Translation Studies

Within the remit of DTS lies Corpus-based Translation Studies, which is relatively a new area of research interested in investigating translated texts in one language in relation to both source texts and other target language original (non-translated) texts. To facilitate such investigation, several institutions, mainly in Europe, have been building corpora of translations and originals, hoping these will lead to new ways of looking at translations.

Baker describes various types of electronic corpora that are of specific interest to translation scholars. These include Parallel Corpora: Texts originally written in a certain language alongside their translations into another; Multilingual Corpora: "sets of two or more monolingual corpora in different languages, built up in either the same or different institutions on the basis of similar design criteria" (1995: 232); and Comparable

Corpora: Two separate collections of texts, one of which is made up of original texts in a particular language, the other of translations into that language from one or more source languages.

Of the three types mentioned above, Comparable Corpora, Baker suggests, will be the most fruitful in investigating specific features of translated texts that are not reducible to source language interference. It has been suggested that such features – if they were found to occur exclusively, or with unusually low or high frequency in translated texts as opposed to other types of text productions ...and were subsequently confirmed by studies involving comparable corpora of other languages, they could then be considered candidates for translation universals. (Baker, 1995; Kenny, 1998).

1.3. Translation Universals

The term "Translation Universals" is used to refer to those recurrent features which occur in translated rather than original texts, independently of the influence of the particular languages involved in the process of translation (Baker, 1993). Since they are specific to translation, Baker argues, such features, or translation patterns, would be seen to be more typical of translated language than of non-translated language. They are also products of constraints innate in the process of translation, and would not therefore be different across cultures. Such universals, which have been identified mainly through analyzing source and target texts, include simplification, explicitation, and normalization, among others. It is explicitation that the present research is concerned with. Other terms referring to the same concept include "norms", "tendencies" or "laws".

2. Review of Literature:

The first to introduce the concept of explicitation were Vinay and Darbelnet. To them it meant "the process of introducing information into the target language which is present only implicitly in the source language, but which can be derived from the context or situation" (Vinay and Darbelnet,1995: 8). Eight years later, Nida (1964) further developed the idea and, using other terms – additions, subtractions, and alternations – listed a number of explicitation techniques including: filling out elliptical expressions, identifying important semantic elements carried implicitly in the source language, inserting connectives and several others.

But what may be considered the first systematic study of explicitation was that conducted by Blum-Kulka (1986). Drawing upon discourse analysis and particularly the shifts of cohesion and coherence in translation, Blum-Kulka formulated the explicitation hypothesis, which postulates that the process of translation may produce a target text with greater levels of redundancy than the source text. According to Blum-Kulka, translations tend to be more explicit than source texts, regardless of the increase in explicitness dictated by language–specific differences.(3)

Øverås (1998) looked into shifts of explicitation and implicitation in an English-Norwegian parallel corpus, and found out that translated texts – both English and Norweigian – exhibited more explicitation than implicitation.

Olohan and Baker conducted a large-scale empirical study using the Translational English Corpus (TEC) at the University of Manchester, and the British National Corpus (BNC). The study indicated a substantially heavier use of the reporting "that" with the verbs "say" and "tell" in the TEC than in the BNC. It was suggested that this may be evidence for explicitation in translated English (Olohan and Baker, 2000). The results of this study were consistent with findings by Burnett (1999) who also used the TEC and the BNC as corpora to review use of the verbs

"suggest", "claim", "admit", "believe", "think", "hope", and "know". Again, the translated corpus showed more frequent use of the optional "that" than in the original English corpus.

Explicitation has even included variables such as text length. Frankenberg-Garcia (2004), using a "balanced corpus" which consisted of sixteen source texts by eight different native-English authors and another eight different native-Portuguese authors translated into Portuguese and English by sixteen different translators, reached to a conclusion that eleven translations were significantly longer than their source texts.

Another study that supports the explicitation hypothesis is a paper by Vilma Pápai, who affirmatively answers the question raised by the paper's title "Explicitation: A universal of Translated Texts?" Pápai used a small English-Hungarian parallel corpus and a comparable corpus of translated and non-translated Hungarian to study a number of explicitation aspects in English-Hungarian translations (Pápai, 2004).

However, not all scholars are confident about universals in translated language. In a paper entitled "Conceptualising Universals", Gideon Toury raises the question: Welcome as they are, would they qualify as universals?" Toury does not deny that translations show regularities, and that universals presuppose regularities, but says that regularities do not automatically presuppose universals. This is why he favours the term "translation laws" instead of "universals", saying that a universal, but not a law, is disproved even by one single piece of counterevidence. The conclusion Toury arrives at is that regularities in translations are subject to conditions, and they are only more or less probable. Should they exist, Toury proceeds, it is their power to explain, rather than their mere existence, that counts (Toury, 2004).

A similar, but less suspicious view about the term "universals" is expressed by Chesterman (2004), who thinks that claims about universals can only be approximations, but less-than-universal claims can still be valuable. After all, the rationale behind searching for universals – he

believes – is the establishment of scientific respectability for translation studies.

Other researches raise the issue of representativeness; that is, how representative of the source and target languages the corpus used in the study is. Of the points raised in this context are the professionalism vs. non-professionalism of translators, the size of samples, or sub-corpus, the genres included, the time of text writing and translating, etc.

Some recent researches attribute the special features of translated texts not only to explicitation, but also to influence from the source language. Mauranen (2004) concludes that there are both universal tendencies and interference, or transfer, which he regards as one of the causes behind the special features of translated language. A similar topic is discussed by Eskola (2004), whose results show that translating does have an influence on the frequencies and distributions of Finnish non-finite verb forms, and that influence has its source in the source language.

In another study by Jantunen (2004), the results show no clear and consistent evidence for the so-called translation universals, but only tendencies that might reflect the influence of the source language stimulus. Also, the Bulgarian scholar Vaseva (Cited in Klaudy 1998) studied Bulgarian – Russian and Russian – Bulgarian translations, and attributed additions to linguistic asymmetry, paying little attention to pragmatic additions which necessitate the translator's interference to make the source language culture familiar to the target language culture readership.

Weissbrod investigates explicitation in translations from English into Hebrew, and refutes the claim that explicitation is an inherent feature of the translation process. She argues that "explicitation in translation is not, as previous research has suggested, solely a universal tendency or a function of translation on a literacy/orality scale. It is norm dependent and thus changes the historical circumstances and according to the position of translated literature" (Weissbrod, 1992: 169).

Pym thinks that the term "explicit" itself is a cause for debate, for "much depends ...on the kinds of things we accept as examples of explicitation". He also says that the explanation of the explicitation process requires not only "the statistics of textual occurrence", but also a working out of the cognitive churnings of interpretation", and that the hypothesis, as strictly formulated by Blum-Kulka, has one result: "the unnecessary repetition of something that is already there". Alternatively, Pym argues for a recent formulation, which encompasses the two processes of explicitation and implicitation, saying that this formulation "covers a wide range of observations on many different levels, and it can be tested in many ways on any language pair". The traditional explicitation hypothesis, Pym thinks, should be reformulated as a "wider asymmetry hypothesis, according to which explicitations in L1 –L2 direction are not always counterbalanced by implicitations in the L2 – L1 direction" (Pym,2005: 2-3).

Other studies include Klaudy 1993, Englund Dimitrova 1993, Vanderauwera 1985, Tirkkonen-Condit 2004, and Gellerstam 1996 (All cited in Pym, 2005).

3. Corpus and Method of the Study

Since the main aim of this study is not to confirm, refute, or even modify the explicitation hypothesis, but to list and exemplify techniques that can lead to a target text more explicit than its source text, this research does not use a large corpus, but rather a sample of 34 pages from Naguib Mahfouz's Afrah al-Qubbah, 70 pages from Qasr el-Shawq, and the translations of these pages into English.

The method of analysis essentially applies manual alignment techniques based on comparisons of the source and target texts with the aim of citing and categorizing instances of explicitation.

4. Analysis and Discussion

The thorough manual analysis conducted on the corpus of this study resulted in citing occurrences of the following explicitation techniques:

- Explanation of cultural material;
- Additions and insertions;
- Substitutions;
- Spelling out of implicatures; and
- Resolving ambiguities.

4.1 Explanations of Cultural Material

The cultural material cited in the corpus of the study includes names of places (e.g. Bab al-Sahriya,), titles (e.g. Imam), historical events (e.g. the Victory), measurement units (e.g. feddan), and colloquial words (e.g. Maqla), among others. Such cultural material, specific to the Arab Egyptian setting, is characteristic of Mahfouz's works and is certain to prove difficult for translators and target text readers alike unless it is tamed in one or another way. In the translation of Afrah al-Qubbah (translated as Wedding Song), the translator has, through the employment of effective translation strategies, managed to surmount such obstacles, thus making the meaning as well as the significance of the culture specificities therein clear and explicit to the target text readership. A major strategy the translator adopted in dealing with cultural terms is an exegetic one that makes use of footnotes explaining the terms. Following is an illustrative example about a place in Cairo the translator thought its location should be pointed out more explicitly but gave no further details about its significance in the text, since the surrounding context adequately does so (The numbers in parentheses after each example refer to the page number where the example is cited in both source and target texts. The bold type indicates the point discussed):

1	What melancholy engulfs me as I plunge into …**Bab al-Shariya!*** (footnonte: A quarter in the northwest section of the old Fatimid quarter of Cairo) (p. 15)	أي كآبة تغشاني وأنا أخترق **باب الشعرية** (ص 10)

The same strategy is also employed in rendering the following example that involves an Islamic title (i.e. Imam):

2	In that play about the female martyr you took the role of the **Imam*** when you were drunk (footnonte: prayer leader in Muslim prayers). (pp. 26-27)	... ولا تتورع عن تمثيل دور **الإمام** في مسرحية الشهيدة وأنت سكران! (ص 18)

In other instances cultural terms are descriptively translated by means of detailed explanations within the body of the text. One such example is the following:

3	Some changes have been made, though: the **ground-floor reception room** has been converted into **a shop where watermelon seeds are roasted and sold**, and …(p. 20)	لقد استجد جديد لم يكن فتحولت **المنظرة** الخارجية إلى **مقلى** يجلس فيه للبيع كرم يونس ... (ص 11)

A functional equivalence approach is in other instances taken to deal with culture-specific formulaic expressions:

4	**Glad to see you** (p. 37)	**شرّفت المسرح** (ص 30)

Following are more examples of cultural material made explicit in translation. (These examples are all from Qasr el-Shawq):

5	Ezbekia entertainment district (p.7)	الأزبكية (ص. 469)
6	The needy around al-Husayn Mosque (p.8)	**فقراء الحسين** (ص. 470)
7	The summer resort of Ra's al-Barr (p. 14)	**رأس البر** (ص. 475)
8	…The Night of Destiny, at the end of Ramadan when prayers are sure to be answered …(p. 15)	**... ليلة القدر** ... (ص. 476)
9	…the prophet's words when he would feel a revelation coming any cry out for help: "Wrap me up! Cover me with my cloak!" (p. 18)	**زملوني دثروني** (ص 478)
10	The important politicians, Adli Yeken Pasha and Abdel Khaliq Sarwat Pasha (p. 41)	**عدلي أو ثروت** (ص. 502)
11	The folk epic about Antar – the heroic black poet of ancient Arabia (p. 51)	**ملحمة عنتر** (ص. 511)
12	… each of them as massively beautiful as the ceremonial camel when it sets off from Mecca with the pilgrims (p. 78)	**...كلتاهما كالمحمل** (ص. 539)

4.2. Additions and Insertions

Adding and inserting words and phrases is another tactic to which a translator may resort in an attempt to achieve explicitation. The following examples from the corpus of the study show how explicit the translations are as compared to the originals. These examples can be further subcategorized as follows:

4.2.1. Insertion of linking devices: This is mainly inter-sentential as in the following example, though sometimes cohesive devices are added in a paragraph-initial position; e.g.

13	I'd like to start talking with someone to break the tension, **but** the thick cloud of smoke in the room deepens my sense of alienation; **and** I am sodden with some kind of fear. (p. 16)	أريد أن أتنفس بكلمة أتبادلها مع أحد(.) سحابة الدخان المنعقدة في الحجرة تزيد من غر بتي (.) أغوص في الرعب. (ص 6)

The case of this last example has to do with inter-sentential relations, and it is strikingly unique, for Arabic is known to favor syndetic coordination (4), English asyndetic coordination (See Othman, 2004; Dickins et. al. 2004; and Dickens & Watson, 1999). What we have in the example above is the opposite, so much so that the Arabic text sounds incohesive. This lack of transparent linking devices – whether intentional or not – between the source text sentences has been improved by the insertion of the discourse connectives "but" and "and" in the target text, though the translator could have opted for a translation with no such connectives and still produce a text that would sound natural in an asyndetic language like English.

3.2.2. Insertion of pre-modifiers: This is mainly achieved in our corpus through the use of adjective pronouns before nouns, some of which are only attached to the definite article in the source text. The pronouns

added make such nouns explicit and thus provide readers, mainly through anaphoric reference, with a smooth reading. Citations include the following:

14	(a) **Our** director (p. 15)	(أ) المدير (ص 5)
	(b) **Their** faces (p. 20)	(ب) وجهان (ص 11)
	(c) **Her** funeral (p. 36)	(ج) الجنازة (ص 28)
	(d) **My** sob (p. 45)	(د) الصوت الوحيد (ص 38)

According to Halliday and Hassan (1976: 31), cohesion "lies in the continuity of reference, whereby the same thing enters into the discourse a second time". In 14 above, all the Arabic instances lack pronouns that would help the reader retrieve the identity of the precedent entity and can therefore prove vague, regardless of the fact that most of them (namely: 14 a, c, d) have the definite article in Arabic. The reference of the Arabic noun in 14a (المدير) is by no means based on textual relations, for the entity to which this noun refers is not present in the surrounding text. This, by the same token, does not apply to 14b and 14d, since the surrounding text in both does give a clue of the referent in each. In instance 14c, however, the whole phrase in which the word "funeral" appears is in fact an expression of memories that are not frankly articulated in the foregoing pages of the novel. What the translator did in this case is explicitate the referent intended. This last example is worthy of further discussion, but first, here is a literal translation of the text in which the example appears:

15	"I rehearse my part in the murderer's play. I relive my life with Tahiyah from its beginning backstage. I join her in the old house in the gravel market. Love in the room. The discovery of	أتدرب على دوري في مسرحية القاتل. استعيد حياتي مع تحية بدءا من وراء الكواليس. أنضم إلى البيت القديم بسوق الزلط. الحب في الحجرة. اكتشاف الخيانة. البكاء في

the denunciation. Crying in the funeral. (p.36)	الجنازة. (ص 28)

As the above literal translation of the text at hand shows, several nouns (namely: house, love, room, denunciation, funeral) could present both the source text and target text readers with the difficult task of interpreting their referential meanings, since neither the surrounding context nor the foregoing text give any explicit clues that would help interpret them. It would be the reader's job to draw inferences as to the intended entities had the translator not chosen to produce a target text more explicit than its source text. In another instance a name is inserted:

16 **Tahiya's** first kiss. (p. 24)	أوّل قبلة **(...)** (ص 16)

4.2.3. Insertion of post-modifiers: In the following examples an appositive is added in 17a and a *reduced* relative clause in 17b:

17 (a) Tariq Ramadan**, the actor** (p. 15)	(أ) طارق رمضان **(...)** (ص 5)
(b) It will destroy any sympathy **the audience might have had for him**. (p. 17)	(ب) سيفقده أيّ عطف **(...)** (ص 7)

4.2.4. Other insertions: There are examples of additions that are completely missing in the source text, and these do have an effect on the readability of the target text, as they function at the level of the text cohesiveness, linking preceding sections (mainly paragraphs) with upcoming ones. Occurrences include *the next day* (p. 33), *after the reading* (p. 33), *after the show* (p. 39), and the following example, in which an allusion is made to Antony and Cleopetra:

18	I pin my eyes to the impressive desk in the rear of the room or a picture on the wall – Doria **as Cleopatra** committing suicide with the viper, Ismail **as Anthony** orating over the body of Caesar. (p.16)	وأحيانا ألتصق بنظرة بلهاء بالمكتب الفخم وراءنا أو بصورة من الصور المعلقة. صورة درية وهي تنتحر بالأفعى(...). صورة إسماعيل وهو يخطب فوق جثة قيصر(...) (ص 6)

In this last example, the insertions "as Cleopatra" and "as Anthony" are elements which necessarily provide relatively predictable information, and thus constitute the theme in the proposition. In other words, the information provided by the two insertions is missing from the source text on the grounds of their being given information (theme) for the source text readers, which is also true of the target text readers. Still, the translator chose to surface this old predictable information for no other obvious reason but to explicitate.

Insertions also included inferences the translators made to avoid causing any vagueness as to the significance of certain source text material. In the instances cited below the readers would have had to make their own inferences had the translator not shouldered the responsibility of making them (inferences) herself:

19	I got Tahiya's first kiss while **the others were onstage plotting** the death of Rasputin. (p.24)	نلت أول قبلة والموت يزحف على راسبوتين. (ص 16)
20	The denunciation of **Karam and Halima** (p.36)	اكتشاف الخيانة. (ص 28)

In 19 the insertion the others were onstage plotting, is an inference the translator drew from the context of the novel as a whole to spare his readers the effort of making such decisions regarding who Rasputin is and why he is being conspired against. In 20, where the names of Karam

and Halima are added, the inference would not have been so easy for the reader until he/she had read further in the novel.

4.3. Substitutions

Substituting names for titles and nouns for pronominals is another method of explicitation opted for in the text at hand. Following are examples:

21	And turns back to **Salim**, who murmurs ...(p.17)	ووجّه عينيه نحو **المخرج** فقال **المخرج:** (ص 6)
22	..., but I stay behind to be alone with **al-Hilaly**. (p.18)	ألبثُ أنا وحيدا مع **المدير**. (ص 9)
23	**Abbas Younis** is a criminal, not an author! (p.18)	**إنّه** مجرم لا مؤلف. (ص 9)
24	I raise my hand in greeting to **Karam**, but he ignores it. (p.20)	رفعت يدي بالتحية فتجاهلها **الرجل**. (ص 11)

Other instances of substitution found in the target text include substituting a semicolon for a full stop (p.15), a pronoun for another (my age – وأنت تعلو الخمسين), and an italicized for ordinary type (p.16).

4.4. Spelling out of implicatures

This took the forms of insertions and paraphrases:

25	but the thick cloud of smoke in the room deepens my sense of alienation; and I am sodden with some kind of fear. **To hold back panic**, I pin my eyes to the impressive desk in the rear of the room or a picture on the wall. (p.16)	سحابة الدخان المنعقدة في الحجرة تزيد من غربتي **(...)** أغوص في الرعب. وأحيانا ألتصق بنظرة بلهاء بالمكتب الفخم وراءنا أو بصورة من الصور المعلقة. صورة درية وهي تنتحر بالأفعى. صورة إسماعيل وهو يخطب فوق جثة قيصر. (ص 6)

In 25 above the translator opted for the phrase to hold back panic, which is completely missing from the surface structure of the source text but can be inferred from the context as the reason why the speaking character pinned his eyes to the pictures on the wall. This can be approached from the angle of explanatory coherence (see Charolles, 1983: 93 cited in Baker, 1992: 223), which not only leads to the explicitation of a thematic continuity but justifies it. The reader of the Arabic text can only achieve a coherent interpretation by wandering back and forth in the text. Similarly, in the following examples, phrases and statements are inserted and paraphrases of source text material are employed for the sake of uncovering implicatures:

26	The height of your glory, Abbas, will be the hangman's noose. **And what about me?** The only distinction I have is virility. (p. 24)	المشنقة. هي قمة المجد يا عباس. **(...)** لا ميزة لك إلاّ الفحولة. (ص 16)
27	I pay no attention **to his brusqueness** (p.21)	اعتدت ألاّ ابالي **(...)**. (ص 11)
28	"So what?" al-Hilaly retorts, **dismissing my objection**, "Do you suppose ...? (p.17)	فقال الهلالي بازدراء**(...)**: - ليكن، أتحسب أن ذلك فاتني؟ (ص 8)
29	**What have I hoped to gain?** (p.33)	أيّ **مغامرة!** (ص 24)
30	The eternal failure! **Poor man!** No field of operation left to exploit but Umm Hany! (p.38)	أيها الخائب الأبدي الذي لم يجد إلاّ أم هاني حقلاً لاستغلاله! (ص 31)

One area where implicatures are explicitated has to do with the verbs of saying and speaking. Several instances of the word قال i.e. said are rendered according to the implied meaning therein; e.g. venture (p.16), feeling that I need to say something to soften the situation (p. 21), assures

(p.38), protests (p.4), among other examples.

Here is another example from Qasr el-Shawq for which explicitation through surfacing the implied meaning was deemed vital by the translator.

31	**To ward off the evil eye**, Khadija spread her fingers apart and held her hand with the palm facing Yasin, reciting, "And from the evil of the envious.." (p.45)	فقالت خديجة وهي تبسط راحة يمناها في وجهه مفرجة بين أصابعها الخمس: ومن شر حاسد إذا حسد (ص. 493)

In this last example, the translator thought it necessary to add the introductory phrase "To ward off the evil eye" to convey the meaning suggested by such a bodily gesture.

4.5. Resolving ambiguities

Disambiguating a text is another option translators take in their attempt to produce explicit translations. The following are illustrative examples:

32	"Author?" I venture, convinced that somehow the world **has come** to an end, "He is nothing but a criminal". (p.16)	وأقول أنا، وأنا **أحلم بتدمير** العالم: - المؤلف؟! .. ما هو إلا مجرم علينا تسليمه إلى النيابة.. (ص 6)
33	But how are Karam and Halima taking it? Before the final curtain **they're** going to have a few more wrinkles in **their** faces. (p. 39)	أيّ رد فعل انداح في جوارح كرم وحليمة؟ **ستغطيها** التجاعيد قبل الهبوط الأخير للستار. (ص 32)
33	I fill my stomach with shawerma and cognac; **and** the cognac reacts with the wine of success to the point **where**,	ملأت بطني بالشويرمة والكونياك (...) تحالف الكونياك مع خمر النجاح (...) حتى نخب المؤلف شربته(...) رأيت حليمة في التايير الذي استأجرته من أم هاني. (ص

seeing Halima in a suit she rented from Umm Hany, I **even** drink a toast to the absent author. (p. 40) (32

In 32 above the ambiguity that may occur is grammatical in nature, as the verb used in the Arabic text (i.e. أحلم - lit. dream of) is imperfect, and as thus could refer to the past, present, or future depending on the context. The translator thought it wise to resolve this ambiguity by opting for the intended tense in English (namely, the present perfect). Also, example 33 houses a textual ambiguity caused by the pronominal reference in the Arabic ستغطيها , in which the pronoun ها (translated into they) could be understood to refer to Halima, rather than to the noun faces – the pronoun ها in Arabic can refer to a singular feminine noun, both animate and inanimate, as well as to a precedent plural masculine or feminine inanimate noun.

In example 34 the ambiguity in the Arabic text is also textual in nature; the arrangement of the sentences and the lack of cohesive devices between them can lead to a misunderstanding of the cause-effect relationship intended in the text. In the English rendering, the ambiguity is removed by means of rearranging the sentences and adding linking devices:

5. Concluding Remarks

The investigation of the sample corpus of this study has shown a number of techniques that translators consciously or subconsciously use to produce a target text that exhibits more explicitation than its source text. However, the techniques listed in the paper may further be investigated in bigger corpora through both electronic and manual means, for some of these techniques can only be cited manually, others by the use of software.

The findings of this research and other similar ones that involve a

language as remote from English as Arabic is, could be of much assistance both in the translation classroom and for translation scholars, especially in the domain of translational language. Obstacles do, however, present themselves strongly in this regard; first, Arabic corpora of considerable multitude need to be electronically compiled, parsed, and tagged, which requires the work of institutions rather than individuals. Second, special software programs need to be designed, for up to this present time, and to the best of the researcher's knowledge, there exist no such tools. When both of these major drawbacks are overcome, analyses such as the one carried out in this research will become more feasible.

References:

- Baker, M. (1992) *In Other Words: A Course on Translation.* London: Routledge.
- _____. (1994) "Corpus Linguistics and Translation Studies. Implications and Applications" in Mona Baker, Gill Francis and Elena Tognini-Bonelli (eds.), *Text and Technology: In Honor of John Sinclair.* Amsterdam: John Benjamins, 233-50
- _____. (1995) "Corpora in Translation Studies: An Overview and Some Suggestions for Future Research", *Target* 7(2): 223-243.
- Bernandini, S. and Zanettin, F. (2004) "When is a Universal not a Universal?" in Mauranen, A. and Kujamäki, P. (eds.) *Translation Universals: Do They Exist?* Amsterdam and Philadelphia: John Bemjamins Publishing Company.
- Blum-Kulka, Shoshana. (2001) "Shifts of Cohesion and Coherence in Translation". First published in 1986 in *Interlingual and Intercultural Communication. Discourse and cognition in translation and second language acquisition*, eds. Juliane House and Shoshana Blum-Kulka. Tübingen: Narr. 17-35. Cited here from *The Translation Studies Reader*, ed. Lawrence Venuti. London and New York: Routledge, 2001, 298-313.
- Burnett, S. (1999) *A Corpus-based Study of Translational English.* Manchester: Unpublished MSc. Dissertation, UMIST.
- Charolles. M. (1983) "Coherence as a Principle in the Interpretation of Discourse". *Text* 391: 71-97.
- Chesterman, A. (2004) "Beyond the Particular" in Mauranen, A. and Kujamäki, P. (eds.) *Translation Universals: Do They Exist?* Amsterdam and Philadelphia: John Bemjamins Publishing Company.
- Dickens, J. and Watson, J.C.E. (1999) *Standard Arabic: An Advanced Course.* Cambridge: Cambridge University Press.
- _____, J. Sandor Hervey, and Ian Higgins. (2004) *Thinking Arabic Translation: A Course in Translation Method- Arabic English.* (London and New York: Routledge.

- Englund Dimitrova, B. (1993) "Semantic Change in Translation - A Cognitive Perspective" in Yves Gambier and Jorma Tommola (eds.) *Translation and Knowledge*. (Turku: Centre for Translation and Interpreting, University of Turku, 285-296.
- Eskola, S. (2004) "Untypical Frequencies in Translated Language: A Corpus-based Study on a Literary Corpus of Translated and Non-translated Finnish" in Mauranen, A. and Kujamäki, P. (eds.) *Translation Universals: Do They Exist?* Amsterdam and Philadelphia: John Bemjamins Publishing Company.
- Frankenberg-Garcia, Ana. (2004) "Are Translations longer than Source Texts? A Corpus-based Study of Explicitation". (Paper presented to the third International Corpus Use and Learning to Translate Conference, Barcelona, January. Retrieved from: http://www.linguateca.pt/Repositorio/Frankenberg-Garcia2004.doc.
- Gellerstam, Martin. (1996) "Translation as a source for cross-linguistic studies" in Karin Aijmer et al. (eds.) *Languages in Contrast*. Lund: Lund University Press, 53-62.
- Halliday, M. A. K. and Hassan, R. (1976) *Cohesion in English.* London: Longman.
- Holmes, J. S. (2000) "The name and Nature of Translation Studies" in Venuti, L. (ed.) *The Translation Studies Reader*. London and New York: Routledge.
- Jantunen, J. H. (2004) "Untypical Patterns in Translations: Issues on Corpus Methodology and Synonymity" in Mauranen, A. and Kujamäki, P. (eds.) *Translation Universals: Do They Exist?* Amsterdam and Philadelphia: John Bemjamins Publishing Company.
- Kenny, D. (1998) "Corpora in Translation Studies" in Baker, M. (ed.) *Routledge Encyclopedia of Translation Studies*. London and New York: Routledge, 50-53.
- Klaudy, Kinga. (1993) "On explicitation hypothesis" in K. Klaudy and J. Kohn, eds. *Transferre necesse est... Current Issues of Translation Theory*. Szombathely: Daniel Berzsenyi College, 69-77.
- _____ . (1998) "Explicitation" in Baker, M. (ed.) *Routledge*

Encyclopedia of Translation Studies. London and New York: Routledge, 80-4.

- _____ and Krisztina Károly. (2003) "Implicitation in translation: An empirical justification of operational asymmetry in translation" in Paper presented to the 10th International Conference on Translation and Interpreting, *Translation Targets*, 11 – 13 September.
- Mahfouz, Naguib. (1981) *Afrah al-Qubbah*. Cairo: Dar Misr.
- Mahfouz, Naguib. (1984) *Wedding Song*. Transl. Olive, E. Kenny. New York: Anchor Books.
- Nida, E. A. (1964) *Towards a Science of Translating*. Leiden: E. J. Brill.
- Olohan, M. and M. Baker. (2000) "Reporting 'that' in Translated English: Evidence for Subconscious Processes of Explicitation?" *Across Languages and Culture* 1(2): 141-58.
- Othman, Waleed. (2004) "Subordination and Coordination in English-Arabic Translation." *Al-Basaer* 8(2): 12-33.
- Othman, Waleed. (2005) "Paragraphing and Syndesis/Asyndesis in Arabic-English Translations". *Al-Zaytoonah Journal of Scientific Studies and Research* 3(1): 1-18.
- Øverås, Linn. (1998) "In Search of the Third Code: An Investigation of Norms in Literary Translation". *Meta* 43(4): 571-588
- Pápai, V. (2004) "Explicitation: A Universal of Translated Text?" in Mauranen, A. and Kujamäki, P. (eds.) *Translation Universals: Do They Exist?* Amsterdam and Philadelphia: John Bemjamins Publishing Company.
- Pym, A. (draft, 2005) "Exploring Explicitation" in Karoly, K. (ed.) *New Trends in Translation: In Hhonor of Kinga Klaudy*. Retrieved from: http://www.tinet.org/~apym/on-line/explicitation_web.pdf
- Tirkkonen-Condit, Sonja. (2004) "Unique items – Over- or under-represented in translated language?" in Mauranen, A. and Kujamäki, P. (eds.) *Translation Universals – Do They Exist?* Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins.

- Toury, G. (2004) "Conceptualizing Universals" in Mauranen, A. and Kujamäki, P. (eds.) *Translation Universals: Do They Exist?* Amsterdam and Philadelphia: John Bemjamins Publishing Company.
- Vanderauwera, Ria. (1985) *Dutch Novels Translated into English: The Transformation of a 'Minority' Literature.* Amsterdam: Rodopi.
- Vinay, Jean-Paul and Jean Darbelnet. (1985) *Comparative Stylistics of French and English: A Methodology for Translation*, trans. of Vinay and Darbelnet (1958) by Juan C. Sager and Marie-Josée Hamel. Amsterdam and Philadelphia: John Benjamins, 1995.
- Weissbrod, R. (1992) "Explicitation in Translations of Prose-fiction from English to Hebrew as a Function of Norms". *Multilingua* 11 (2): 153-71. Retrieved from: http://www.fut.es/~apym/on-line/explicitation

Notes

1. *Afrah al-Qubba* was translated as *Wedding Song*, by Olive Kenny and published by Anchor Books, 1984. *Qasr el-Shawq* was translated by William Maynard Hutchins, Lorne Kenny and Olive Kenny, and published by Black Swan, 1991
2. Whereas areas of corpus linguistics have traditionally been data-driven, bottom-up in their approach, much recent work in corpus-based translation studies proceeds top-down. This means that intuitions about what translation is, how it is carried out, etc. can be used to formulate abstract hypotheses to be tested against corpus evidence.
3. "The process of interpretations performed by the translator on the source text might lead to a TL [target language] text which is more redundant than the source text. This redundancy can be expressed by a rise in the level of cohesive explicitness in the TL text. This argument may be stated as the "*explicitation hypothesis*", which postulates an observed cohesive explicitness from SL [source language] to TL texts regardless of the increase traceable to differences between the two linguistic and textual systems involved. It follows that explicitation is viewed here as inherent in the process of translation". (2001: 300)
4. Coordination is a grammatical phenomenon present in both Arabic and English. To realize it, both languages employ conjunctive particles. Sometimes, however, coordination is marked by means of juxtaposition of syntagms with no words linking them (i.e., the phrases or clauses are placed next to each other without a conjunction). Constructions with a conjunction are typically regarded as syndetic parataxis; coordination without an overt liner is termed asyndetic.